

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية  
العنوان:

# أثر السياسة النقدية على ضبط المعروض النقدي - حالة الجزائر - 2000-2013

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: نقود ومالية دولية

إشراف الأستاذ:

العيد قريشي

إعداد الطالبتين:

سعيدة بودمر

مسيكة بومسيد

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: بلال بوبلوطة
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذ: العيد قريشي
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: كريم بودخدخ

السنة الجامعية: 2016-2017 م



## كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

(... ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل

صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...)

صدق الله العظيم

الحمد لله نعمده ونشكره على توفيقه لنا ومنه علينا لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على حبيبه

المصطفى، محمد نبي الله وصفوته وخيرته من بريته وعلى آله وصحبه أجمعين.

واعترافا منا بالجميل وحسن الصنيع نتقدم بجزيل الشكر والعرفان وفائق الاحترام والتقدير إلى الأستاذ

المحترم **العبد قريشي** على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل النصائح السديدة والتوجيهات

القيمة التي قدمها لنا في سبيل إتمام هذا العمل.

كما نتقدم بخالص التقدير والاحترام إلى كل أعضاء اللجنة على قبول مناقشة موضوع

المذكرة وحضورهم للمشاركة في إثراء جوانبه.

ولا يفوتنا أن نشكر والدينا الكريمين على الدعم المعنوي والمادي المتواصل، وكل من تزودنا بعلمهم في

كل الأطوار الدراسية، وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.



# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر.....	I.....
فهرس المحتويات.....	II .....
فهرس الجداول.....	IV.....
فهرس الأشكال.....	VI.....
مقدمة عامة.....	أ-ج .....

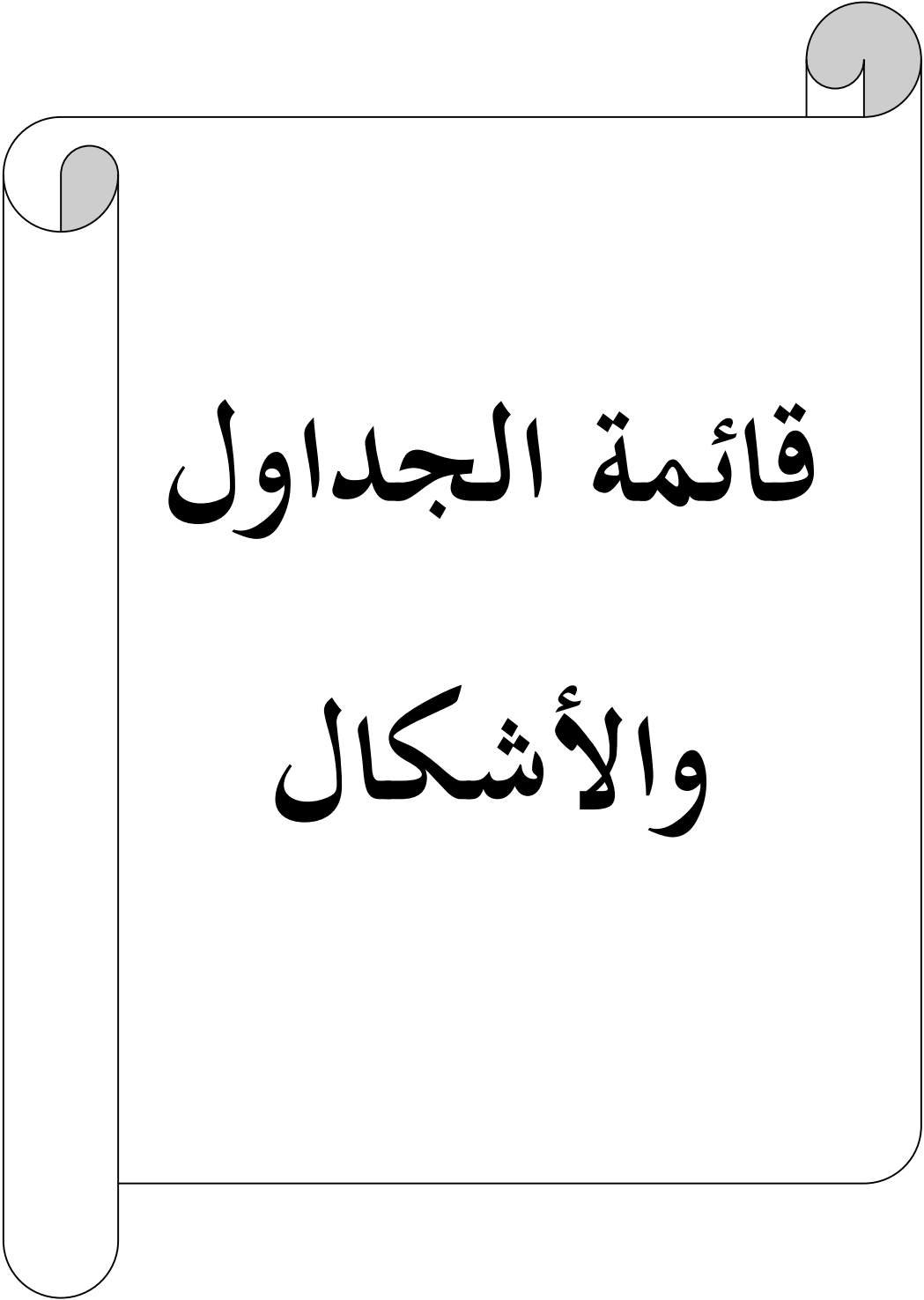
### الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد.....	07 .....
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.....	08 .....
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية ومراحل تطورها.....	08 .....
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.....	10 .....
المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية.....	12 .....
المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.....	14 .....
المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية الكمية .....	14 .....
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية الكيفية.....	16 .....
المطلب الثالث: تقييم أدوات السياسة النقدية.....	19 .....
المطلب الرابع: علاقة البنك المركزي بالسياسة النقدية.....	22 .....
المبحث الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.....	27 .....
المطلب الأول: قناة سعر الفائدة.....	27 .....
المطلب الثاني: قناة أسعار السندات.....	28 .....
المطلب الثالث: قناة سعر الصرف.....	30 .....
المطلب الرابع: قناة الإئتمان.....	31 .....
خلاصة الفصل.....	34 .....

### الفصل الثاني : إصدار النقود وآليات التحكم في المعروض النقدي

تمهيد.....	36 .....
المبحث الأول: أساسيات إصدار النقود.....	37 .....
المطلب الأول: نشأة النقود.....	37 .....
المطلب الثاني: مفهوم النقود.....	38 .....

40	المطلب الثالث: أشكال النقود.....
42	المطلب الرابع: وظائف النقود.....
45	المبحث الثاني: ماهية المعروض النقدي.....
45	المطلب الأول: مفهوم المعروض النقدي.....
47	المطلب الثاني: مقابلات المعروض النقدي.....
50	المطلب الثالث: قياس خلق و عرض النقود.....
54	المطلب الرابع: محددات المعروض النقدي.....
56	المبحث الثالث: الأنظمة النقدية.....
56	المطلب الأول: نظام المعدنين.....
58	المطلب الثاني: نظام المعدن الواحد.....
60	المطلب الثالث: نظام النقد الورقي.....
62	خلاصة الفصل .....
	<b>الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على ضبط المعروض النقدي -حالة الجزائر(2000-2013)-</b>
	<b>- (2013)</b>
64	تمهيد.....
65	المبحث الأول: نشأة و تطور الجهاز المصرفي الجزائري.....
65	المطلب الأول: نشأة الجهاز المصرفي قبل الاستقلال.....
67	المطلب الثاني: تطور الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال.....
73	المطلب الثالث: تطور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض.....
78	المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية وأثرها على ضبط المعروض النقدي في الجزائر.....
78	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2000).....
86	المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2010).....
91	المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2010-2013) .....
93	المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.....
94	المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر.....
100	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.....
107	خلاصة الفصل .....
109	الخاتمة العامة.....
114	قائمة المراجع.....
	الملخص.....



# قائمة الجداول والأشكال

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ميزانية البنك المركزي	48
02	ميزانية القطاع المصرفي	48
03	الميزانية الموحدة للنظام المصرف	48
04	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها بعد الاتفاق الإستعدادي الثاني	80
05	تطور مقابلات الكتلة النقدية بعد الاتفاق الإستعدادي الثاني	81
06	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الاتفاق الاستعدادي الثالث لعام 1994	82
07	مقابلات الكتلة النقدية خلال الاتفاق الاستعدادي الانتمائي الثالث لعام 1994	83
08	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال اتفاق التمويل الموسع (1995-1998)	85
09	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال اتفاق التمويل الموسع (1995-1998).	86
10	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة (2000-2009)	88
11	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال (2000-2009)	90
12	تطور الكتلة النقدية و مكوناتها خلال الفترة (2010-2013)	92




## قائمة الجداول

93	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2010 - 2013)	13
94	تطور معدلات التضخم في الجزائر 2000 - 2013	14
96	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر (2000 - 2013)	15
97	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2013)	16
99	تطور معدل الناتج الاجمالي بالأسعار الثابتة	17
100	معدلات إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2000 - 2013)	18
101	تطورات الاحتياطي الالزامي (2000 - 2013)	19

## قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح مضمون برنامج التنمية الخماسي من خلال الفترة (2010 - 2014 )	91
02	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2014)	95
03	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (2000 - 2013).	97
04	تطور معدلات البطالة في الجزائر (2000 - 2013).	98
05	تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2000 - 2013)	102



# مقدمة عامة

## مقدمة عامة:

تعد السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية التي لها صلة وطيدة بالنقد والجهاز المصرفي الذي يتواجد على رأسه البنك المركزي الممثل للسلطة النقدية، وتقوم هذه السياسة على القرارات التي تخص الأهداف العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والقرارات التي تتعلق بالوسائل التي تمكن هذه السياسة من تحقيق أهدافها، فالسياسة النقدية تعمل على التأثير على حجم النقود المعروضة - كما للعرض النقدي من أهمية بالغة- باعتماد سياسات معينة، تتلائم والظروف الاقتصادية التي يعيشها البلد، وهو ما يؤدي إلى التوازن والاستقرار الاقتصادي.

كما أن للعرض النقدي تأثير مباشر على القوة الشرائية للنقود، ومن ثم على النشاط الاقتصادي ككل، ولهذا وجد تنظيمه لها يتوافق مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، هذا التنظيم لحجم النقود في المجتمع لتحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة.

أما عن الجزائر فقد بدأ الحديث عن السياسة النقدية سنة 1990 بهدف منع الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر، حيث كرس مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها والإشراف عليها، وهو الأمر الذي استدعى ضرورة إدراج العرض النقدي في سلم أولويات السياسة النقدية، وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر وسعت لتحقيق الاستقرار النقدي من خلال السياسة النقدية، بمعنى آخر العمل على ضبط المعروض النقدي للوصول إلى تحقيق أهداف اقتصادية أخرى، كالتحكم في التضخم أو اجتماعية القضاء على البطالة، كما اعتمدت الجزائر سياسة نقدية توسعية مع بداية سنة 2000 تماشيا مع برنامجي الإنعاش والدعم الاقتصادي.

ولدراسة موضوع أثر السياسة النقدية على ضبط المعروض النقدي يتوجب طرح إشكالية البحث في التساؤل التالي:

" ما هو تأثير السياسة النقدية على ضبط المعروض النقدي؟ "

وللإجابة على السؤال ارتأينا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الإطار النظري للسياسة النقدية؟
- هل للسياسة النقدية دور في ضبط المعروض النقدي؟

- هل للبنك المركزي قيود تحدد اصداره للنقود؟
- فيما تكمن تطورات السياسة النقدية في الجزائر؟

### فرضيات

- يتمثل الإطار النظري للسياسة النقدية في مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة؛
- البنك المركزي يصدر النقود بحرية ؛
- تساهم السياسة النقدية في التأثير على المعروض النقدي في الجزائر؛

### أسباب اختيار الموضوع

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع يتمسك بموضوع بحثه، ومن هذه الأسباب نذكر ما يلي:

- الرغبة في معرفة السياسة النقدية في الجزائر؛
- الموضوع يتماشى مع التخصص؛
- الرغبة الشخصية في فهم وتحليل العلاقة بين تطور العرض النقدي والسياسة النقدية في اقتصاد الجزائر؛
- إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من البحوث.

### أهمية البحث

- إفصاح الطريق أمام الدارسين بالقيام ببحوث معمقة حول هذا الموضوع؛
- الاستفادة من النتائج المتوصل إليها في مختلف الدراسات؛
- تقديم دراسة تحليلية عن موضوع أثر السياسة النقدية على ضبط المعروض النقدي، واعتباره موضوعا هاما منذ الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في فترة التسعينات.

### أهداف الدراسة

- محاولة جمع معطيات جديدة تساهم في ميدان البحوث العلمية؛
- محاولة فهم الركائز الأساسية التي تستند عليها السياسة النقدية؛
- التعرف على أدوات السياسة النقدية التي ادخلتها الجزائر لتحقيق استقرار اقتصادي كلي؛

- تتبع تطور المعروض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- محاولة تحليل الإصلاحات التي خاضها النظام المصرفي في الجزائر.

### المنهج المستخدم

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيق الأهداف المسطرة استخدمنا جملة من المناهج المعتمدة في الدراسات السابقة، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في الجانب النظري للموضوع، وكذا المنهج التاريخي أثناء سرد مجمل الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر، بالإضافة إلى المنهج التحليلي حيث اعتمدنا عليه في تحليل البيانات الإحصائية المرتبطة بالدراسة.

### حدود الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة، تم تحديد إطارين: زمني ومكاني، فالإطار الزمني تم تحديد فترة الدراسة ما بين 2000-2013 وذلك بالنسبة لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر، أما الإطار المكاني تم تحديد الحيز الجغرافي للدراسة للجزائر.

### الدراسات السابقة

- السياسة النقدية والنمو الاقتصادي من إعداد " فتيحة بناني " سنة 2009، وكانت إشكاليته: هل تؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي؟ وإذا كانت تؤثر كيف يكون ذلك؟
- الهدف منها إبراز أهمية السياسة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الدراسة التطبيقية، كما توصلت إلى أنه هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي؛
- دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، من إعداد " بالحجار ريمة، ربيع سليمة " وكانت الإشكالية كما يلي: "ما هو دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي؟"

الهدف منها معرفة الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر، محاولة بذلك عرض المعالم الرئيسية التي يتضمنها قانون النقد والقرض 10/90 باعتباره نقطة تحول هامة في مسار السياسة النقدية في الجزائر، مع توضيح وتفسير العلاقة الموجودة بين استقلالية البنك المركزي وأداء السياسة النقدية؛

• دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم (دراسة حالة الجزائر)، من إعداد وليد عمران، طرحت إشكالية البحث في التساؤل: "ما هو دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم"؟ و وصلت إلى نتيجة القول بأن مهمة بنك الجزائر والتي تكمن في التحكم في التضخم قد أنجزت كما ينبغي

الفرق بين هذا الموضوع والموضوع محل الدراسة، يكمن في أن الدراسة السابقة عالجت وركزت على دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم كهدف، عكس الدراسة الحالية فلم يكن التركيز على هدف واحد بل كانت حول أثر السياسة النقدية على ضبط المعروض النقدي مع تحديد فترة الدراسة؛

• تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، قام بإعدادها فضيل رايس، وقد حاول تسليط الضوء على مصادر الفائض النقدي غير المشغل و الناتج عن اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني؛

• السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، من إعداد اكن لونس، حيث حاول تحليل وتتبع الغرض النقدي و مقابلاته في الجزائر خلال فترة الدراسة مع التركيز على الإجراءات وعرض النتائج المتوصل إليها، كما تطرق إلى استقلالية بنك الجزائر على الجانب الوصفي و إغفال النتائج المتوصل إليها و شرح الأسباب.

## هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على التساؤلات قسمنا موضوع البحث إلى ثلاثة فصول بعد المقدمة:

الفصل الأول نتناول فيه الإطار النظري للسياسة النقدية، المبحث الأول ماهية السياسة النقدية، المبحث الثاني نستعرض فيه أدوات السياسة النقدية، المبحث الثالث نتناول فيه قنوات تجسيد السياسة النقدية.

أما الفصل الثاني فخصص لإصدار النقود وآليات التحكم في المعروض النقدي، المبحث الأول بعنوان سياسات النقود، المبحث الثاني يدرس فيه المعروض النقدي والمبحث الثالث نتناول فيه الأنظمة النقدية.

الفصل الثالث، ندرس فيه حالة الجزائر من خلال تطورات الجهاز المصرفي وأثر السياسة النقدية على المعروض النقدي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول تطور الجهاز المصرفي الجزائري، أما المبحث الثاني فخصص لمسار السياسة النقدية و أثرها على ضبط المعروض النقدي.

وأخيرا سيتم التطرق لأثر السياسة النقدية في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية.

## صعوبات الدراسة

- مشكل عدم تجانس الإحصائيات وتضاربها من مصدر إلى آخر، وصعوبة الحصول عليه في شكل سلسلة زمنية، كانت أهم مشكل اعترضنا أثناء انجاز هذا البحث مما حتم علينا اللجوء إلى أكثر من مصدر من أجل إتمام السلسلة الزمنية محل الدراسة؛
- صعوبة الإلمام بكل جوانب الموضوع.



# الفصل الأول: الإطار

## النظري للسياسة النقدية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

المبحث الثالث: قنوات تجسيد السياسة النقدية

**تمهيد:**

تعتبر السياسة النقدية القلب النابض للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها موضوعا هاما لكثير من الدراسات، وتتعرض باستمرار للإضافة والتطوير من طرف الاقتصاديين في ظل الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم خاصة السنوات الأخيرة، إذ اعتبرت أداة مهمة معترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية، حيث تتبع السلطات النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما، بقصد الوصول إلى هدف معين كالمحافظة على استقرار قيمة النقد أو مجموعة أهداف والذي يتطلب تحقيقها مجموعة من الوسائل وانتقالها عبر عدة قنوات.

لهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري وذلك من خلال ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
- المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية
- المبحث الثالث: قنوات تجسيد السياسة النقدية

## المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

يعد تحديد التعاريف والمفاهيم شيء مهم للإحاطة بأي موضوع كان لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف التعاريف التي أعطيت للسياسة النقدية تطورها التاريخي، أهدافها، أدواتها وقنواتها.

## المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية و مراحل تطورها

في بداية دراستنا للسياسة النقدية، لابد من التطرق لمختلف التعاريف التي أعطيت لها ثم التطرق إلى مختلف المراحل التي مرت بها.

## أولاً: تعريف السياسة النقدية

تعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون للسياسة النقدية حيث:

عرفها أينزيغ " Einzig " : " بأنها تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، و كذلك جميع الإجراءات التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"<sup>1</sup>.

عرفها الاقتصادي كانط "Kent": بأنها "مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بغرض بلوغ هدف الاستخدام الكامل"<sup>2</sup>.

وتعرف السياسة النقدية على أنها: "إدارة النقود والائتمان لتحقيق النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار أو أهداف اقتصادية حكومية أخرى مثل السيطرة على التضخم أو تحسين أوضاع ميزان مدفوعات"<sup>3</sup>.

ويقصد بها أيضاً بأنها: "عبارة عن إجراءات التي تتخذ لتنظيم كمية النقود في الاقتصاد الوطني لغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص18.

<sup>2</sup> أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 98.

<sup>3</sup> تحسين التاجي الفاروقي، قاموس مصطلحات المصارف و المال و الاستثمار، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2008، ص 430، 431.

<sup>4</sup> ضياء مجيد الموسوي، وظائف النقد في النقد الإسلامي، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص 253.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل لسياسة النقدية على أنها مجموعة من الإجراءات و القرارات التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير على المتغيرات النقدية و سلوك الأعوان الاقتصاديين لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

### ثانيا: مراحل تطور السياسة النقدية

تطورت السياسة النقدية في القرن التاسع عشر، حيث شهد هذا الأخير بداية الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية من طرف المناصرين الاقتصاديين، وزاد اهتمامهم بهذا الموضوع بتزايد الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة التضخم الذي انتشر في اسبانيا وفرنسا في ذلك الوقت، إلى جانب المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، أما في القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية للدولة.

و يمكننا تلخيص مراحل تطور السياسة النقدية فيما يلي:

**1- المرحلة الأولى:** في بداية القرن العشرين كانت الفكرة السائدة هي فكرة حيادية النقود<sup>1</sup>، ومع تطور الفكر الكلاسيكي بدأت تظهر أهمية السياسة النقدية في المحافظة على ثبات مستوى العام للأسعار، من خلال كمية النقود المعروضة والمطلوبة من طرف السلطات النقدية ودورها في تنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل، ولقد استعملت السياسة النقدية قبل أزمة الكساد عام 1929 كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، لكن حدوث أزمة الكساد في الفترة (1929-1933) أثبت عجز مساهمة النظرية الكلاسيكية في معالجتها وبالتالي عجز السياسة النقدية في الخروج منها<sup>2</sup>.

**2- المرحلة الثانية:** خلال هذه المرحلة ظهرت النظرية الكينزية التي تولت معالجة الأزمة، وإيجاد الحلول المناسبة لها، من خلال الرابط بين الدخل والإنفاق واعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في السوق النقدي يكون بتعادل كمية النقود المعروضة من طرف السلطات النقدية وبين الطلب على النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل و الاحتياط و المضاربة<sup>3</sup>، وبدأ "كينز" يدعو للإهتمام

<sup>1</sup> صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005، ص 100.

<sup>2</sup> عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، الجامعة المفتوحة، عمان، 1994، ص 208.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 209.

بالسياسة المالية للخروج من الأزمة وأعطى دور أكبر لتدخل الدولة من خلال السياسة المالية ثم السياسة النقدية، وذلك عن طريق إنفاق العجز الذي يسنده الإصدار النقدي والدين العام، وتركزت نظرية "كينز" على جهود الأسعار والأجور في الأجل القصير وعالج الاحتكار بالتضخم<sup>1</sup>، مما أدى إلى ظهور الكساد التضخمي.

**3- المرحلة الثالثة:** تميزت هذه المرحلة بفشل السياسة المالية في معالجة التضخم بسبب نقص مرونتها، وبدأت عودة السياسة النقدية خاصة بعد مجيء النقديين بزعامة فريدمان " Friedman " الذي يؤمن بأن التحكم في عرض النقود يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بزيادة عرض النقود بصورة عامة بمعدل متساوي لمعدل النمو في الناتج القومي، وتكون هذه الزيادة مستقلة عن الدورة التجارية حيث يزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء<sup>2</sup>، وبالتالي ظهر من جديد الجدل بين أنصار السياسة النقدية وأنصار السياسة المالية والكل يدعي أن سياسته هي الأنجح لتحقيق الاستقرار، وأدى هذا التعصب إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي والتر هلر " Walter Heller " الذي يرى أن استخدام سياسة معنية لا يغني عن استخدام الأخرى، بل يجب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ولقد عملت السياسة النقدية عبر العالم منذ نشأتها على تحقيق عدة أهداف تصبوا كلها في النهاية إلى تحقيق الهدف الأهم وهو استقرار الأسعار.

### المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسطر الحكومات المعاصرة عدة أهداف تسعى من خلالها إلى تحقيق الإستراتيجية المتوخاة من التطبيق الجيد لسياسة نقدية محكمة و تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

#### أولاً: تحقيق الاستقرار في الأسعار

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى الدولة إلى مكافحة التضخم، وفي نفس الوقت علاج حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى

<sup>1</sup> صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 100.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص، 101.

لها<sup>1</sup>، نظرا لأن أي تغييرات كبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة العملة وبالتالي وجود آثار ضارة على مستوى الدخل والثروات، كما أن الأجور في مثل هذه الأوقات تتخلف عن مسايرة ارتفاعات الأسعار، مما يقود إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة وإلى زيادة أرباح رجال الأعمال، فاستقرار مستوى الأسعار المرغوب فيه يؤدي إلى القضاء على مثل هذه الاختلالات، ويمكن عن طريق إتباع سياسة ائتمانية سليمة تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والأهداف المرجوة أن تحقق الاستقرار في مستويات الأسعار<sup>2</sup>.

### ثانيا: استقرار أسعار الصرف

يعتبر هدف استقرار أسعار الصرف مرتبط بالهدف الأول وهو استقرار الأسعار، ولتوضيح العلاقة فرضنا أن الأسعار في دولة ما انخفضت هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة في الصادرات، وبالتالي سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة الدول التي انخفضت فيها الأسعار، وبالتالي زيادة الطلب على العملة يؤدي إلى زيادة سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، أما إذا ارتفعت الأسعار في دولة فهذا يعني أن صادراتها سوف تنخفض و بالتالي ينخفض الطلب على عملة تلك الدولة، ومن ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى<sup>3</sup>.

### ثالثا: تحسين ميزان المدفوعات

تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية لتحرك إلى داخل البلد، وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات فينخفض سعر الصرف ويتحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص274.

<sup>2</sup> زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص188.

<sup>4</sup> هيل عجمي جميل جنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص261.

### رابعاً: تحقيق نمو اقتصادي مرتفع

يعتبر الهدف الرئيسي لسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية، حيث أن القليل من خلق النقود يؤدي إلى تعطيل التبادل وكثيراً منها يولد التضخم<sup>1</sup>. وبالتالي فههدف النمو يرتبط بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي هو وحدة قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل<sup>2</sup>.

إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف ترنو إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة و ملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات في متوسط دخل الفرد الحقيقي، و بالتالي ترغب الحكومات في بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على مزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية<sup>3</sup>.

فعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته.

### المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية

تتقسم السياسة النقدية وفقاً لحالة النشاط الاقتصادي إلى نوعين رئيسيين هما:

#### أولاً: السياسة النقدية التوسعية

بموجب هذه السياسة يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقود، وذلك عن طريق تشجيع الائتمان، وزيادة حجم وسائل الدفع أكبر من الكمية المعروضة من السلع، هذا يؤدي إلى رفع حجم الاستثمارات الذي يترتب عن زيادة الإنتاج، وبالتالي تقليص نسبة البطالة في الاقتصاد.

<sup>1</sup> بخراز يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 150.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 276.

<sup>3</sup> هيل عجمي جميل الخبابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، مرجع سبق ذكره، ص 192.

عموما تستخدم هذه السياسة في حالات الركود الاقتصادي لتشجيع الإنعاش والازدهار، وبالتالي تستخدم عدة أدوات نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

- تخفيض نسبة الإحتياطي الإجباري؛
- زيادة سعر إعادة الخصم؛
- يدخل البنك المركزي مشتريا للسندات الحكومية.

#### ثانيا: السياسة النقدية الانكماشية

تستخدم في معالجة التضخم والقضاء على الفجوة التضخمية متى وجدت، ويأتي ذلك من خلال سعي البنك المركزي إلى تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب الكلي وتقليل القدرة الشرائية، وهنا تسعى الحكومة إلى تقليل النقود المتداولة في أيدي الجمهور والجهاز المصرفي من خلال آلية المضاعف، وذلك بالتأثير العكسي على مكونات عرض النقد<sup>2</sup>، وذلك باستعمال عدة أدوات نذكر منها<sup>3</sup>:

- زيادة سعر الخصم؛
- زيادة نسبة الإحتياطي القانوني؛
- زيادة سعر الفائدة على الودائع؛
- تدخل البنك المركزي بائعا للسندات الحكومية في عمليات السوق المفتوح.

<sup>1</sup> إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص ص 147، 148.

<sup>2</sup> جمال خريس و آخرون، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر و التوزيع، 2002، ص 111.

<sup>3</sup> إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2004، ص 233 .



### المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

تعتبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق أهدافها النهائية، تشمل أدوات السياسة النقدية نوعين من الوسائل كمية وأخرى كيفية.

#### المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية الكمية

الأدوات الكمية هي الأدوات التي تسعى للتأثير على حجم الائتمان وكلفته، وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد، حيث تتمثل هذه الأدوات في سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني.

#### أولاً: سعر إعادة الخصم

سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والافتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض<sup>1</sup>. أي أن هناك علاقة طردية بين معدل إعادة الخصم و سعر الفائدة على القروض التي تمنحه البنوك لعملائها، فكلما ارتفع سعر إعادة الخصم كلما زاد معدل الفائدة على القروض حتى تستطيع أن تقوم البنوك بإقراض أموالها وتحقيق هامش ربح معقول لأنها تقترض من البنك المركزي نظير الأوراق التجارية التي تحصل عليها<sup>2</sup>، وبالتالي تعتبر سياسة سعر إعادة الخصم وسيلة يلجئ إليها البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل عن سندات قام هذا البنك بخصمها، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية خاصة أو عامة لكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها<sup>3</sup>، لهذا فهي تمثل مؤشرات للمصارف التجارية لطبيعة التوجهات التي تبناها البنك المركزي فيما إذا كانت توجهات باتجاه تقييد الائتمان أو توسعه.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 87.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 281، 282.

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 210.

## ثانياً: عمليات السوق المفتوحة

السوق المفتوحة هي تدخل البنك المركزي في السوق النقدي للتأثير على سعر السيولة البنكية بصفة غير مباشرة بواسطة تحديد أو فتح قروض البنك المركزي للبنوك الأخرى<sup>1</sup>، فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية يدفع مقابل هذه الشيكات المسحوبة على البنك المركزي وبالتالي فهي تودع في البنوك التجارية حيث يكون بإمكانها أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع ومن ثم يزداد المعروض النقدي، أما إذا كان الهدف هو انخفاض عرض النقود فإن البنك يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية، ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق المالية شيكات مسحوبة على البنوك التجارية لصالح البنك المركزي، وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطياته من النقود السائلة، في حين تقل مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وخلق النقود<sup>2</sup>، حيث تؤثر السوق المفتوحة تأثيراً أيضاً على أسعار الفائدة الأخرى، عند شراء أدوات الخزينة يرتفع سعر أدوات الخزينة وهذا يدفع إلى انخفاض سعر الفائدة لأدوات الخزينة، عندئذ تنخفض أسعار الفائدة أكثر عندما يقوم البنوك والمتعاملين الآخرين في الأوراق المالية باستخدام احتياطات التي تلقونها<sup>3</sup>، وبالتالي فسياسة عمليات السوق المفتوحة تتحقق بوجود إدارتين، البنك المركزي من جهة والبنك التجاري من جهة أخرى، وقد تتفق المصالح وقد تتعارض فيزيد البنك المركزي من مشترياته من الأصول الحقيقية وتزيد السيولة في السوق النقدية ومع ذلك تستخدم هذه السيولة في زيادة الائتمان<sup>4</sup>.

## ثالثاً: نسبة الإحتياط الإجمالي

يمثل الإحتياط الإجمالي تلك النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية والتي يتم الإحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة<sup>5</sup>، ويمثل الهدف المباشر للإحتفاظ بهذه النسبة من الإحتياطي لدى

<sup>1</sup> بخراز يعدل فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 166.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات النقدية و استقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، دار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 23.

<sup>3</sup> أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليج، النقود و البنوك و الإقتصاد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 508.

<sup>4</sup> منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، نقود و بنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2011، ص 229.

<sup>5</sup> نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الإقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر، الأردن، 2006، ص 289.

البنك المركزي ضمان سلامة أموال المودعين، حيث تستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص في السيولة بهدف المحافظة على مراكزها المالية، واطمئنان المودعين على أموالهم، والهدف الآخر هو التأثير على عرض النقد لدى البنوك التجارية<sup>1</sup>، وقد تحتفظ البنوك باحتياطات نقدية لأغراض تجارية بحتة، ولكن لا يجب أن تقل هذه الاحتياطات عن المعدل القانوني، ويترتب على فرض المصرف المركزي التوسع أو التقليل من حجم القروض التي تقوم بمنحها لعملائها من أفراد ومشروعات<sup>2</sup>.

والجدير بالذكر أن الاحتياطي القانوني لا يوفر سيولة البنوك وبدلاً من ذلك فإن الهدف منها هو إعطاء البنك المركزي القدرة على رقابة حجم الائتمان والودائع المصرفية، فعندما يغير البنك المركزي الاحتياطي الإجمالي فإنه يغير بذلك إجمالي الودائع، وإيراد أصول البنوك التي باستطاعة البنك دعمها للاحتياطات التي يملكها البنك لهذا السبب تعتبر الاحتياطات القانونية أداة هامة للسياسة النقدية<sup>3</sup>، وبالتالي فهي تعتبر الأكثر استخداماً في الاقتصاديات النامية لعدم وجود سوق مال حقيقي في تلك الاقتصاديات يمكن للبنك من خلالها اتباع سياسة السوق المفتوح وإعادة الخصم<sup>4</sup>، لهذا تعد سياسة الاحتياطي الإجمالي من السياسات الكمية الفعالة على تقييد أو توسيع حجم ائتمان.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية الكيفية

الأدوات الكيفية للسياسة النقدية هي تلك الأساليب التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة ويمكن تلخيص أهم الأدوات الكيفية المستعملة من طرف البنوك المركزية فيما يلي:

#### أولاً: سياسة تأطير القروض

تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية مثل السقوف النوعية للائتمان، كما لا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة، وفي

<sup>1</sup> أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص 188.

<sup>2</sup> متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون و موزعين، عمان، 2009، ص 191.

<sup>3</sup> محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق العالمية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 302.

<sup>4</sup> خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2011، ص 308.

حالة تجاوز البنوك التجارية السقف المحدد لها من طرف السلطة النقدية قد تفرض عليها عقوبات تختلف من دولة لأخرى<sup>1</sup>، ويقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة في حالة حدوث تضخم بهدف توجيه منح الائتمان حيث يمنح الائتمان للقطاعات التي لم تسبب في حدوث التضخم<sup>2</sup>.

### ثانيا: السياسة الانتقائية للقروض

تهدف السياسة الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا<sup>3</sup>، وتوجيه هذه القروض إلى قطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعاً للاقتصاد الوطني بحيث تأخذ هذه السلطة قرارات بإعطاء هذه التسهيلات عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة، والهدف من الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو مجالات المراد النهوض بها<sup>4</sup>، والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

### ثالثا: النسبة الدنيا للسيولة

يجبر البنك المركزي البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة سيولة تتحدد وفق أصول البنك التجاري نسبة لأصوله وذلك لتجنب الإفراط في الإقراض بتجميد بعض أصولها وتمكن هذه الطريقة من تحديد حجم الإقراض الموجه للنشاط الاقتصادي حسب ما هو مرغوب ضمن الإستراتيجية الكلية للبلد<sup>5</sup>.

### رابعا: سعر الصرف

يستخدم سعر الصرف من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على حجم التجارة الخارجية حيث يقوم بتخفيض سعر صرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات أي أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وحالة ميزان المدفوعات، إذ أن ميزان المدفوعات يؤثر على سعر

<sup>1</sup> خبايا عبد الله، تطور النظريات و إستراتيجية التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص 88.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 156.

<sup>3</sup> خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 308.

<sup>4</sup> خبايا عبد الله، تطور النظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 88

<sup>5</sup> شعيب بوخوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 95.

الصرف من جانب ومن جانب آخر يمكن أن يؤثر سعر الصرف في الميزان المدفوعات<sup>1</sup>، لهذا يبقى اختيار سياسة سعر الصرف عاملاً أساسياً في تحديد إستراتيجية اقتصادية و بالتالي سياسة سعر الصرف تسعى لتحديد المستوى الجيد لتعادل النقدي من خلال مستوى يترتب على نقطتين<sup>2</sup>.

- احتياطي من الصرف؛
- أهداف مراد تحقيقها.

#### خامساً: سعر الفائدة

يمكن القول أن سعر الفائدة يمثل المبالغ التي تدفعها البنوك التجارية للمودعين لديها كما تمثل المبالغ التي تتقاضاها تلك البنوك مقابل تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية<sup>3</sup>، وهدف البنوك التجارية أن تكون استثماراتها مربحة ولكي يتحقق ذلك يجب أن تتجاوز الفوائد والعملات المقبوضة الفوائد المدفوعة وكلفة إعادة تمويل ومجموع التكاليف.

تعتبر هذه الأداة إحدى الأدوات الفعالة التي يمكن للبنك المركزي من استخدامها للتأثير على نشاط البنوك وتوجيهها بذلك الشكل الذي يتمشى والحالة التي يمر بها الاقتصاد، ولكن هذه السياسة كانت في كثير من الأحيان سبباً في ظهور الضغوط التضخمية أدت إلى جمود اقتصادي، مما يستدعي إجراءات أخرى لمواجهة التضخم عن زيادة معدل الفائدة في ظل آفاق إعادة إطلاق النشاط الاقتصادي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 133.

<sup>2</sup> بخزاز يعدل فريدة ، مرجع سبق ذكره ، ص34.

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، طبعة الأولى، دار الميسرة للنشر، الأردن، 2009، ص245.

<sup>4</sup> وسام ملاك، النقود و السياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000، ص258

**سادسا: الرقابة على شروط الرهن العقاري**

إن مشكلة الإسكان أحد المشاكل الرئيسية في المجتمعات الحديثة، وقد يستطيع البنك التقليل من حدة هذه المشكلة عن طريق تسهيل شروط الرهن العقاري إذا أرادت الحكومة التوسع في برامج السكن وذلك عن طريق التقدم وفترة الرهن وسعر الفائدة وفترة التسديد<sup>1</sup>.

**سابعا: الإقناع الأدبي**

يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب الإقناع الأدبي بغرض استدراك العجز عن بلوغ الأهداف من خلال أدوات كمية، وهذا السبب راجع إلى العلاقة الرخوة بين الدولة الممثلة في السلطة النقدية والأطراف الفاعلة<sup>2</sup>، ويكون الإقناع الأدبي من خلال الصحف ومجلات وخطب المسؤولين في المناسبات المختلفة، وهذه الأداة في أغلب الأحيان لا تكون فعالة إلا إذا دعمت بوسائل أخرى كتغيير سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني..

**المطلب الثالث: تقييم أدوات السياسة النقدية**

سنقوم في هذا المطلب بتقييم أدوات وسائل الرقابة الكمية والنوعية والمباشرة للتحكم في الائتمان ومنه السيطرة على العرض والنقود.

**أولا: تقييم الأدوات الكمية للسياسة النقدية**

تمت دراسة أدوات السياسة النقدية الكمية والتي تتمثل في معدل إعادة الخصم، السوق المفتوحة، تغيير الاحتياطي الإجمالي، وناقشنا كيفية التحكم في عرض النقود والائتمان لكل أداة ولكن بقي تقييم هذه الأدوات ومعرفة أيهما أكثر كفاءة من الأخرى بشكل منفرد وعندما تكون مجتمعة.

يرى " فريدمان " أنه ليس من الضروري استعمال الأدوات الثلاثة عندما تستطيع أداة واحدة أن تؤدي وظيفتها كاملة لأنه ناشىء عن تحسين أداء البنوك المركزية في السيطرة على عرض النقود، والتركيز على

<sup>1</sup> ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 272.

<sup>2</sup> رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعية، اسكندرية، 2011، ص 359.

نمو النقود حتى تتجنب آثار عملية الخصم والتغيير في نسبة الاحتياطي النقدي، إلا أن المسؤولين في البنوك المركزية يقولون بأن عملية الخصم ضرورية لتزويد البنوك بأرصدة احتياطية للتكيف وتزويد النظام المصرفي ككل بسيولة في حالة الطوارئ.

غير أن استعمال أدوات السياسة النقدية يتطلب أحيانا الجمع بين أداتين أو أكثر للتحكم في عرض النقود والائتمان، وخاصة التنسيق بين عمليات السوق المفتوحة وسياسة معدل إعادة الخصم<sup>1</sup>، فعندما يرغب البنك المركزي في تخفيض الائتمان من أجل محاربة التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة يقوم ببيع أوراقه المالية فتقابلة البنوك التجارية مشترية لها، وهو ما يخفض احتياطياتها فتضطر البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها لدى البنك المركزي، ويستطيع هذا الأخير أن يقوم برفع معدل إعادة الخصم، وذلك حتى يضمن نجاح سياسته فتزفع أسعار الفائدة على القروض و السندات هذا ما يدفع المودعين إلى الاكتتاب في السندات، ويؤدي هذا إلى انخفاض سيولة البنك، وأحيانا تعمل بعض البنوك على تجنب انخفاض احتياطياتها أي تجنب زيادة مديونيتها للبنك المركزي ولكن بفعل ضغط الحاجة الذي تكون فيها هذه البنوك لإيجاد مبالغ لتسديد ديونها نحو البنك المركزي، تقوم باستخدام احتياطات ثانوية، وهذا بدوره سيخفض الائتمان و من ثم ترتفع أسعار الفائدة.

أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يستطيع أن يقوم بالجمع بين أداتي السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم فيدخل مشتريا للأوراق المالية، وهذا ما يجعل احتياطات البنوك التجارية في حالة جيدة، ولكن قد لا يكون هذا الإجراء كافي لأن البنوك التجارية قد تستخدم مبالغ من هذه الاحتياطات لتسديد ديونها إلى البنك المركزي، أو تقوم بشراء أصول أخرى أكثر إيرادا وقد لا تنخفض أسعار الفائدة بل ترتفع، وفي هذه الحالة يلجأ البنك المركزي إلى تدعيم ذلك بأداة أخرى وهي تخفيض معدل إعادة الخصم، وهو يؤدي طرح التنسيق بين أدوات السياسة النقدية وخاصة بين أداتي السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، نظرا لكفاءة عملهما مع بعضهما بدلا من عمل كل أداة واحدة بمعزل عن عمل الأخرى.

أما أداة الاحتياطي القانوني فلا تستخدم كأداة عامة للسياسة النقدية بكثرة مثل استخدام أداتي عمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، لأن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني يربك الخطط المستقبلية للبنوك،

<sup>1</sup> صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 162.

كما أنه لا يفرق بين البنوك، وإن أي تغيير في نسبة الاحتياطي القانوني يحدث تأثيرات مهمة على احتياطات البنوك مما يجعل البنك المركزي يضطر إلى استعمال أداة أخرى لمكافحة عمل أداة الاحتياطي مثل عمليات السوق المفتوحة للتخفيف من أثر تغيير الاحتياطي على الودائع وإقراض البنوك، وهذا يكون صحيحاً في الدول المتقدمة لأنها تملك أسواق نقدية ومالية متطورة، أما في الدول الآخذة في النمو فإنها لا تمتلك مثل هذه الأسواق وإن وجدت فإنها غير متطورة، ولكن يمكنها التحكم في الائتمان عن طريق أداة الاحتياطي الإجباري<sup>1</sup>.

### ثانياً: تقييم الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

إن أهم التبريرات لاستعمال الأدوات الكيفية هي تجنب التأثيرات غير المرغوب فيها التي تتولد على استعمال الأدوات الكمية، وخاصة أن تأثيراتها تكون شاملة ولا تفرق بين القطاعات والأنشطة المختلفة، كما تستخدم الأدوات الكيفية للسياسة النقدية للرقابة على الائتمان الصادر من البنوك بغرض مساعدة الأدوات الكمية لزيادة التأثير على الائتمان وتوجيهه إلى مجالات الإنتاج التي تريد الدولة تشجيعها، أو الحد من التوسع فيها.

إن استعمال الأدوات الكيفية في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول الآخذة في النمو، ففي الأولى قد ترفع الطلب على الاستهلاك نتيجة وفرة الإنتاج، ولهذا فهي تعتمد مثلاً لتحريك الطلب الاستهلاكي فتشجع القروض الاستهلاكية، في حين تستخدم الدول المتخلفة أدوات كيفية للحد من توجيه القروض لزيادة الاستهلاك وتسعى لتوجيه القروض نحو زيادة الإنتاج، وهذا قد يجعل هذه الأدوات ذات فعالية إلا إذا استعملت القروض الموجهة إلى المجالات المحددة لها من طالبي القروض، وإلا فإن أدوات هذه الرقابة لن تنجح في تحقيق المطلوب منها.

فمن إيجابيات سياسة تأطير القرض أنها تسمح بمراقبة المصدر الأساسي لخلق النقود وبالتالي الكتلة النقدية، ولكن هذا المبدأ يعاب عليه أنه لا يسمح إلا بمراقبة مصدر واحد من مصادر عرض النقود وهو مصدر قروض للاقتصاد وهو إحدى مقابلات الكتلة النقدية ويهمل الأجزاء الأخرى ( كالقروض للخرينة،

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 163.



الذم على الخارج)، غير أن هذه الأداة خاصة فقط بمراقبة العرض النقدي ولا تهتم بالعرض على النقود كما أن أدوات الرقابة الكيفية قد تكون مفيدة أكثر في الدول التي تتبع النظام الاقتصادي الموجه، لأنه في البداية تكون المشاريع ذات الأولوية معروفة، وبالتالي توجه إليها القروض، وتكون هذه الأدوات في الدول التي تتبع النظام الرأسمالي الحر عديمة الفعالية نتيجة لاستخدام القروض المحصل عليها في مجالات قد تكون غير مرغوب في تشجيعها من طرف الدولة.

أما في الدول النامية فنكتسي هذه الأدوات أهمية كبيرة نتيجة لندرة رأس المال، وبالتالي استعمال الأموال فيما يخدم المشاريع ذات الأولوية لقطاع التصدير والفلاحة و السكن، مع تجنب تمويل قطاعات المضاربة والاستهلاك والقطاعات غير المنتجة، ومن ثم فإن هذه الأدوات تكون مدعمة لتوجيه الائتمان إلى المشاريع التنموية ذات الأولوية في الدولة<sup>1</sup>.

#### المطلب الرابع: علاقة البنك المركزي بالسياسة النقدية

يعتبر البنك المركزي المسؤول عن إدارة السياسة النقدية وبالتالي فله التزامات قوية عليها وتتجلى هذه العلاقة فيمايلي:

##### أولا : تعريف البنك المركزي

يوجد العديد من التعاريف المختلفة للبنك المركزي اختلفت في الكثير من جوانبها من حيث المعاني والمصطلحات لكنها اتفقت في مجملها على الدور الذي يؤديه البنك المركزي يترؤسه قمة الجهاز المصرفي ، وقد اقتصرنا هنا على تقديم أهمها نذكها في مايلي:

يعرف البنك المركزي بأنه "المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود وترأس النظام النقدي في كل دولة ،لذا فهو يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في البنوك العاملة في الاقتصاد على اعتبار أنه بنك للبنوك وبنك للحكومة حيث يعودون اليه عند حاجاتهم للسيولة ويقوم هذا الأخير بإعادة تمويل المصارف عند الضرورة،

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص163.

اما فيما يخص الجانب الحكومي فتحصل منه على التسبيقات الضرورية في إطار القوانين والتشريعات السائدة وعلى هذا الأساس البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض<sup>1</sup>.

كما يعرف أيضا بأنه: "المؤسسة النقدية التي تقع في قمة الهرم للجهاز المصرفي للبلد، والتي تنحصر مهمتها الأساسية في إصدار النقود ورسم السياسة النقدية التي تهدف لتحقيق الإستقرار النقدي وثبات الأسعار و المحافظة على قيمة النقود، إضافة إلى قيامها بمهمة الأشراف على المصارف التجارية وتوجيه نشاطها بما يتلاءم والسياسة الاقتصادية"<sup>2</sup>

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج أن البنك المركزي هو عبارة عن مؤسسة مصرفية تشرف على النشاط المصرفي للاقتصاد وتمثل السلطة النقدية لدولة ويحتل المركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي من جانب الإصدار ومراقبة الائتمان وعرض النقود بصفة عامة ،فالبنك المركزي مؤسسة وحيدة وذلك لعدم إمكانية تعدد الوحدات المصدرة للنقود والمستقلة عن بعضها البعض في الدولة واحدة، كما أنه مؤسسة عامة لا تهدف لتحقيق الربح بقدر ما تهدف لتحقيق المصلحة العامة وتنظيم نشاط النقود والائتمان

### ثانيا: خصائص البنك المركزي

هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من من المصارف وهذه الخصائص هي<sup>3</sup> :

- ان البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تخصها والتي تحدد بموجبها أغراضها و واجباتها وتشارك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتتفد هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه؛
- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها؛

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص11

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص202

<sup>3</sup> زكريا الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص26،27.

• يستوفي البنك المركزي الريح وانما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن ان حصل الريح فيكون ذلك قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد البنك لأجلها وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة؛

• يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية الى أصول نقدية وله القدرة للهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني؛

• يمثل البنك المركزي المؤسسة المحكرة لعملية إصدار النقد ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم؛

• استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية ، وبما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية لتمويل العجز في الميزانية العامة وهو ما يمكن أن يؤدي ارتفاع التضخم كما ترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعته أهداف السياسة النقدية فبقدر ما تكون متصلة بغرض استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة حيث أن هذا الأخير يعبر عن مدى استقلاليتها وذلك لأن العمل على تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يعيق السلطة النقدية في تحقيق هدفها الرئيس<sup>1</sup>.

### ثانيا :وظائف البنك المركزي

يؤدي البنك المركزي و في أي دولة العديد من الوظائف التي يراها مناسبة حسب حالة الأزمة التي يواجهها أو يخشى الوقوع فيها و عموما فتشترك البنوك المركزية في أغلب المهام و الأدوار

**1- الإصدار النقدي:** تتسع البنوك المركزية بوظيفة إصدار النقود الثانوية على شكل عملة ورقية تتفق مع السياسة العامة للدولة كما يتولى البنك المركزي وضع خطة الإصدار و مراقبة حجم الكتلة النقدية المتداولة<sup>2</sup>.

ولعل ابرز الأسباب التي وجدت للبنك المركزي وظيفة الإصدار تتمثل في تزايد عدد المصارف المؤسسة في كل دولة تتولى الإصدارات النقدية التي شهدت استعمالا واسعا مع التزايد السريع للتجارة وهذا ما أدى إلى ضعف الثقة في الأوراق إضافة الى جملة من الأسباب الأخرى نوجزها فيما يلي:

<sup>1</sup>عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص93،94.

<sup>2</sup> ضياء مجيد، الإصلاح النقدي، مرجع سبق ذكره،ص247.

- أن الأوراق النقدية تمثل العملة الرئيسية المتداولة أي عملة التداول القانوني المعلنة بموجب تشريعي؛
- أن نقود الودائع وتزايدها من طرف البنوك التجارية فرض على السلطة أيجاد نوع من الرقابة على الائتمان من قبل البنك المركزي.

2- **توحيد النقد شكلا ومضمونا:** إن إصدار النقود يمكن أن يكون مصدر ربح لذلك ركزت الدولة على ضرورة إصدار الأوراق النقدية في مصرف واحد (البنك المركزي) تفاديا لحدوث تقلبات نقدية تولد أزمة اقتصاد.

أما عملية الإصدار فتتقيد بتوفير الغطاء اللازم لهذا الإصدار الجديد ففي ظل النظام الذهبي كان الغطاء ذهبيا ولكن التخلي عن قاعدة الذهب والعملات الأجنبية والأوراق المالية والتجارية واذونات الخزينة<sup>1</sup>.

3- **البنك المركزي بنك للدولة:** وهي من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية، وذلك باعتباره مؤسسة مصرفية تابعة للدولة تقوم بتنفيذ السياسة النقدية والمالية الموضوعة من طرف الحكومة عن طريق إدارته للحسابات المصرفية الخاصة بالهيئات والمشاريع الحكومية، كما يمكن للبنك المركزي أن يقدم القروض للحكومة عند الإحتياجات إضافة إلى المعاملات الخاصة بشراء وبيع العملات الأجنبية للدولة<sup>2</sup>.

4- **البنك المركزي كبنك البنوك:** يقوم البنك المركزي بأعمال متعددة لصالح البنوك التجارية من الإشراف وضمان الاستقرار المصرفي، وتتمثل وظيفة كبنك البنوك في أربعة وظائف فرعية، هي<sup>3</sup>:

أ- **الإحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة المتأتية من البنوك التجارية:** تتجلى هذه الوظيفة من خلال إيداع هذه البنوك جزءا من ودائعها لدى البنك المركزي وذلك اختياريا، وجزء آخر يوضع بصيغة الزامية الذي يحدد بنسبة معينة، وتراجع من طرف البنك المركزي، ويؤدي تركيز هذه الإحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي إلى تأمين السيولة لدى البنوك و جعل النظام الائتماني أكثر اتساعا وأكثر مرونة.

<sup>1</sup> صلاح الدين فهمي محمود، النقود والبنوك، مطبوعات جامعة الأزهر، القاهرة، بدون تاريخ، ص 161

<sup>2</sup> ناجية عاشور، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة ماستر، تخصص نقود ومالية، جامعة معسكر، 2013-2014، ص 8.

<sup>3</sup> صلاح الدين السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الرسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 18.

ب- **وظيفة المقاصة وتسوية الفروقات بين البنوك:** يقوم البنك المركزي بمقاصة حسابات البنوك وتسوية أرصدها وتقيدها في حسابات البنوك الأعضاء في غرفة المقاصة، وتؤدي وظيفة المقاصة الى تقوية ودعم الجهاز المصرفي باعتبارها وسيلة لإختيار درجة السيولة التي يحتفظ بها الجهاز والتأكد من الإتجاهات النسبية لمعاملات البنوك المتعددة.

ج- **وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض:** وهي وظيفة أساسية تتمثل في السيطرة على الإئتمان وتنظيمه والمحافظة على ثبات قيمة النقد، ولهذا ارتبطت وظيفة البنك المركزي كمقرض أخير بتلك الوظيفة المتعلقة بإعادة الخصم.

د- **خدمة الأخطار المصرفية:** وتعرف ب " تركزية المخاطر " حيث يقدم البنك المركزي هذه الخدمة للبنوك المرخصة ليسهل عليها اتخاذ القرار السليم في مجال منح الإئتمان لعملائها، وتقوم هذه الخدمة على جمع المعلومات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية المقدمة من طرف البنوك التجارية المرخصة لنوع معين من العملاء وتزويد البنوك بالقيمة الموحدة أو الإجمالية لمخاطر العميل.

5- **إدارة السياسة النقدية:** تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات والتدابير التي تعتمدها السلطات النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود والتأثير على وسائل الدفع وتوجيه الإئتمان ليطمأشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، ويضمن استقرار اسعار الصرف، ويبقى الغرض من ذلك إما امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد، وعليه يمكن أن تكون السياسة تسعى الى تقليص النقود والرفع من معدلات الفائدة قصد كبح الناتج المحلي الخام، وخفض التضخم أو رفع سعر صرف العملة الوطنية، ويمكن أن تكون السياسة توسعية تسعى الى تحقيق النمو وتخفيض معدلات الفائدة وزيادة الناتج المحلي الخام. فالسلطة النقدية تهتم برقابة حالة السوق من اختلال أو توازن على مستوى الكلي<sup>1</sup>، وتمارس مهامها على مستوى توجيه السياسة النقدية من خلال أدوات معينة للتأثير على الكتلة النقدية والتحكم في حجم وسائل الدفع، وبالتالي التأثير على حجم توجهات الإنفاق القوي وهذا لتحقيق أهداف معينة مثل: تثبيت سعر الصرف الأجنبي، المساهمة في رفع معدل الدخل القومي، وتثبيت المستوى العام للأسعار، هذا ما يجعل مهام البنوك المركزية تختلف باختلاف درجة استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، وبناء على

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

أهداف السياسة النقدية، يقوم البنك المركزي باختيار الوسائل والأدوات الملائمة التي يمكن أن تتعدد وفقا للهيكل المالي والوضع الاقتصادي للبلد<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تنتقل السياسة النقدية إلى الاقتصاد عبر عدة قنوات بهدف التأثير فيه وتوجيه مساره إلى الهدف المراد الوصول إليه، و المتمثلة أساسا في قناة سعر الفائدة، سعر الصرف، أسعار السندات، الائتمان.

#### المطلب الأول: قناة سعر الفائدة

تعتبر قناة سعر الفائدة من الأدوات الهامة التي تستخدم في التحكم في حجم الائتمان، وبالتالي في حجم العرض النقدي، وهي أداة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك لأن السياسة النقدية التقييدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي<sup>2</sup>.

تؤثر أسعار الفائدة على مختلف القرارات و المؤشرات الاقتصادية التي تساهم في تحديد مستوى الدخل القومي أهمها<sup>3</sup>:

- تشجيع الجمهور على الادخار و إيداع أموالهم في البنوك؛
- تشجيع الاستثمار و زيادة الطلب عليه؛
- المحافظة على استقرار سعر صرف العملة؛
- المحافظة على رؤوس الأموال المحلية و منع هروبها نحو الخارج و جذب رؤوس الأموال الخارجية؛
- التأثير على حجم الكتلة النقدية من خلال توسيع أو تقليص الائتمان المحلي.

<sup>1</sup> نفس المرجع ، ص 218.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

<sup>3</sup> بناني فتحية، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009، ص 131.

والتأثير على المتغيرات الاقتصادية من خلال سعر الفائدة يكون كما يلي<sup>1</sup>:

$$M \nearrow \mapsto ir \searrow \mapsto I \nearrow \mapsto Y \nearrow$$

حيث ( $M \nearrow$ ) تمثل سياسة نقدية توسعية التي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي ( $ir$ )، وبالتالي انخفاض تكلفة اقتراض رأس المال وزيادة الاستثمار ( $I$ )، هذا الأخير الذي يعتبر أحد مكونات الطلب الكلي، حيث أن ارتفاعه يؤدي إلى زيادة الناتج القومي ( $y$ ).

وعند إتباع سياسة نقدية انكماشية ( $M \searrow$ ) هذا يؤدي إلى رفع سعر الفائدة الاسمي والحقيقي، مما يرفع من تكلفة رأس المال، وبالتالي انخفاض نفقات الاستثمار، وانخفاض الإنتاج.

و الجزء الأكبر من الإنفاق الاستثماري يقوم به القطاع الإنتاجي الذي يحصل على رأس المال عن طريق الاقتراض، وكما أشرنا سابقا فإنه توجد علاقة عكسية بين المعدل الاستثماري ومعدل الفائدة.

من أهم خصائص هذه القناة الاعتماد على سعر الفائدة الحقيقي، فإتباع سياسة نقدية توسعية ( $M$ ) يمكن أن يرفع من مستوى الأسعار المتوقع ( $p$ ) وبالتالي ارتفاع معدل التضخم ( $\pi'$ ) الذي يخفض من سعر الفائدة الحقيقي ( $ir = p - \pi'$ )، وبالتالي زيادة الإنفاق الاستثماري وزيادة الناتج يكون كالتالي<sup>2</sup>:

$$M \nearrow \mapsto p^e \nearrow \mapsto \pi^e \nearrow \mapsto ir \searrow \mapsto y \nearrow$$

حيث أن السياسة النقدية تبقى فعالة حتى ولو خفضت معدلات الفائدة الاسمية إلى الصفر من طرف السلطات النقدية

**المطلب الثاني: قناة أسعار السندات.**

ظهرت هذه القناة من خلال نظريتين هامتين الأولى لـ "Tobin" والثانية لـ "Modigliant" حيث حاول الاقتصادي "Tobin" توضيح الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في أوقات الكساد من خلال نظريته المعروفة

<sup>1</sup> عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، النقود و البنوك، الطبعة الثانية، مركز بيرد للنشر، 2006، ص 39.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 40.

بنظرية "  $\phi$  " وهي نظرية حركية في الاستثمار، وفكرتها الأساسية هي أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل الرأسمالي إلى تكلفة الإحلال وتسمى هذه النسبة بمعامل  $\phi$  حيث<sup>1</sup>:

$$\phi = \frac{M}{R}$$

$M$ : تمثل القيمة السوقية للأصل المالي.

$R$ : تمثل تكلفة الإحلال ( إحلل مشروع مكان مشروع آخر).

وأشار "Tobin" إلى أن المؤسسة يجب أن تستثمر عندما تكون  $\phi > 1$  ، لأنه ليس من المقبول أن تقوم المؤسسات باستثمار 1 دج لا يزيد عن القيمة السوقية بأكثر من دينار. إن هذا يشير إلى العلاقة بين قيمة المؤسسات أو العقارات في السوق وتكلفة التصنيع أي ما يجب إنفاقه لإنجاز طاقة إنتاجية أو بناء مسكن.

فعندما تكون  $\phi$  مرتفعة من المهم خلق وحدات إنتاج جديدة وبناء مساكن جديدة فالاستثمار يكون قويا والعكس عندما تكون  $\phi$  منخفضة فالمستثمرون لهم أفضلية لإنقاذ المؤسسات، هذا ما جعل الاستثمار يميل إلى الركود وضعف النمو<sup>2</sup>، فالسياسة النقدية تؤثر على معامل  $\phi$  وتوفر للأعوان الاقتصاديين النقود التي يرغبون فيها عندما تكون سياسة توسعية، حيث يقومون بمبادلتها بسلع حقيقية، فالمؤسسات تعمل على رفع أسعارها أكثر وخاصة الجديدة منها و يكون  $\phi$  مرتفعا. أما السياسة النقدية التقييدية فتضطر الأعوان الاقتصاديين إلى بيع أصولهم الحقيقية سعيا منهم للحصول أكثر على النقود، وهنا يخفض المعامل  $\phi$ <sup>3</sup>:

أما فيما يخص الاقتصاد " Modigliani "، فقد أوضح في نظريته الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من خلال تأثير زيادة الثروة على الاستهلاك، حيث أوضح أن المستهلكين يحاولون تحسين مستواهم الاستهلاكي عبر الزمن من خلال زيادة الإنفاق الذي يحدد بالدخل الحالي والموارد

<sup>1</sup> نفس المرجع ، ص 41.

<sup>2</sup> فلة بوكروس، عائشة شعلال، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2003، ص 36

<sup>3</sup> عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 41.



المحصل عليها مدى الحياة، هذه الموارد التي تتكون أساسا من الأسهم العادية فعند ارتفاع أسعارها تزيد ثروتهم المالية وبالتالي يزيد استهلاكهم<sup>1</sup>.

من جهة أوضح "Modigliani" أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم العادية وبالتالي ارتفاع أسعارها  $p \nearrow$  ، فتزيد بذلك ثروات أصحاب هذه الأسهم الذين يرفعون من استهلاكهم من السلع والخدمات وبما أن الاستهلاك هو أحد مكونات الطلب الكلي، فإن زيادة هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الإنتاج  $(y \nearrow)$ .

$$M \nearrow \rightarrow P \nearrow \rightarrow \text{الثروة} \nearrow \rightarrow \text{الإستهلاك} \nearrow \rightarrow y \nearrow$$

وهذه النظرية توضح كيف يمكن لأسعار الأصول أن تؤثر في النشاط الاقتصادي وبالخصوص على الدخل القومي.

### المطلب الثالث: قناة سعر الصرف

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة و تعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى<sup>2</sup>.

ولقد أدى توسع التجارة الدولية ومشاكل أسعار الصرف المرنة إلى زيادة اهتمام الاقتصاديين بتأثير السياسة النقدية على صافي الصادرات، والنتاج الكلي من خلال أسعار الصرف، فمعدل سعر الصرف للنقود الوطنية ينخفض عند إتباع سياسة نقدية توسعية، وهذا ما يشجع الصادرات، وتعمل هذه القناة من خلال تأثيرات أسعار الفائدة، حيث أن انخفاض هذه الأخيرة نتيجة للتوسع النقدي يؤدي إلى انخفاض حجم الودائع الأجنبية في البلد المعني، مما يخفض قيمة العملة المحلية  $(E \searrow)$  في مقابل العملات الأجنبية، هذا مما يؤدي إلى ارتفاع صافي الصادرات  $(Mx \nearrow)$ ، ومن ثم زيادة الناتج الكلي  $(y)$  حيث<sup>3</sup>:

$$M \nearrow \rightarrow ir \searrow \rightarrow E \searrow \rightarrow Mx \nearrow \rightarrow y \nearrow$$

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 44.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

<sup>3</sup> عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 340.

وعند إتباع سياسة نقدية انكماشية ينخفض العرض النقدي فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية المحلية مقارنة بالخارج، وهو ما يؤدي إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية ورفع الطلب على العملة المحلية، فنتج هذه الأخيرة إلى الارتفاع أكثر، وذلك ما يؤثر سلباً على قيمة الصادرات وبالتالي ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وينتهي الاقتصاد إلى حالة كساد وركود اقتصادي.

وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغييره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

### المطلب الرابع: قناة الائتمان

تعتبر القنوات التي تطرقنا إليها قنوات تقليدية، ويوجد عدة اختلافات حول كيفية عملها لكن هناك اتفاق عام على وجودها وأهميتها، فإلى جانب القنوات المذكورة (سعر الفائدة، سعر الصرف، أسعار السندات) توجد قناة أخرى أثارت اهتمام الاقتصاديين هي قناة الائتمان.

وتتنقسم هذه القناة بدورها إلى قناتين<sup>1</sup>:

**1- قناة الإقراض المصرفي:** حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.

**2- قناة ميزانية المؤسسات:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات،

والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

والملاحظ أن قناة الائتمان هي قناة مماثلة لقناة سعر الفائدة وتختلف عنها في تركيزها على قروض البنوك، وأن الشركات الصغيرة هي المجبرة على الخروج من مجال الاستثمار، أما الشركات الكبرى فإنها تتأثر بدرجة أقل لأن سعر الفائدة على الورقة التجارية لا يرتفع مثل سعر الفائدة على قروض البنوك. إن هذه القناة تحتوي على مصدرين<sup>1</sup>:

- **المصدر الأول:** يتمثل في عدم اكتمال السوق للعديد من المقترضين مثل الشركات الصغرى التي لا تستطيع إصدار ورقة تجارية ليس لها بديل إلا الاقتراض من البنوك، ففي حالة تخفيض البنك المركزي لاحتياطات البنوك يؤدي بهذه الأخيرة إلى تخفيض منحها للقروض، وبالتالي تؤثر سلباً على استثمارات الشركات الصغيرة التي تلجأ إلى إلغاء العديد من المشاريع؛
- **المصدر الثاني:** يتمثل في أثر السياسة النقدية على القدرة الائتمانية للمقترضين المحتملين، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تدهور ميزانية شركات كبيرة، وزيادة تكلفة الدين المتمثلة في معدلات الفائدة المتغيرة.

تؤثر السياسة النقدية على ميزانية المشاريع بطريقتين<sup>2</sup>:

- **الطريقة الأولى:** تتمثل في تطبيق سياسة نقدية توسعه ( $M \nearrow$ ) التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم ( $p_0 \nearrow$ )، مما يرفع القيمة السوقية للمشاريع، ومن ثم زيادة الإنفاق الاستثماري ( $I$ ) الذي يرفع الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الناتج الكلي بسبب انخفاض المخاطرة؛
- **الطريقة الثانية:** تتمثل في التدفقات النقدية، وهي الفرق بين العوائد النقدية والتكاليف النقدية، فاتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة الاسمية، هذا يحسن وضع ميزانية المشروع من خلال التدفقات النقدية مما يزرع الثقة في المقترضين في استرجاع أموالهم ويشجعهم على زيادة الإقراض، ومن ثم ارتفاع الاستثمار وزيادة الدخل القومي.

<sup>1</sup> توماس مايرو و آخرون، النقود و البنوك و الاقتصاد، الطبعة الإنجليزية، دار المريخ للنشر، 1996، ص 562.

<sup>2</sup> عبد الله الطاهر، موقف علي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 147، 148.

سياسة نقدية توسعية ← زيادة التدفقات النقدية ← انخفاض المشاكل المالية ← زيادة الإقراض ← ارتفاع الاستثمار ← زيادة الدخل القومي.

هناك طريقة أخرى للتأثير على ميزانية المشاريع تتمثل في المستوى العام للأسعار، ذلك أن مدفوعات الدين في الدول المتقدمة تكون مثبتة تعاقدياً بقيمتها الاسمية، فالارتفاع غير متوقع للمستوى العام للأسعار سبب توسع نقدي الذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للديون على المشروع بشرط عدم انخفاض القيمة الحقيقية للمشروع نفسه، هذا ما يزيد قيمة الإنفاق، الاستثمار والنتائج الكلية.

سياسة نقدية توسعية ← ارتفاع غير متوقع في الأسعار ← انخفاض احتمال المشاكل المالية ← ارتفاع الإقراض ← ارتفاع الاستثمار ← ارتفاع الناتج المحلي.

من خلال القنوات المذكورة نلاحظ أن السياسة النقدية تؤدي دوراً هاماً في التأثير على المتغيرات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي بشكل عام.

## خلاصة الفصل

بالرغم من أن السياسة النقدية هي الموضوع الرئيسي في الاقتصاد، فإنها حظيت باهتمام مختلف المفكرين والمدارس الاقتصادية، التي بحثت في دورها وتأثيرها على الاقتصاد.

وبما أن السياسة النقدية هي عبارة عن إجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية فإنها تحمل أهداف وأدوات، فيما يخص الأهداف فإنها تتمثل في تحقيق الاستقرار العام للأسعار، تحقيق النمو الاقتصادي، التوازن في ميزان المدفوعات، استقرار أسعار الصرف، التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية، حيث تستعمل عدة أدوات لبلوغ هذه الأهداف أدوات كمية وأخرى كيفية، أما الكمية فهي سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة، أما النوعية فمنها سياسة تأطير القروض، الودائع الخاصة، السياسة الانتقالية للقروض، سعر الصرف، سعر الفائدة، الإقناع الأدبي، وعن قنوات تجسيد السياسة النقدية فهي تعبر عن الطريق الذي من خلاله أثر أدواتها إلى الهدف النهائي فهي قناة سعر الفائدة، سعر الصرف، أسعار السندات، الائتمان.

# الفصل الثاني: إصدار النقود

## وآليات التحكم في

## المعروض النقدي

المبحث الأول: أساسيات إصدار النقود

المبحث الثاني: ماهية المعروض النقدي

المبحث الثالث: الأنظمة النقدية

**تمهيد:**

يلعب المعروض النقدي دورا هاما في مجال النقد باعتباره يتكون من مختلف أنواع النقود الموجودة في الاقتصاد (نقود قانونية، نقود كتابية...)، حيث أصبح لها أهمية كبرى كونها أداة الربط بين مختلف الأنشطة الاقتصادية (إنتاج، استهلاك، توزيع)، ولكن هذه النقود لا توضع عشوائيا في المجتمع حيث يقوم بإصدارها جهات مختلفة وتساهم في تغيير المعروض النقدي، وضبطه بما يتناسب مع إستراتيجية البنك المركزي والتي يطبقها من خلال السياسة النقدية.

من أجل هذا ارتأينا إلى تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

- المبحث الأول: أساسيات إصدار النقود
- المبحث الثاني: ماهية المعروض النقدي
- المبحث الثالث: الأنظمة النقدية

**المبحث الأول: أساسيات إصدار النقود**

تعتبر النقود من أهم المبتكرات الإنسانية التي تساهم في دعم النشاط الاقتصادي من خلال دورها في تسوية المدفوعات المحلية والدولية المصاحبة لانتقال السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال الدولية. ومن هنا يمكن تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول نشأة وتطور النقود، أما المطلب الثاني فننتعرف على مفهوم النقود، ثم نستعرض أشكال النقود في المطلب الثالث، أما المطلب الرابع فيتضمن الوظائف الأساسية للنقود.

**المطلب الأول: نشأة وتطور النقود**

عرف الإنسان النقود وتعامل بها منذ القدم، وخاصة بعدما تعددت وتتنوعت حاجاته وتوسعت رغباته وعليه كان ظهور النقود وليد الحاجة، وضرورة من ضروريات الحياة، ولكن النقود في شكلها الحالي لم تنشأ دفعة واحدة بل تغيرت وتشكلت نتيجة لمسيرة تاريخية طويلة امتدت من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة المقايضة ثم مرحلة الاقتصاد النقدي.

**أولاً: مرحلة الاكتفاء الذاتي**

بدأ الإنسان حياته على وجه الأرض معتمداً على فطرته في الحصول على حاجاته وحاجات أسرته التي يعولها، وشهدت البشرية أول شكل من أشكال التعاون الأسري، وبدأت الأسرة الصغيرة تتوسع وتأخذ القبيلة، وكانت مطالب الحياة بسيطة ومحدودة لذلك كانت القبيلة تستهلك ما تنتجه لقلّة حاجاتها التي تريد إشباعها، حيث كان يتم تجميع الناتج لدى زعيم القبيلة، ويقبل بها أفراد القبيلة، ومن ثم لا يوجد أي شكل من أشكال التبادل<sup>1</sup>.

**ثانياً: مرحلة المقايضة**

يطلق عليها مرحلة اقتصاد التبادل السلعي، وهي المرحلة التي ظهر فيها نظام التخصص وتقسيم العمل، حيث يقصد بالمقايضة مبادلة سلعة بسلعة أخرى مباشرة دون وجود وسيط لإتمام عملية المبادلة كأن يبادل أحد الأشخاص مع شخص آخر كمية من اللحم بكمية من الدقيق أو الخبز، وهنا تظهر العلاقة بين الكميتين المتبادلتين قيمة كل سلعة بالنسبة للسلعة الأخرى، وبالتالي فإن نظام المقايضة كان يشير إلى أن قيمة أي سلعة تتحدد بالكمية التي يمكن مبادلتها بها من السلعة الأخرى، وقد واجه نظام المقايضة العديد من الصعوبات، يمكن الإشارة إليها فيما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> محمد عزت محمد غزلان، محمد أحمد السريتي، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 6.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 38، 39.



- صعوبة إيجاد التوافق بين رغبات الأفراد؛
- صعوبة إيجاد معيار تقاس به قيم السلع والخدمات؛
- صعوبة بل استحالة تجزئة الكثير من السلع والخدمات؛
- صعوبة إيجاد مقياس للدفع المؤجل.

### ثالثاً: مرحلة الاقتصاد النقدي

بعد معاناة الإنسان من نظام المقايضة بدأ يبحث عن مادة نافعة ضرورية يتم بواسطتها تبادل السلع والخدمات، وتقدر بها قيم الأشياء ويسهل بها التعامل، فكانت النقود الحل الذي وجده الإنسان ملاذاً من الصعوبات لتطبيق نظام المقايضة، حيث تعرف الإنسان على النقود كوسيلة للتبادل وحلت النقود محل نظام المقايضة<sup>1</sup>.

وبالتالي تعتبر النقود هي الوسيلة التي تقضي على صعوبات المقايضة وبذلك يمكن تلخيص أهم محاسن النقود فيما يلي:

- القضاء على صعوبة توافق الرغبات بين المقايضين؛
- القضاء على صعوبة تحديد القيم الاقتصادية؛
- القضاء على صعوبة تجزئة وتخزين بعض السلع.

ويمكن الاستنتاج بأن النقود لا تطلب لذاتها وإنما تطلب بهدف إشباع الحاجات الإنسانية سواء كانت هذه الحاجات استهلاكية أم إنتاجية، أي أنها تطلب لغرض استخدامها لتحقيق منفعة استهلاكية أو إنتاجية سواء تجسدت هذه المنفعة بصورة سلعية أو خدمية.

### المطلب الثاني: مفهوم النقود

تعتبر النقود المحرك الأساسي في حياتنا الاقتصادية ولا يمكن الاستغناء عنها في حياتنا اليومية لذلك سنتناول:

#### أولاً: تعريف النقود

هناك الكثير من التعريفات كما يطرحها النقديون للتعبير على مفهوم النقود<sup>2</sup>:  
يعرف جون كلاين " John Klein " النقود بأنها " أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيلة لسداد الديون".

<sup>1</sup> محمد عزت محمد غزلان، محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

<sup>2</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنش، 2013، ص 219.

كما عرفها الاقتصادي إميل جيمز " Emile james " بأنها " كل سلعة تسمح بحكم القانون لكل مشتر أو مدين بالدفع مقابل سلعة أو تسديد دين دون رفضها".

أما إدوارد شابيرو " Edward shapiro " فقد عرف النقود بأنها "أي شيء مقبول عموماً كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون".

وتعرف النقود أيضاً بأنها "عبارة عن شيء نستعمله يومياً ونبدل جهداً من أجل الحصول عليه، كما نقوم أحياناً بالاحتفاظ بجزء منه لاستخدامه عند الحاجة، أي نوفره وندخره ونحصل مقابلته على احتياجاتنا من السلع والخدمات"<sup>1</sup>.

وبشكل عام يمكن تعريف النقود على أنها "تلك السلعة أو الشيء الذي يلقى قبولاً عاماً كوسيلة للدفع"<sup>2</sup>. وعليه يمكن الوصول لتعريف شامل للنقود من خلال وظائفها المختلفة فتعرف على أنها "الشيء الذي يلقى قبولاً عاماً في التداول، وتستخدم وسيطاً للتداول ومقياساً للقيمة ومستودعها، كما تستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة".

### ثانياً: خصائص النقود

ينبغي أن تتوفر مجموعة من الخصائص في النقود لكي تؤدي دورها على أكمل وجه أهمها:

**1- القبول العام:** إن القبول العام للنقود يعني قبولها وعدم رفضها من قبل الأفراد داخل الحدود الجغرافية للبلد، والنقود بهذا المعنى تمنح لحائزها قوة اختيار غير محدودة للسلع والخدمات بحيث لا يرفضها أي من الأطراف المتبادلة في السوق لأنها ذات منفعة عامة في إشباع حاجات جميع الأطراف المتبادلة.

وهذه القوة مستمدة أولاً من القانون بحيث يفرض القانون التعامل بالنقود الوطنية بشكل إجباري داخل حدود الدولة، أي بمعنى أن لها قوة إبراء قانونية غير محدودة في تسديد المدفوعات والديون.

أما خارج حدود الدولة فيكون التعامل بالعملة الوطنية اختيارياً، وكذلك فإن النقود وعبر السنوات من الاستعمال تكتسب ثقة الجمهور المتعامل بها في إيفاء التزاماتها من شراء السلع والخدمات أو تسديد الديون والمدفوعات المحلية والعالمية، وهذه الثقة من الأساس في العمل الائتماني المصرفي التجاري<sup>3</sup>.

**2- الندرة النسبية:** ينبغي على النقود أن تتسم بالندرة النسبية وذلك حتى يتم قبولها قبولاً عاماً، أي أن يكون عرضها أقل من الطلب عليها لأن توفر النقود مطلقاً، أي وجود عرض لا نهائي لها في حالة وفرتها المطلقة

<sup>1</sup> إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 204.

<sup>2</sup> رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، النقود والمصارف، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 18.

<sup>3</sup> هيل عجمي جميل الخيايبي، رمزي ياسين يسع أرسلان، مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 21.

يجعل عرضها يفوق الطلب عليها بدرجة كبيرة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمتها بحيث تصل إلى الصفر، أي تصبح النقود لا قيمة لها بسبب العرض تام المرونة لها افتراضاً، لذلك يمكن للنقود أن تكون مرغوبة ومطلوبة ولها قيمة بحيث يكون عرضها أقل بالنسبة للطلب عليها<sup>1</sup>.

**3- القابلية للتجزئة:** يجب أن تكون النقود قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة، مما يسهل إجراء عمليات التبادل في المعاملات الصغيرة، فكلما أمكن تجزئة النقود إلى وحدات صغيرة كلما توسعت عمليات التبادل في المعاملات المختلفة الصغيرة منها والكبيرة، والعكس<sup>2</sup>.

**4- سهولة الحمل:** يجب أن تتمتع وحدات النقود بسهولة حملها حتى يمكن حملها بسهولة من مكان لآخر لتسهيل أداء المعاملات<sup>3</sup>.

**5- التجانس والتماثل:** بمعنى أن تكون جميع الوحدات النقدية متجانسة ومتماثلة تماثلاً تاماً حتى يجوز صفة القبول العام، فمثلاً وحدة النقد من نفس القيمة (جنيه مثلاً)، لا بد أن تكون متماثلة مع جميع الوحدات النقدية من نفس الفئة<sup>4</sup>.

#### المطلب الثالث: أشكال النقود

لم تظهر النقود في بادئ الأمر بشكلها الحالي، بل اتخذت أشكالاً مختلفة تطورت على مر العصور من كونها سلعة لها كيان مادي ملموس وقيمة ذاتية حقيقية، إلى أن أصبحت في الوقت الحاضر مجرد مفهوم، قد لا يكون له أي كيان مادي أو قيمة ذاتية طالما اتفق الأفراد على قبولها كنقود.

ويمكن إيجاز أهم أشكال النقود المختلفة فيما يلي:

#### أولاً: النقود السلعية

هي تلك النقود التي كانت تحدد قيمة وحداتها لسلعة ما أو ما تحتويه تلك السلعة، بمعنى آخر أن يقوم الأفراد بالإتفاق على اختيار سلعة ما يتم قبول العام للتعامل بها كنقود، حيث كانت تتصف تلك السلعة بالندرة النسبية نوعاً ما، وعادة ما تم استخدام هذه السلعة إما لاستهلاكها أو استخدامها كنقود لشراء سلع أخرى، مثل الأغنام والجمال وغيرها من الدواب وكذلك يمكن استخراجها من هذه الدواب كالفراء والصوف

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2007، ص ص 226 - 229.

<sup>2</sup> اسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1997، ص 160.

<sup>3</sup> إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 189.

<sup>4</sup> محمد فوزي أبو سعد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 150.

وغيرها، ويذكر أن مثل هذه النقود لم تستمر لفترة طويلة نظرا لعدم اتفاق الدول والشعوب على تداولها لعدم توفرها في جميع الدول بنفس النسب والكميات<sup>1</sup>.

### ثانيا: النقود المعدنية

وهي عبارة عن تلك النقود المسكوكة من معدن معين كالذهب أو الفضة أو النحاس ويمكن تقسيمها إلى نوعين<sup>2</sup>.

1- **نقود معدنية كاملة:** أي تعادل قيمتها القانونية (الاسمية) مع قيمة ما تحتويه من معدن سكت منه، ومثل ذلك النقود الذهبية التي سكت في إنجلترا قبل الحرب العالمية الأولى.

2- **نقود معدنية مساعدة:** تكون قيمتها القانونية أكبر من قيمة المعدن التي سكت منه وذلك حتى لا يكون لدى الأفراد دافعا لصهرها وتحقيق الأرباح ومثل ذلك جميع أنواع النقود المعدنية في عصرنا الحاضر، حيث تكمن أهميتها في تسهيل عمليات التبادل الصغيرة ولذلك يجب أن تكون الكمية التي تصدرها الحكومة متناسبة مع حجم المعاملات الصغيرة.

### ثالثا: النقود الورقية

لقد شهدت النقود الورقية تطورات سريعة وهائلة ، فعند بداية ظهورها كانت تمثل سندا أو إيصالا ينوب عن كمية معدنية ( ذهب أو فضة ) معينة، ثم تطور الأمر تدريجيا إلى أن أصبحت لا تمثل قيمة معدنية في حد ذاتها، أي لا يمكن استبدالها بالذهب أو الفضة، وإنما تستمد قيمتها وقوتها من التشريعات والقوانين ويعرف النوع الأول بالنقود الورقية النائية أو الوثيقة، أما النوع الثاني فهو السائد في الوقت الحالي ويعرف بالنقود الورقية الإلزامية. والنقود الورقية تتكون من الوحدات النقدية الرسمية وأجزاء هذه الوحدة النقدية نصف دينار، ربع دينار والتي تعرف بالنقود المساعدة<sup>3</sup>.

### رابعا: نقود الودائع (النقود المصرفية)

وهي عبارة عن التزام مصرفي من قبل البنوك التجارية بدفع وحدات النقد القانونية للمودع أو لأمره عند الطلب، وتستخدم الشيكات أو بطاقات الدفع الإلكترونية في تداول هذا النوع من النقود، وفي الوقت الراهن تعتبر الحسابات الجارية والودائع البنكية من الأشكال الهامة للنقود والتي يتم قبولها كوسيط للتبادل وكأداة للدفع وسداد المديونيات حيث تمثل نسبة 90% من وسائل الدفع الجارية في الدول المتقدمة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص221.

<sup>2</sup> كامل كبرى، إيمان محمد محب زكي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 146.

<sup>3</sup> إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 201، 202.

<sup>4</sup> متولى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص25.

من أهم خصائص نقود الودائع ما يلي<sup>1</sup>:

- عدم قابليتها لسرقة والضياع؛
- سهولة نقلها وتقليل من النفقات مهما بعدت المسافة بين المصارف؛
- قيام الشيك بوظيفة وسيلة الدفع؛
- إمكانية استخدامها في تسديد الديون التجارية في أقصر وقت ممكن.

#### خامسا: النقود الإلكترونية

يطلق عليها أيضا النقود الرقمية، وهي عبارة عن أرصدة نقدية مسجلة على وسائط إلكترونية مثل بطاقات الجوال الممغنطة، كما تعرف بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية، وتسمح هذه النقود بالتحويل عن بعد بواسطة شبكة الأنترنت، كما تسمح بتحويل أي مبلغ من شخص لآخر تسديدا لائتمان المشتريات المختلفة، وتتطلب هذه النقود وجود ثلاثة عناصر هي: العميل والبائع والبنك المصدر للبطاقة<sup>2</sup>.

#### المطلب الرابع: وظائف النقود

من الصعب في الاقتصاديات المعاصرة تنظيم الاقتصاد بدون نقود، ومن هنا يقال أن النقود تنجز مجموعة من الوظائف هي:

#### أولاً: النقود كوسيط للتبادل

يمكن التعرف على وظيفة النقود من خلال الأفراد الذين يستلمون أجورهم أو رواتبهم يوميا أو أسبوعيا أو شهريا، ولا يقومون بإنفاق جميع دخلهم في لحظة تسلمه، بل أن عملية الإنفاق تتم في فترات زمنية متعاقبة وهذا يؤكد أن الحصول على السلع والخدمات المختلفة يكون في أوقات وأماكن مختلفة عن طريق ما توفره النقود من تسهيل الحصول على هذه السلع والخدمات باستخدامها وسيطا للتبادل<sup>3</sup>.

وهذه الوظيفة الأساسية للنقود، تمثل تطورا في مراحل التعامل الاقتصادي بين الأفراد بالسلع والخدمات، إذ أنها جاءت في أعقاب التعامل بأسلوب المقايضة المعتمد على مبادلة سلعة بأخرى، كما تعمل

<sup>1</sup> حسين بن هاني، اقتصاد النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، ص 31.

<sup>2</sup> إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص 78.

<sup>3</sup> اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 196، 197.

النقود طبقاً لهذه الوظيفة كوسيط للتبادل، حيث يناول الأفراد سلعهم وخدماتهم مقابل شيء يدعى النقود، ثم يستخدمها في شراء السلع والخدمات التي يرغبونها<sup>1</sup>.

### ثانياً: النقود كمقياس للقيمة

تعتبر النقود الوحدة التي تقاس بها أسعار السلع والخدمات المختلفة، والمساعدة في تقييم السلع المختلفة بدلالة الوحدات النقدية وبذلك يمكن مقارنة هذه القيم ببعضها البعض، وعلى هذا الأساس تتحدد قيمتها التبادلية<sup>2</sup>.

ويتأدية النقود لهذه الوظيفة يمكن التخلص من أكبر عقبة واجهت عمليات المقايضة، ويتطلب نجاح النقود في القيام بهذه المهمة التمتع بالإضافة للقبول العام بثبات قيمتها الحقيقية لأنه من المعروف أن النقود تفقد قيمتها في أوقات التضخم حيث ينخفض حجم السلع والخدمات التي تشتريها وحدة النقد<sup>3</sup>.

إذن فالنقود بوصفها مقياس للقيمة فهي تسهل المعاملات بين الأفراد، هذا فضلاً عن تقدير قيم الأشياء بالنقود من شأنه أن يؤدي إلى تسيير جميع العمليات، بحيث يستطيع الفرد توزيع نفقاته على أكمل وجه طالما كان دخله وأسعار السلع مقدرة من النقود<sup>4</sup>.

### ثالثاً: النقود مخزن القيمة

ينفق الأفراد دخلهم على احتياجاتهم المختلفة على فترات متعددة، فلا نجد من يحصل على دخله أو راتبه الشهري وينفقه في نفس اللحظة، ومن هنا كان لابد من وجود أداة تحتفظ بالقيمة بحيث يمكن استخدامها مستقبلاً لسداد الاحتياجات المختلفة، وقد كانت النقود هي السبيل الوحيد للاحتفاظ بالقيم شريطة أن يتوفر لها الثقة واستقرار القيمة<sup>5</sup>، بحيث تعتبر أكثر الأصول سيولة أي بإمكان تحويلها إلى أشكال أخرى لرأس المال دون أن تفقد قيمتها شريطة ثبات قيمة النقد<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2004، ص 347.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 348.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 343.

<sup>4</sup> نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 417.

<sup>5</sup> خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 210.

<sup>6</sup> محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 182.

ويتطلب نجاح النقود في تأدية هذه الوظيفة تمتعها بثبات قوتها الشرائية في المستقبل، وإلا أصبح من الأفضل شراء بعض السلع المعمرة والتي ترتفع قيمتها في المستقبل بدلا من الاحتفاظ بالنقود وبهذا تعتبر النقود هي أصل يمكن حفظه بسهولة<sup>1</sup>.

#### رابعا: النقود وسيلة للمدفوعات

إن مهمة النقود لا تنحصر في تسوية المعاملات الحاضرة فقط ، وإنما تمتد لتشمل أيضا تسوية المعاملات اللاحقة وتسديد الديون المستقبلية<sup>2</sup>، وهذا يعني قيام النقود بوظيفتها كوسيلة للمدفوعات الآجلة بشرط وفاء قيمة الصفقة بعد فترة من الزمن<sup>3</sup>، بمعنى أنها معيار لتقديم الالتزامات خلال فترة من الزمن فالمشاهد أن معظم القروض والمعاملات الآجلة تقدر بوحدات من النقود لأنها أكثر ثباتا من قيمة بقية السلع في ظل الظروف العادية<sup>4</sup>، فكثيرا ما يقوم الأفراد بشراء السلع والخدمات في المستقبل التي يحتاجون إليها في الحال على أن يتم الدفع لقيمة هذه السلع والخدمات في المستقبل<sup>5</sup>.

#### خامسا: النقود وسيلة لإبراء الذمة

يراد بالذمة العهد والضمان، وتعني هنا ترتيب المسؤولية على أحد الأفراد بموجب القانون بسبب مخالفة للقانون، فتشغل ذمته ويصبح مدينا ويتوجب عليه إبراء ذمته، و يتم ذلك بتأدية قدر من النقود ولا تلتمس سلعة أخرى بسبب الصعوبات المحتملة التي تنطوي عليها ، ومن أمثلة هذه الحالات العقوبات الواردة في قوانين المرور على من يخالفونها والجزاءات التي تفرض على الأفراد لمخالفتهم ، وقوانين أخرى، والشروط الجزائية التي ترد في العقود والتي يتوجب على أطراف التعاقد أن يدفعوا مبلغا معيناً من النقود إلى الطرف المتضرر لعدم الإيفاء بشروط التعاقد وإنجاز المطلوب خلال المدة المطلوبة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار، مرجع سبق ذكره، ص 349.

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 182.

<sup>3</sup> مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989، ص 19.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 344.

<sup>5</sup> مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار، مرجع سبق ذكره، ص 349.

<sup>6</sup> محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنيّة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى ، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002، ص 505.

**المبحث الثاني: ماهية المعروض النقدي**

سنتناول من خلال هذا المبحث مفهوم المعروض النقدي ومقابلاته ومحدداته، حيث يعتبر من المؤشرات التي تؤثر في السياسة النقدية من خلال تأثيره على حجم الإصدار النقدي.

**المطلب الأول: مفهوم المعروض النقدي**

اختلف العلماء في تعريف المعروض النقدي وطبيعته، حيث يعتبر مجموع النقود المتوفرة في فترة زمنية محددة، والتي يتم تحديدها عادة من طرف نقود جاهزة و شبه نقود.

**أولاً: تعريف المعروض النقدي**

يقصد بالمعروض النقدي كمية النقد المتداولة في الاقتصاد وهي الكمية التي نجدها في حوزة الوحدات الاقتصادية المكونة من الأفراد والعائلات والمشروعات، أي كل الوحدات الاقتصادية باستثناء الدولة والقطاع الخاص<sup>1</sup>.

وهناك تعريف آخر للمعروض النقدي، وهو كمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة، والتي يتم تحديدها عادة من طرف السلطات النقدية<sup>2</sup>.

بالرغم من أن كمية النقود في التداول يمكن أن تقاس بعدة مقاييس مثل  $(M_3.M_2.M_1)$  إلا أن هناك من يعرف المعروض النقدي بأنه: "عبارة عن العملة المتداولة + ودائع مصرفية بأنواعها"<sup>3</sup>.

وفي الأخير يمكن أن نعرف المعروض النقدي بأنه تلك الكمية المتداولة من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي والنقود المساعدة التي يمكن أن تقدرها الخزينة العمومية والبنك المركزي بالإضافة إلى النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تحدها البنوك التجارية حيث تمثل النسبة الأعظم في الاقتصاديات الحديثة.

**ثانياً: مكونات المعروض النقدي**

يقصد بمكونات هيكل عرض النقود الأشكال المختلفة التي تدخل في الصور المختلفة لعرض النقود وهناك العديد من المكونات تستخدم كنقود ولكنها تتفاوت من حيث درجة السيولة التي تتمتع بها وتعتمد توفر هذه المكونات في اقتصاد ما على مستوى التطور الذي بلغه النظام المالي والمصرفي فيه ويمكن التمييز بين بعض هياكل عرض النقود على النحو التالي:

**1- القاعدة النقدية  $M_0$** : تعرف القاعدة النقدية بأنها مجموع العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليها إيداعات البنوك لدى البنك المركزي التي تمثل الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية لديه، وهي تشمل

<sup>1</sup> محمد الشريف أمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص 231.

<sup>2</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 49.

<sup>3</sup> عبد المنعم السيد علي، نزار أسعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، ص 203.



الاحتياطي القانوني والاحتياطيات الإضافية<sup>1</sup>، وبالتالي تخضع للرقابة المفروضة من طرف السلطات ممثلة في البنك المركزي على الإصدار، وكثيرا ما تعتمد في تفسير عملية خلق النقود وفق علاقة المضاعف بين الكتلة النقدية  $M$  والقاعدة النقدية  $M_0$  حيث<sup>2</sup> :

$$m = M / M_0$$

وتعتمد العلاقة بين جزئي القاعدة على مدى تفضيل الجمهور الذي له القرار في عملية توزيع دخله وبين الاحتفاظ بالعملة على شكل نقدي سائل<sup>3</sup>.

**2- المجمع النقدي  $M_1$  :** يقصد به نقد العمليات الجارية ويدعى في الاقتصاد بعرض النقود  $M_1$  حيث تتدرج تحت هذا العرض العملات المعدنية والورقية التي يتداولها الأفراد في معاملاتهم اليومية، فهي تشمل العملة المتداولة والودائع الجارية للقطاع الخاص لدى المصاريف التجارية وتبعد من ذلك الأرصدة التي تحتفظ بها الوحدات المصرفية النقدية من عملة داخل خزاناتها وما تودعه المصاريف التجارية<sup>4</sup>.

**3- المجمع النقدي  $M_2$  :** ويشمل كل وسائل الدفع الأساسية أي مكونات المجمع النقدي  $M_1$  بالإضافة إلى بدائل النقود، وهي أصول مالية تكون درجة سيولتها مرتفعة، أي يمكن تحويلها إلى نقود سائلة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا<sup>5</sup>.

$$M_2 = M_1 + \text{بدائل النقود}$$

وتتمثل بدائل النقود في: الودائع لأجل، وودائع التوفير، وودائع بالعملة الأجنبية.

أشرنا إلى أن المجمع النقدي  $M_1$  يحتوي على مجموع وسائل الدفع وهذه الوسائل تمكن في الوحدات الاقتصادية من الاختيار المباشر والآني بين كل السلع والخدمات وتمكن من تسوية ديونها الناشئة عن التبادل<sup>6</sup>.

**4- المجمع النقدي  $M_3$  :** وهو المجمع النقدي  $M_2$  مضاف إليها الادخار خارج المصاريف التجارية

<sup>1</sup> كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 239.

<sup>2</sup> هيثم الزغبي، حسين أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 165.

<sup>3</sup> قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 70.

<sup>4</sup> كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 239.

<sup>5</sup> ثامر علوان المصطلح، علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة العربية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 226.

<sup>6</sup> محمد الشريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

( مؤسسات الادخار، بنوك الادخارات المشتركة، جمعيات الإقراض والادخار)، والسبب الرئيسي وراء تعريف هذا المجمع النقدي هو اتساع نطاق الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة، حيث نجد أن عرض النقود يخضع لعدة تغيرات ناجمة عن تدخل السلطات النقدية مثل الخزينة والبنك المركزي هذا بالإضافة إلى مجموعة البنوك التجارية<sup>1</sup>.

**5- السيولة العامة للإقتصاد  $M_4$ :** يشمل المجمع النقدي  $M_3$  مضاف إليه بقية الأصول المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة والسندات الممثلة للقروض التي أصدرتها الحكومة أو المشروعات الخاصة، والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والودائع الحكومية والأوراق التجارية<sup>2</sup>.

بصيغة أخرى، يمكن إضافة ودائع أخرى ( $M_4$ ) حسب تدرج سيولة الودائع إلى أن تصل إلى الأصول المالية ذات السيولة العالية أهمها أدونات الخزينة التي تصدرها الحكومة للاقتراض لفترات قصيرة وتكون غالباً سريعة التداول، وعليه فإن<sup>3</sup>:

$$M_4 = M_3 + \text{أصول مالية}$$

ويبقى تقسيم المعروض النقدي إلى هذه العناصر يختلف من بلد إلى آخر، وذلك حسب تطور النظام المالي والمصرفي فيه، وهناك بعض الدول تقسم المعروض النقدي إلى مجموعتين فقط ( $M_1$ ;  $M_2$ ) هي الدول المتخلفة، وهناك دول تصل إلى  $M_5$  وتمثل الدول المتقدمة.

### المطلب الثاني: مقابلات المعروض النقدي

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد، والتي تكون مصدر هذه الكتلة، وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها حيث توجد مقابلات المعروض النقدي في جانب الأصول للميزانية الموحدة للنظام المصرفي بعد دمج ميزانيتي البنك المركزي والقطاع المصرفي كما هو موضح في الجدول الآتي:

<sup>1</sup> هيثم الزغبى، حسن ابو الزيت، مرجع سبق ذكره، ص 165.

<sup>2</sup> كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 240.

<sup>3</sup> عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 53.

**الجدول (01): ميزانية البنك المركزي.**

الموجودات	الالتزامات
- ذهب و عملات أجنبية - قروض للخرينة العامة - إعادة تمويل الاقتصاد	- الأوراق النقدية - الاحتياطات الإجبارية

المصدر: وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 101.

**الجدول رقم (02): ميزانية القطاع المصرفي.**

الموجودات	الالتزامات
- الاحتياطات الإجبارية - قروض	- الودائع بأنواعها - إعادة تمويل الاقتصاد

المصدر: نفس المرجع ، ص 162.

عندما يتم دمج هذين الميزانيتين تظهر لنا الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها، ونحصل على الميزانية الموحدة للنظام المصرفي.

نلاحظ من خلال الميزانية الموحدة للنظام المصرفي أنه تم استبعاد الموجودات والالتزامات المتبادلة بين أجزاء النظام المصرفي، وبالتالي فإن الميزانية الموحدة له (النظام المصرفي) تظهر لنا موجودات والتزامات النظام المصرفي اتجاه الأعوان الأخرى غير مصرفية كالأفراد والمؤسسات فالكتلة النقدية تظهر في التزامات النظام المصرفي، وهي تمثل جزءا من موجودات أو أصول الأعوان الاقتصاديين غير الماليين، ويقابل أيضا الكتلة النقدية عناصر أخرى.

**الجدول رقم (03): الميزانية الموحدة للنظام المصرفي.**

الموجودات	الالتزامات
- الذهب والعملات الأجنبية - القروض المقدمة للخرينة - القروض المقدمة للاقتصاد	- الأوراق النقدية - الودائع

المصدر: نفس المرجع ، ص 161.

ومنه نستنتج أن مقابلات الكتلة النقدية تتمثل أساسا في:

### أولاً: الذهب والعملات الأجنبية

وتتكون مما يلي:

**1- الذهب:** ويستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني، ولكن نظرا لإهمال نظام قاعدة الذهب النقد تقلص هذا الدور وأصبح يستعمل في المستويات الدولية، إذا عادة ما تلجأ الدولة إلى استعمال الذهب في المدفوعات الخارجية، عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات أثناء حدوث أزمات اقتصادية حيث تفقد الدول ثقتها في العملات الوطنية إذ تمثل الذهب قوة شرائية عالمية.

وبالتالي فإن عمليات التصدير إلى الخارج تزيد من حجم الكتلة النقدية المحلية و كذا دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد، ويحدث العكس في حالتي الاستيراد وخروج رؤوس الأموال إلى الخارج أي تقلص حجم الكتلة النقدية المحلية<sup>1</sup>.

**2- العملات الأجنبية:** تتمثل خاصة في عملات الاحتياطي الدولي أو السيولة الدولية خاصة الدولار الأمريكي الذي يشكل الجزء العام من وسائل الدفع الدولية.

ويؤثر رصيد الذهب والعملات الأجنبية على إصدار النقد المحلي أي يؤثر على وسائل الدفع الداخلية و ذلك نتيجة عمليات التصدير والاستيراد للسلع والخدمات<sup>2</sup>.

### ثانياً: القروض المقدمة للخزينة

نعلم أن الخزينة العمومية هي التي تدير مال الدولة، فهي تقوم بتحصيل إيرادات الدولة وتمويل نفقاتها، ولكن غالبا ما لا تتوصل إلى تغطية هذه النفقات بالإيرادات العادية المكونة من الضرائب بشتى أنواعها، وخاصة مع توسيع نشاط الدولة والمؤسسات التي تتولى تمويل سير أعمالها، فلا يضاف إلى توسع نشاط الدولة المؤسسي قيامها بتحقيق مشاريع استثمارية عمومية وتقديم إعانات إلى الشركات الوطنية، وإذا لم تتمكن الخزينة من تغطية كل نفقاتها فإنها تلجأ إلى البنك المركزي كما تتوجه على البنوك التجارية والوحدات الاقتصادية لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاج إليها لسد العجز في ميزانية الدولة، وتشمل القروض المقدمة إلى الخزينة العمومية خاصة<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> محمد ألمان الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 66، 67.

<sup>2</sup> مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص 66.

<sup>3</sup> عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 358.

- تسبيقات البنك المركزي للخرينة؛
- الاككتاب في سندات الخرينة من طرف البنوك التجارية؛
- ودائع المؤسسات في حسابات الخرينة.

ولكن القروض التي تصب في إصدار النقد أي زيادة الكتلة النقدية هي المتمثلة في النوعين الأولين فحسب، أما النوع الثالث فإنه يمول عن طريق الادخار أي بنقد موجود قبل الاككتاب وبالتالي فهو لا يتسبب في خلق نقد جديد<sup>1</sup>.

### ثالثاً: القروض المقدمة للاقتصاد

والمقصود هنا هو الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية من استثمار وإنتاج وتسويق واستهلاك، ويقدم هذا الائتمان للأفراد والمؤسسات سواء في صورة قروض مباشرة أو خصم كمبادلات أو فتح حسابات، وفي جميع هذه الحالات تكون هناك عملية خلق نقود الودائع مقابل تقديم ائتمان مما يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية، ويمكن أن تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي عندما تكون بحاجة إلى سيولة من أجل إعادة خصم بعض الأوراق التجارية أو الاقتراض منه مباشرة، فيصدر البنك المركزي نقوداً قانونية جديدة لتلبية احتياجاتها وفي كلتي الحالتين يتغير حجم الكتلة النقدية بالزيادة. والائتمان المقدم للاقتصاد قصير الأجل أكثر تأثيراً على الكتلة النقدية لأنه عادة ما يحظى بالودائع الجارية (تحت الطلب)، أما الائتمان المتوسط فهو طويل الأجل إذ يرتبطان بالودائع لأجل والودائع الاختيارية على التوالي.

### المطلب الثالث: قياس خلق وعرض النقود

تلعب البنوك التجارية دوراً مهماً في تحديد النقود المتداولة، وبمعنى آخر التأثير في عرض النقد في أي دولة، وذلك من خلال عملية ما يسمى بخلق النقود، وكيف تقوم المصارف بالتأثير على حجم عرض النقود، وذلك من خلال عمليات الإقراض التي تقدمها للجمهور، حيث كلما كانت القدرة على الإقراض أكبر كلما كان لدى المصارف قدرة أكبر في زيادة عرض النقود والعكس صحيح<sup>2</sup>. ولتحديد قدرة البنوك على خلق الودائع أو النقود نتناول ما يلي:

<sup>1</sup> أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره ، ص448.

<sup>2</sup> عبد الناصر العبادي وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 155.

## أولاً: مضاعف الائتمان

كمية النقود المخلوقة بواسطة البنوك الخارجية تتحدد عبر تحليلين متتاليين، فالأول يأخذ فقط بالحسبان النقد الائتماني بغض النظر عن الأوراق النقدية وتعرف بحالة عدم وجود تسرب نقدي، بينما التحليل الثاني فهو يدمج في آن واحد النقد الائتماني والنقد الورقي تعرف بحالة وجود تسرب نقدي.

**1- قياس خلق النقود في حالة عدم وجود تسرب نقدي:** كل مصرف يجب أن يتوقع أثناء خلق النقود أن مقاصة الوضعيات المدينة والدائنة ما بين البنوك قد تترك رصيда مدنيا، ولكي يتمكن المصرف من مجابهة هذا التسرب النقدي يجب عليه الاحتفاظ باحتياطات من نقد المصرف المركزي على شكل ودائع في حسابات جارية دائنة لدى المصرف المركزي<sup>1</sup>.

**مثال:**

إذا افترضنا أنّ أحد الزبائن قام بإيداع مبلغا لدى البنك قدره 1000 دج وأن معدل الاحتياطي القانوني (r) يقدر بـ 20% فإنه يترتب عليه توسعا نقديا بقيمة 5000 دج، أي:

$$\Delta M = m \times \Delta c \quad 5000 = m \times 1000 \quad m=0.5$$

$\Delta M$ : النقد الجديد.

$\Delta C$ : مبلغ الوديعة الأولية.

m: قيمة المضاعف.

r: الاحتياطي القانوني.

أي أن قيمة المضاعف (m) يساوي مقلوب الاحتياطي القانوني، فإذا كان الاحتياطي القانوني هو 20% فإن مضاعف الائتمان يساوي  $\frac{1}{0.20}$  أي 5، وإذا ضربنا ذلك الرقم في الزيادة الأولية في عرض النقود (أي الوديعة بعد الأولى وهي 1000 دينار في مثالنا تحصلت على التغير الكلي في عرض النقود يساوي 5000 دج ولتفسير أكثر عليه أن نحسب قيمة النقد الجديد الذي تم خلقه ( $\Delta M$ ) أو جموع الودائع الجديدة بالطريقة الحسابية التالية<sup>2</sup>:

$$\Delta M = 1000 + 1000(80\%) + 1000(80\%)^2 + 1000(80\%)^3 + \dots + 1000(80\%)^n$$

$$\Delta M = 1000 [1 + 80 + 80^2 + 80^3 + \dots + 80^n].$$

نعوض 80% بالرمز t وذلك لتبسيط العملية وعليه نجد:

<sup>1</sup> وسام ملاك ، مرجع سبق ذكره، ص 141.

<sup>2</sup> مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار، مرجع سبق ذكره، ص 357.

$$\Delta M = 1000 [1 + t + t^2 + t^3 + \dots + t^n].$$

هذه العملية تشير إلى مجموع متتالية هندسية كما سبق وأن أشرنا إليها والتي مجموعها يساوي:

$$\Delta M = 1000 (1 - t^n) / (1 - t)$$

بتعويض  $t$  بما يساويه

$$\Delta M = 1000 (1 - (0.8)^n) / (1 - (0.8))$$

حيث المبلغ (0.8) يؤول إلى الصفر عند ما تؤول  $n$  إلى  $\infty$  الذي يمثل عدد مرات تداول الوديعة الأولية بين البنوك وبالتالي نحصل على ما يلي:

$$0005 \Delta M = 1000 \times \frac{1}{0.2} \Rightarrow \Delta M = 5000$$

**2- قياس خلق النقود في حالة وجود تسرب تقدير:** افترض في المثال السابق أن كامل القروض كانت على شكل شيكات أو حوالات، أي أنها كانت تمثل تداول للنقد الكتابي لكن الواقع يثبت أنه من المحتمل إقدام بعض المستفيدين من الشيكات على طلب جزء من قيمتها كأوراق نقدية وإيداع الجزء المتبقي في الحساب، نظرا لحدوث تسربات خارج الدورة النقدية فإن التوسع النقدي قد يكون أكثر بطئ مما هو عليه في المثال الأول.

فإذا أضفنا إلى التحليل السابق تسرب جديد يغري تداول الأوراق النقدية ويوضح عبر المعدل الحدي لتفضيل الأوراق النقدية ( $b$ ) الذي يساوي 30% فيكون لدينا:

$$\Delta M = 1000 [1 - (1 - 0.4)(1 - 0.2) + (1 - 0.4)^2 (1 - 0.2)^2 + (1 - 0.4)^3 (1 - 0.2)^3 + \dots + (1 - 0.4)^n (1 - 0.2)^n].$$

$$\Delta M = 1000 \cdot \frac{1}{1 - (1 - 0.4)(1 - 0.2)} = 1923.08$$

وعليه تصبح قيمة مضاعف  $m$  تحدد على الشكل:

$$m = \frac{1}{1 - (1 - b)(1 - r)} = \frac{1}{r + b - rb} = 1.923 \quad m = 1.923$$

ومن خلال النتائج المسجلة، نلاحظ أن قدرة البنوك التجارية على خلق النقود انخفضت في هذه الحالة

عن الحالة الأولى بحيث أصبحت قيمة النقود الجديدة تساوي 1923,08.

لذلك يمكن القول بأنه كلما زادت القيود المفروضة على البنك التجاري كلما انخفضت قدرته على خلق النقود.

## ثانيا: المضاعف النقدي

إن إضافة الودائع الزمنية إلى مقياس كمية النقود وإضافة الاحتياطات القانونية إلى القاعدة النقدية

يؤثران في قيمة مضاعف النقود وهو التأثير الأكثر واقعية لأنه يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الموجبة والسالبة في التأثير على قيمة المضاعف وفيما يلي نوضح هذه التأثيرات.

**1- من خلال المضاعف k:** وذلك من خلال ما نرغب الاحتفاظ به من احتياطات فائضة فكلما زادت رغبة المصارف التجارية بالاحتفاظ. CR ( بمقدار ما يرغب الجمهور الاحتفاظ به على شكل عمل) كلما زادت زادت التسريبات في المضاعف وبالتالي قل عرض النقد والعكس صحيح<sup>1</sup>.

ويمكن التعبير على المضاعف النقدي K بالعلاقة التالية :

$$k = \text{المضاعف النقدي}$$

$M$  العرض النقدي  
القاعدة النقدية  $BM$

ويمكن صياغته على النحو التالي:

$$M = K \times BM \quad K = \frac{M}{BM} \dots \dots (1)$$

وبفرضية أن الجمهور يوزع ثروته بين النقد السائل (C) والودائع تحت الطلب (D) تتحدد الكتلة النقدية وذلك

$$M = c + D \dots \dots (2) \dots \dots \text{وفق العلاقة التالية}^2:$$

**2- من خلال القاعدة النقدية BM:** إن القاعدة النقدية BM تتألف من الاحتياطات المصرفية الكلية (TR) زائد العملة في التداول لدى الجمهور غير المصرفي (C).

$$MB = C + TR \dots \dots (3)$$

وأن الاحتياطات الكلية (TR) عبارة عن احتياطات قانونية (RR) زائد احتياطات فائضة (RE) وبالتعويض نجد:

$$BM = C + RR + RE \dots \dots (4)$$

بالإضافة إلى ذلك سنعرف قيمة الاحتياطي القانوني ( $r_r$ ) على أنها  $\frac{RR}{D}$  وأن نسبة العملة إلى الودائع تحت

الطلب (c) على أنها  $(\frac{C}{D})$  وأن نسبة الإحتياطي الإضافي ( $r_e$ ) على أنها  $(\frac{RE}{D})$

$$BM = CD + r_r D + r_e D \quad BM = (c + r_r + r_e) D \dots \dots (5)$$

يمكن صياغة العلاقة رقم 02 على الشكل التالي<sup>3</sup>:

$$M = CD + k \dots \dots (6)$$

نقوم بالتعويض كل M و BM بما يساويه في العلاقة رقم 1 نحصل على:

<sup>1</sup> أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سحب ذكره، ص 98.

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 216.

<sup>3</sup> محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 37.



$$K = \frac{1+c}{c+rr+re} \dots\dots\dots (7)$$

يعمل المضاعف النقدي على تحديد مقدار تغير عرض النقدي استجابة لحدوث تغير في القاعدة النقدية، فإذا كان المضاعف النقدي معلوماً باستطاعة السلطات النقدية أن تحدد عرض النقود من خلال تحكمها في القاعدة النقدية وبما أنه من الصعب معرفة المضاعف النقدي فإن السلطات لا تملك إلا سلطة محدودة في السيطرة على الكتلة النقدية ويعود ذلك إلى المتغيرين  $(r_e, c)$  الذين يرتبطان بسلوك الجمهور ومدى رغبته في توزيع ثروته بين الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل أو إيداعها في البنوك، ورغبة البنوك التجارية في تكوين احتياطات فائضة<sup>1</sup>.

• البنوك التجارية؛

• ودائع المؤسسات في حسابات الخزينة.

#### المطلب الرابع: محددات المعروض النقدي

بعد أن تعرفنا على مقابلات المعروض النقدي سنحاول التعرف على محدداته المرتبطة بالأطراف المؤثرة على النشاط الائتماني والمصرفي وهي كل من البنك المركزي، المصاريف التجارية، الأفراد، لهذا سنحاول توضيح المحددات التي يكون مصدرها كل طرف من الأطراف الثلاث على أكمل وجه.

#### أولاً: البنك المركزي

إن الوظيفة الأساسية التي يقوم بها البنك المركزي تكمن في رقابته على الائتمان المصرفي، أما باقي الوظائف الأخرى التي يقوم بها سوى وظائف تكميلية لهذه الوظيفة وحتى يستطيع البنك المركزي من ممارسة مهمته في الرقابة على الائتمان المصرفي لابد من توفير وسائل محددة لقيامه بهذه المهمة، بمعنى آخر لابد للبنك المركزي من استخدام أدوات أو وسائل معينة تؤثر في كمية ونوعية الائتمان التي تقدمه المصارف بهدف تحقيق أغراضه من هذه الرقابة<sup>2</sup>، ويكون التأثير على حجم الائتمان بالزيادة والنقصان من المحددات القانونية وأهمها: نسبة الإحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة، ومعدل إعادة الخصم وهي أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي كسلطة نقدية لضبط العرض النقدي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص 163.

<sup>2</sup> ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2007، ص 225.

<sup>3</sup> حسين بني هاني، مرجع سبق ذكره، ص 112.

## ثانياً: المصاريف التجارية

تؤثر المصاريف التجارية في عرض النقد من خلال سياستها الائتمانية من جانبين<sup>1</sup>:

- حجم الاحتياطات؛
- التوقعات.

فكلما زاد حجم الاحتياطات التي تحتفظ بها المصارف التجارية كلما انخفضت الأرصدة النقدية المتاحة لغرض الإقراض، ومن ثم يتأثر عرض النقد بالانخفاض، والعكس في حالة ارتفاع الأرصدة النقدية المتاحة لغرض الإقراض فإن العرض النقدي يؤدي إلى الارتفاع، أما فيما يتعلق بالتوقعات فالمقصود بها توقعات الإدارة المصرفية بالنسبة للمسكوكات المستقبلية على الودائع، فإن توقعت الإدارة المصرفية زيادة مقدار سحب المودعين لودائعهم، فإن ذلك يتوجب الاحتفاظ باحتياطات مناسبة من قبل إدارة المصرف للسحب المتوقع من المودعين وهذا يؤدي إلى تقليص قدرة المصاريف على التوسع في خلق الائتمان وبالتالي يؤدي إلى تقليص عرض النقد والعكس صحيح.

وأهم ميزة تميز هذه المصاريف عن المؤسسات المالية الأخرى هو الفترة الزمنية التي تحدد مدة الائتمان، فهذه المصاريف تمنح ائتمان قصير أجل أما المؤسسات المالية فهي مؤسسات متخصصة تصطحح بمنح الائتمان<sup>2</sup>.

إن أثر المصارف على عرض النقود يتحدد بمستويات الاحتياطات الإضافية لديها والقروض المخصصة، فعندما تخفض البنوك احتياطاتها الإضافية فإنها تزيد من عرض النقد وبالتالي تتاح لها فرصة للإقراض، أما القروض المخصصة التي يقصد بها القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك الأخرى، فهي تتوقف على العلاقة بين تكلفتها وعائدها<sup>3</sup>.

## ثالثاً: الأفراد

إن أهمية تقدم الوعي الادخاري وتقدم العادات المصرفية للأفراد يؤثر على مكونات عرض النقد وهي عبارة عن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، فكلما كانت عادات الأفراد المصرفية متقدمة كلما زادت الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي مكونات عرض النقد، وكلما كان الوعي الادخاري متقدماً لدى الأفراد كلما زادت الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي مكونات الودائع وإجمالي مكونات عرض النقد

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 229.

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2009، ص 286.

<sup>3</sup> محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 40، 41.

في الوقت ذاته<sup>1</sup>، وبما أن العملة والودائع الجارية هما بدائل لبعضهما معقولا أن يغير الجمهور طلبه على العملة كلما تغير طلبه على الودائع الجارية إذا افترضنا أن الجمهور يرغب في الاحتفاظ بالعملة كنسبة ثابتة من ودائعه الجارية فإن زيادة مبالغ الودائع الجارية بمقدار ما يزيد من طلب الجمهور على العملة أيضا<sup>2</sup>، فكلما زادت هذه الودائع كلما قل النقد في أيدي الأفراد<sup>3</sup>، أي أن زيادة الأهمية بالنسبة للعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي يعني في الوقت نفسه التسرب النقدي إلى الودائع الجارية وهذا يدل على انخفاض قدرة البنوك على التوسع في منح الائتمان ومن ثم انخفاض القدرة على زيادة عرض النقد، لأن العلاقة عكسية بين التسرب النقدي من جهة وعرض النقد من جهة أخرى<sup>4</sup>.

### المبحث الثالث: الأنظمة النقدية

لقد عرف العالم عددا من الأنظمة النقدية المختلفة، ويأخذ اسم النظام النقدي من السلعة التي تنتجت وحدة النقد بدلالتها، فإذا تم تثبيت عملة الدولة بالنسبة إلى الذهب قيل أنها تتبع قاعدة الذهب وإذا تم ربط العملة بالذهب والفضة في آن واحد قيل أنها تتبع قاعدة المعدنيين، وإذا لم يتم ربط عملة الدولة بأي معدن قيل أنها تتبع النظام الورقي.

وسنعالج في هذا المبحث أنواع الأنظمة النقدية، اذ نتكلم عن نظام المعدنيين، نظام المعدن الواحد ثم النظام الورقي.

### المطلب الأول: نظام المعدنيين

هو عبارة عن قاعدة نقدية مزدوجة ترتبط بمقتضاها قيمة النقود بعلاقة ثابتة مع قيمة الذهب والفضة في نفس الوقت<sup>5</sup>.

ويتحقق هذا الارتباط بمجموعة من الشروط يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>6</sup>:

- تعيين معدل قانوني ثابت بين الذهب والفضة، ويتم تبادل المسكوكات الذهبية والفضية على أساس المعدن الصافي في كل منهما؛

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 229.

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 224.

<sup>3</sup> محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 311.

<sup>4</sup> محب خلة توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 67.

<sup>5</sup> زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص 88.

<sup>6</sup> ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص ص 48، 49.

• حرية تحويل السبائك من الذهب والفضة إلى قطع نقدية مجانية، أي باستطاعة الفرد أن يتقدم إلى السلطات النقدية وأن يسلمها سبائك ذهبية وفضية، ويأخذ مقابل ذلك قطع نقدية من الذهب أو الفضة تعادل قيمة السبائك؛

• حرية صهر المسكوكات وتحويلها إلى سبائك حتى لا تصبح القيمة السلعية أكبر من القيمة الاسمية؛

• حرية استيراد وتصدير المعدن الثمين من أجل المحافظة على استقرار أسعار الصرف الدولية، ويجب التأكيد أن العمل الأساسي في استقرار تداول المعدنيين في نفس الوقت هو استمرار تعادل النسبة بين قيمتها السوقية والقانونية، أما إذا اختلفت هذه النسبتان فإن المعدن الذي يرتفع قيمته في السوق يميل إلى الاختفاء من التداول<sup>1</sup>.

ولكن منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأت قيمة الفضة في التدهور مما أدى إلى اختفاء الذهب طبقاً لقانون جريشان، وكان من الصعب في هذه الحالة إبقاء المعدنيين في التداول جنباً لجنب لعدم تحقيق التعاون بين النسبة القانونية بواسطة الدولة والنسبة التجارية التي تتحدد عن طريق العرض والطلب، فلجأ الأفراد إلى تصدير الذهب أو الفضة سعياً وراء تحقيق الربح مما يترتب عليه في النهاية أن يصبح هناك إلا معدن واحد ونظراً لأن الذهب أكثر ندرة من الفضة فقد انتهى نظام المعدنيين كما انتهى نظام الفضة من قبل وبقي نظام الذهب وحيداً في الميدان<sup>2</sup>.

وهنا يقول الاقتصاديون الذين انتقدوا نظام المعدنيين لأن الأمر ينتهي باختفاء المعدن الجيد الذي ارتفعت قيمته السوقية عن قيمته القانونية<sup>3</sup>، وبذلك يتحول نظام المعدنيين إلى نظام المعدن الواحد، لكن قول المؤيدون يختلف تماماً عن قول النقاد حيث أنه ليس من الضروري أن يختفي المعدن الذي ارتفعت قيمته السوقية كلياً من التداول ولتوضيح هذه الحجة نتابع بحث تطوير الآثار المترتبة على ارتفاع القيمة السوقية للذهب من 16 أوقية فضة إلى 17 أوقية، ففي هذا المثال نتوقع أن ارتفاع القيمة السوقية للذهب عن قيمته القانونية ينتج عنه إقبال الأفراد على صهر المسكوكات الذهبية وبيعها على شكل سبائك في السوق وبالتالي تأخذ قيمته في الانخفاض وسوف تقف عملية صك المسكوكات الذهبية عند الحد الذي تعود فيه القيمة السوقية إلى التعامل مع قيمته القانونية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 25.

<sup>2</sup> إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 25.

<sup>3</sup> بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 45.

<sup>4</sup> عادل أحمد الحشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الأزبطة، 2004، ص 77.

وأخيراً فإن نظام المعدنين، بالرغم من عدم نجاحه كان ضرورة تاريخية واقتصادية لظهور نظام المعدن الواحد سواء الفضة أو الذهب والتطورات التي لحقت به.

### المطلب الثاني: نظام المعدن الواحد

في ظل نظام المعدن الواحد يكون أساس الوحدة النقدية من معدن واحد ويستمد هذا النظام اسمه من المعدن الذي تسك منه القطع النقدية، فإذا اعتمدت الدولة الذهب قبل أنها تتبع قاعدة الذهب أما إذا اعتمدت الدولة الفضة قيل أنها تتبع نظام قاعدة الفضة<sup>1</sup>.

ووفقاً لما طرأ على الذهب كمثل لقاعدة النقد السلعية ذات المعدن الواحد من تطورات تحلل هذا النظام في واقع الأمر إلى ثلاث أنظمة نقدية: نظام المسكوكات الذهبية، نظام السبائك الذهبية، نظام صرف بالذهب.

### أولاً: نظام المسكوكات الذهبية

يمثل هذا النظام الشكل الأول لقاعدة الذهب، حيث تداولت في ظله المسكوكات الذهبية على شكل قطع نقدية مماثلة الوزن والعيار تحمل ختم السلطة النقدية، ويتم التداول بها فقط ولو تم التداول إلى جانبها نقوداً ورقية قابلة للإبدال بالذهب تسمى بالنقود النائبة وقيام هذا النظام النقدي يتطلب مجموعة من الشروط<sup>2</sup>.

- تحديد الوحدة النقدية بموجب القانون وذلك من حيث الوزن والعيار؛
- حرية سك العملة، أي حرية تحويل الذهب من شكله النقدي إلى مسكوكات ذهبية لدى مؤسسات سك النقود؛

• حرية الصهر بمعنى حرية تحويل الذهب من شكله النقدي إلى شكله المعدني والسلعي، وذلك لدى مؤسسات صهر المعدني؛

- قابلية تحويل العملة المتداولة إلى النقود الذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب؛

- حرية استيراد وتصدير الذهب.

إن هذه الشروط ضرورية لتحقيق التعادل بين القيمة التجارية والقيمة القانونية للوحدة النقدية وكذا تحقيق التعادل بين سعر الذهب محلياً وسعره في الخارج.

<sup>1</sup> ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي مرجع سبق ذكره، ص 51.

<sup>2</sup> محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص 32.

### ثانياً: نظام السبائك الذهبية

ويعني أن الأوراق النقدية لم تعد قابلة للتحويل إلى ذهب في شكل قطع عملة ذهبية، وإنما فقط في شكل سبائك ذهبية لا تقل وزن السبيكة منها عن قدر معين يحدده القانون<sup>1</sup>.

ففي ظل نظام السبائك الذهبية يبقى الذهب مقياساً للقيمة إلا أنه لا يحتفظ بوظيفة كوسيلة للتبادل، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى توفير في استعماله الداخلي، ويلاحظ أن جميع المخزون الذهبي في دولة ما أنها يحتفظ به في البنك المركزي الذي يحافظ على قيمة العملة بالنسبة للذهب، ومن هنا تبدأ الدولة في فرض القيود على حركة الذهب في سعيها للاحتفاظ به للمعاملات الدولية، ومن ثم تسعى لتقليل الاكتفاء له من جانب الأفراد ولا يسمح إلا بتصدير الكميات الكبيرة منه بهدف تسوية معاملة دولية<sup>2</sup>.

ويهدف هذا النظام بمقارنة مع نظام المسكوكات الذهبية إلى عدم تداول المسكوكات والحفاظ على الاحتياطي الذهبي في استعماله وتجنب أزمات الاختناق النقدي في مقابلة الاحتياجات التبادلية وتسوية المدفوعات بالإضافة إلى أنه يمكن من تحقيق مجموعة من النتائج نذكر منها<sup>3</sup>:

- تجميع الذهب لدى السلطات النقدية بعد أن كان في التداول النقدي على شكل مسكوكات؛
- لم تعد السلطات النقدية بحاجة إلى الاحتفاظ بالاحتياطي الذهبي كبير لأن إمكانية السحب من هذا الاحتياطي محدودة؛
- مكافحة الاكتناز أي إن ربط عملية إبدال النقود الورقية بالذهب بوزن سبيكة معينة، كان يقلل من فرص حصول الأفراد على الذهب واكتنازه وفرنسا 1928، وبشكل عام فإن هذا النظام قد نجح في تثبيت قيمة النقد بالنسبة للذهب في كل ألمانيا 1924.

### ثالثاً: نظام الصرف بالذهب

في ظل هذا النظام لا تتحد قيمة الوحدة النقدية لبلد ما على أساس الذهب مباشرة، وإنما ترتبط بنسبة ثابتة بعملة بلد آخر يسير على نظام السبائك الذهبية ويكون غطاء العملة في هذه الحالة في شكل عملات، أو سندات حكومية<sup>4</sup>.

ويقوم هذا النظام بتوفير مجموعة من الشروط نذكر منها<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 82.

<sup>2</sup> أسامة محمد الفولي، محمد محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص 105.

<sup>3</sup> محمود سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 35.

<sup>4</sup> بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 25.

<sup>5</sup> محمود سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 34.

- تعريف الوحدة النقدية الوطنية بالنسبة إلى نقد أجنبي هذا الأخير مرتبط بالذهب؛
- تعهد السلطة النقدية لحاملها (النقود الورقية) بإبدالها عند الطلب بما تقابلها من نقد أجنبي بالسعر المحدد قانونياً؛

- السلطة النقدية تحتفظ باحتياطي كاف من النقد الأجنبي لمواجهة طلبات الإبدال؛
- تسمح السلطات النقدية بالإبدال في أي وقت وبأي كميات (حامل النقد المحلي).

وفي هذا الصدد نجد أن السلطات النقدية غير ملزمة بتحويل أوراق البنكنوت التي تصدرها إلى ذهب، ومع ذلك نجد بأنها ملزمة بتحويلها إلى عملات أجنبية يمكن تحويلها في بلدها الأصلي إلى ذهب، فالعملة الوطنية ترتبط هنا بالذهب ارتباطاً غير مباشر عن طريق عملة أجنبية مرتبطة بالذهب<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: نظام النقد الورقي

هو نظام نقدي لا يرتبط بالذهب بأي شكل من الأشكال حيث أن عملته الورقية غير قابلة للتحويل إلى الذهب، وليس لها قوة شرائية ثابتة بالنسبة للذهب، حيث تستمد قوة إرائها من التشريعات والقوانين الملزمة لقبول هذه العملة<sup>2</sup>، ففي ظل هذا النظام يطلق اسم النقود الإلزامية على النقود الورقية باعتبارها تتميز بالخصائص التالية<sup>3</sup>:

- الورقة النقدية لا قيمة لها بحد ذاتها كقطعة من الورق، بل تستمد قوتها من قوة القانون على عكس المسكوكات النقدية؛
- القوة الشرائية للورقة تعتبر غير ثابتة طالما لن توسع الحكومة في إصدار كمية مطلوبة منها عند الضرورة؛
- حجم الكتلة النقدية يتوقف على قرار السلطات النقدية الذي يعتمد بدوره على الظروف الاقتصادية السائدة. ويركز النظام الورقي على قانون تصدره الدولة وتحدد بموجبه وحدة النقود المتداولة دون تعريف قيمتها سلعة من السلع، كما لا توجد علاقة بين النقود المتداولة والاحتياطيات الذهبية التي قد تحتفظ بها البنك المركزي، حيث لا يمكن تحويل نقود قانوني، وأي قاعدة نقدية ورقية أنها قاعدة نقدية قانونية، ويصبح الواجب على المواطنين قبول التعامل بالنقود الورقية ثقة منهم في الجهة التي تصدرها لأنها ذات إبرام قانوني غير محدد لأغراض المدفوعات المختلفة، وتعرف قاعدة النقود الورقية أنها وحدة تحاسب النقدية بنفسها وليس سلعة معينة، وإذا حدث أن تحددت قيمة النقد الورقية بكمية ذهب واحتفظ البنك بسبائك ذهبية كاحتياطي

<sup>1</sup> أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 106.

<sup>2</sup> إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 212.

<sup>3</sup> خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

جزئي مقابل العملة، فإن الهدف من ذلك هو أن تكون القوة الشرائية للنقد سواء كانت عملة أو نقود ودائع متساوية مع قيمة النقد الأساس (الذهب)<sup>1</sup>.

ويتطلب هذا النظام إدارة نقدية حكومية واهتمام حديث من قبل الجهاز المصرفي، وذلك بإصدار حاجة الاقتصاد الفعلية من العملة المتداولة بما يحافظ على قيمتها واستقرار سعر صرفها العالمي<sup>2</sup>. وقد وجدت الدولة بأنه ليس من المصلحة أن يترك أمر إصدار النقود الورقية إلى الهيئات الخاصة والأفراد، حيث أن هذا الإصدار يؤثر في النشاط الاقتصادي وبالتالي فقد أدى ذلك إلى أن الدولة نقلت حق الإصدار لنفسها وأعطت امتياز الإصدار للبنك الدولة أو بنك الحكومة<sup>3</sup>، إزاء هذه التغيرات التي شهدتها النظام الاقتصادي تأثر النظام النقدي وأصبح قائماً على النقود الورقية وانقطعت الصلة بين النقود الورقية والذهب، فلا يمكن تحويل الأوراق النقدية إلى الذهب، كما تتداول في الداخل عملة ورقية إلزامية تتمتع بصفتي القانونية والنهائية، وتغطي أوراق البنكنوت بالأوراق الحكومية والعملات الورقية الأجنبية، ولا يحول هذا إمكانية أن يكون الذهب جزءاً من الغطاء النقدي<sup>4</sup>، لذلك زاد النظام الورقي تمكناً في قيادة الحياة الاقتصادية بلجوء الحكومات إلى طلب المزيد من القروض من البنوك المركزية، وهذا أما أدى إلى خلق كميات إضافية من التداول النقدي الورقي بدون تغطية ذهبية، وجدت إفراط في الإصدار النقدي، مما أدى إلى إضعاف ثقة الأفراد في النقد المتداول وتدخلت السلطات النقدية، حيث أصبحت السياسة النقدية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للحكومات، إذ يقوم البنك المركزي بإصدار الكتلة النقدية بما ينسجم وحاجة الاقتصاد<sup>5</sup>.

في الختام يجب أن نذكر أن هذا النظام يمثل بالمقارنة مع الأنظمة السالفة الذكر درجة أرقى في سلم التطور النقدي، فلم يعد في ظله قبول الجمهور للنقود المتداولة مستمداً من قيمة السلع، ولكن بالرغم من انعدام القيمة السلعية لهذه النقود فالجمهور يعتبره كشكل من أشكال الثروة ذات السيولة الكاملة.

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 57.

<sup>2</sup> هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 107.

<sup>4</sup> سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 82.

<sup>5</sup> محمود سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 36.



### خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه كل ما يتعلق بالمعروض النقدي بداية بما فيه النقود وصولاً إلى أنظمة المعروض النقدي.

تعرفنا على المعروض النقدي بأنه تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة، ويتكون من النقود الورقية الصادرة من البنك المركزي، والنقود المساعدة الصادرة عن الخزينة، بالإضافة إلى النقود الودائع التي تحدثها البنوك التجارية، كما أنه ينقسم حسب درجة السيولة إلى مجموعات نقدية فهناك المجمع  $M_1$ ،  $M_2$ ،  $M_3$ ،  $M$ ، كما أن هناك مقابلات للمعروض النقدي والتي تكون سبب في إصدار الكتلة النقدية. وكذلك توصلنا إلى أن الأنظمة النقدية النقدي تتمثل في نظام المعدنين ونظام المعدن الواحد وأخيراً نظام النقد الورقي والذي يعتبر من أهم الأنظمة النقدية .

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية  
على ضبط المعروض النقدي - حالة  
الجزائر - (2000-2013)

المبحث الأول: نشأة وتطور الجهاز المصرفي  
الجزائري

المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية وأثرها  
على ضبط المعروض النقدي في الجزائر

المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على  
المتغيرات الاقتصادية في الجزائر

**تمهيد**

بعد التطرق إلى الجانب النظري لهذه الدراسة من خلال الفصلين السابقين، جاء هذا الفصل التطبيقي لنتطرق فيه لدراسة حالة الجزائر وذلك خلال الفترة المنتقاة (2000-2013) محاولة منا إسقاط الجوانب النظرية وتطبيقها على حالة الجزائر، كذلك مدى مساهمة الإصلاحات في النظام البنكي منذ الإستقلال في أداء السياسة النقدية.

وبهدف التعرف على واقع السياسة النقدية ومدى مساهمتها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر، قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول خصص لتطور النظام المصرفي الجزائري والمبحث الثاني لمسار السياسة النقدية في الجزائر، أما المبحث الثالث والأخير لهذه الدراسة فسننتطرق فيه لأثر السياسة النقدية في الجزائر على المعروض النقدي مركزين على فترة الدراسة.

## المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

لقد تميز النظام المصرفي الجزائري قبل الإستقلال بوجود عدد من البنوك موزعة عبر كافة التراب الوطني كانت تخدم مصالح الإحتلال الفرنسي، أما بعد الاستقلال فقد ورثت الجزائر نظام مصرفي واسعاً مملوكاً لرأس المال الفرنسي قائم على أساس نظام إقتصادي ليبرالي، نتيجة لذلك فقد واجهت الجزائر وضعاً اقتصادياً صعباً بسبب النتائج التي ترتبت عن حرب التحرير ومن جهة مغادرة الإطارات الفرنسية المسيرة لتلك البنوك، الأمر الذي أدى بالدولة الجزائرية إلى بذل جهود للإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض لذلك ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول نشأة النظام المصرفي الجزائري أما المطلب الثاني فخصص للجهاز المصرفي بعد الاستقلال والمطلب الثالث ندرس فيه تطور الجهاز المصرفي بعد قانون النقد والقرض.

### المطلب الأول: نشأة النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال

إن نشأة النظام المصرفي الجزائري كانت عبارة عن امتداد للنظام المصرفي الإستعماري، فالبنوك والوكالات التي نشأت آنذاك في الجزائر كانت تابعة للمجلس الوطني للقرض وبنك فرنسا، وهذا بالرغم من وجود المجلس الجزائري للقرض وبنك الجزائر، كما أن إدارة و رقابة النشاط المصرفي كانت انعكاس للقرارات الصادرة بفرنسا، وقد أدى نمو بعض الأنشطة التحويلية في الجزائر إلى ضرورة إنشاء واستقرار بعض البنوك فيها، فكان النظام المصرفي في هذه الحالة يتضمن شبكة واسعة وهامة من البنوك يتجاوز عددها العشرين بنكا، أغلبها من جنسية فرنسية<sup>1</sup>، وهي باختصار على الشكل التالي:

#### أولاً: بنك الجزائر

تم إنشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 04 أوت 1851، تحت شكل مؤسسة خاصة ولكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي، وتم تأميمه سنة 1946، وبهذا التاريخ أصبح بنك الجزائر وتونس، حيث تم إنشاء المجلس الجزائري للقرض (CAC) بتاريخ 16 جانفي 1947، ولكن هاتين الهيئتين لم تعملوا باستقلالية عن النظام المصرفي الفرنسي، لأن النظام كان كله تابعا لفرنسا والبنوك المتواجدة في الجزائر تعمل بتعليمات البنوك الموجودة بفرنسا.

<sup>1</sup> حورية حماني، آليات مراقبة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 4.

**ثانيا: البنوك التجارية**

أغلب هذه البنوك من جنسية فرنسية، وتعمل بأوامر البنوك الرئيسية الفرنسية.

**ثالثا: بنوك الأعمال**

تتشكل من ثلاث بنوك وهي<sup>1</sup>:

- القرض الجزائري الذي تأسس عام 1881 بغرض تشجيع الملكية العقارية وتدعيم أشغال البنى التحتية؛
- البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط تأسس عام 1911؛
- بنك فرنسا والبلاد المنخفضة.

**رابعا: المصارف العامة وشبه العامة**

وتضم الشبكة التالية:

- 1- **القرض العقاري**: وظيفته منح القروض العقارية للأفراد ومؤسسات الدولة.
- 2- **القرض الوطني**: أنشئ بغرض تمويل الاكتشافات النفطية في الجزائر مع الإشارة أنه توقف عن النشاط عند استقلال الجزائر.
- 3- **صندوق الودائع والضمانات**: يتعامل مع الهيئات المحلية والمؤسسات الحكومية دون الأفراد.
- 4- **الصندوق الوطني لأسواق الدولة**: تأسس عام 1940 بهدف دعم الدولة لتمويل مشترياتها.
- 5- **البنك الفرنسي للتجارة الخارجية**: تأسس عام 1954 بغرض تمويل عمليات التجارة الخارجية.

**خامسا: مؤسسات إعادة الخصم**

ويمثلها الصندوق الباريسي لإعادة الخصم، مهمته تنحصر في التعامل مع البنوك ومنح القروض لها ولا يتعامل مع الأفراد.

**سادسا: المؤسسات التعاضدية**

وتضم المؤسسات التي تمول القطاع الفلاحي وهي كلها بنوك فرعية.

<sup>1</sup> شاكرك القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 153.

## سابعاً: الشبكة التقليدية

وتهتم بتمويل القطاع التقليدي، وتشمل فئتان حيث تهتم الفئة الأولى بتمويل القطاع الفلاحي، والأخرى تهتم بتمويل القطاع الحرفي.

- 1- **القرض الفلاحي:** مثل شركات الفلاحة للاحتياط على شكل تعاونيات، ووظيفتها منح القروض القصيرة أو المتوسطة، وكذلك توريدات بعض الخدمات الخاصة مثل تأجير المعدات.
- 2- **القرض البلدي:** وهدفه تقديم قروض استهلاكية وقروض خاصة بالقطاع الحرفي، وقروض الخدمات البسيطة<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال و قبل قانون النقد والقرض

بعد الاستقلال سعت الجزائر إلى استرجاع كامل سيادتها المالية والنقدية، بإنشاء الهياكل الضرورية للخروج بسرعة من تبعتها للبنك الفرنسي، وبسط كامل سيادتها على السلطة النقدية لبناء نظام مالي ومصرفي وطني يتماشى مع اختبارات الدولة الجزائرية.

## أولاً: الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة 1962-1970

وأهم ما ميز هذه الفترة ما يلي:

- 1- **إنشاء الخزينة العمومية:** لقد تم إنشاء الخزينة العمومية الجزائرية بتاريخ 8 أوت 1962، وقد أوكلت إليها الأنشطة التقليدية الخاصة بوظيفة الخزينة، وقد أعطيت لها صلاحيات واسعة في ما يخص منح قروض الإستثمار للقطاع الإقتصادي، وقروض التجهيز للقطاع الفلاحي والذي لم يستفد من مبالغ مهمة من طرف الهيئات البنكية اللازمة لنشاطه ولذلك نجدها تولت مهمة تمويل البرامج التنموية التي حددتها الدولة.
- 2- **إنشاء البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر حالياً):** تم إنشاؤه بموجب قانون رقم 62-144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962، وقد بدأ نشاطه في الأول من جانفي 1963، على شكل مؤسسة عمومية وطنية، تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي، حيث يزود باقي المؤسسات بالسيولة.

<sup>1</sup> صالح مفتاح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبل الاستقلال الى فترة الاصلاحات (مداخلة)، الملتقى الوطني الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09/03/2005، ص ص 1، 2.

ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم رئاسي وباقتراح وزير المالية<sup>1</sup>، وقد أسندت له المهام التالية<sup>2</sup>:

- إصدار العملة الوطنية مع الإحتكار التام لها؛
- تسيير إحتياجات العملة الأجنبية والذهب بيعا وشراء واحتفاظا؛
- إعادة خصم السندات العمومية، لذلك يتبين أن البنك المركزي منحتة الصلاحيات التي تمنح للبنوك المركزية لكونه بنك البنوك وبنك الحكومة وبنك الإصدار.

### 3- إنشاء المؤسسات المصرفية والمالية: وتتجلى ذلك من خلال:

- أ- إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية CAD: تأسس بموجب القانون رقم 63-165 المؤرخ في 07 ماي 1963، ليحل محل البنوك الفرنسية الكبرى التي توقفت عن النشاط، أما مهامه فتتمثل في تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل، وازدادت مهامه خاصة مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي 1967-1969 والمخطط الرباعي الأول (1970-1974)، كما أسندت إليه مهمة تمويل الاستثمارات المنتجة في قطاعات عديدة، وتسيير ميزانية التجهيز وبقي يزاول نشاطه تحت هذا الإسم إلى غاية 1971، وفي هذه السنة طرأ تغيير على القانون الأساسي للصندوق وتحول اسمه إلى بنك الجزائر للتنمية.
- ب- إنشاء الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير: تأسس هذا الصندوق بموجب القانون رقم 64-227 وذلك في 10 أوت 1964، تمثلت مهامه في جمع الإدخار للعائلات والأفراد، وفي مجال القرض فإن مهمته تمثلت في تمويل البناء والجماعات المحلية، وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة العامة قبل أن يتحول ابتداء من 1971 إلى تمويل السكن<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الله خبايا، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 181، 180.

<sup>2</sup> Ammour Benhalima, le système bancaire Algérien text et réalité, 2<sup>ème</sup> éditions, Dahlab, Alger, 2001, P45.

<sup>3</sup> موسى لحلو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص 246.

## 4- تأميم البنوك الأجنبية وإقامة البنوك التجارية

نتج عن مرحلة التأميم البنوك التالية:

أ- **البنك الوطني الجزائري BNA**: أنشأ هذا البنك بموجب المرسوم الرئاسي 66-178 في جوان 1966، نتيجة تأميم البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري الجزائري التونسي، البنك الوطني التجاري والصناعي في إفريقيا، البنك الباريسي الهولندي، مكتب الخصم بمعسكر.

وقد ارتكز هذا البنك على مبادئ مالية تخدم الاقتصاد الوطني وتلبي الحاجيات التمويلية لشتى القطاعات<sup>1</sup>، كما يقوم أيضا بجمع المدخرات الوطنية ومنح القروض للقطاعات الاقتصادية العمومية (صناعية وزراعية)، وأغلبها قروض قصيرة الأجل.

ب- **القرض الشعبي الجزائري CPA**: أنشئ بتاريخ 29 ديسمبر 1966 بموجب القانون رقم 66-30 المعدل بالأمر 67-75 بتاريخ 11 ماي 1967، وجاء ليحل محل البنوك الشعبية التالية: القرض الشعبي الجزائري، الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، شركة مرسيليا للقرض، البنك المختلط الجزائري المصري والشركة الفرنسية للتسليف<sup>2</sup>، كما يقوم بجمع الودائع وتمويل الصناعات المحلية والتقليدية والمهن الحرة والسياحة والصيد البحري والري، بالإضافة إلى منحة الإئتمان للإدرات المحلية وتمويل مشتريات الولاية والبلدية والشركات الوطنية.

ج- **البنك الجزائري الخارجي BEA**: جاء تأسيس هذا البنك في 01 أكتوبر 1967 على إثر تأميم البنوك الأجنبية التالية: القرض الليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، بنك الصناعة الجزائرية والبحر الأبيض المتوسط، وبالتالي تمثل دوره في مهمتين أساسيتين: الأولى خاصة بالودائع والإقراض، والثانية خاصة بالتجارة الخارجية، كما يمكن له منح إتمادات لعمليات الإستيراد وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسبير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص 166.

<sup>2</sup> عبد الله خبايا، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

<sup>3</sup> موسى لحو بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 247.



## ثانيا: إصلاحات السبعينات والثمانينات

قامت الجزائر بإصلاحات هامة في الجهاز المصرفي وذلك من خلال إصلاحات السبعينات والثمانينات:

1- إصلاحات السبعينات: نظرا للعجز الكبير الذي أحدثته المؤسسات العمومية التي أثقلت بالمدىونية المصرفية، مما تطلب القيام بإصلاح جذري في بداية 1971 بهدف إزالة الإختلال وتخفيف الضغط على الخزينة العمومية في تمويلها للإستثمارات، وتميز هذا الإصلاح بنظرته الجديدة لقضية تمويل قطاعات الإقتصاد الوطني وبذلك أصبح القطاع المالي يتميز بثلاث مميزات أساسية وهي<sup>1</sup>:

- مركزية نظام التمويل؛
- الإستغناء عن فكرة تخصص كل بنك تجاري في تمويل قطاع معين؛
- إعطاء دورا أكبر للخزينة العمومية بتمركز نظام التمويل في يدها فأصبحت الخزينة تلعب دور الوسيط المالي، مما يعني هيمنتها ومركزية الموارد لديها.

ولقد ادى أيضا الإصلاح المالي لسنة 1971 إلى تفعيل دور الصندوق الجزائري للتنمية، ففي الحقيقة إن هذا الأخير لم يتمكن عند إنشائه من تنشيط الإدخار عمليا، حيث اقتصر نشاطه في البداية على دور أمين الصندوق يدار تحت وصاية وزارة المالية، منذ 1970 أصبح يحتفظ لوحده بحق تسيير عمليات ميزانية التجهيز. تحولت هذه المؤسسة رسميا سنة 1972 إلى البنك الجزائري للتنمية، والذي كان يمول الاستثمارات المنتجة التي تتقدم بها المؤسسات العمومية، إما بمنحه قروضا من موارده المالية الخاصة، أو تقديم قروض طويلة الأجل على الموارد المالية للخزينة العامة لتمويل المشاريع ذات الصبغة الاستراتيجية.

ولقد عرف هذا الإصلاح العديد من الإجراءات التي كانت تهدف إلى إعادة الإعتبار للمؤسسات العمومية العاجزة وإمكانية تحقيق التوازن لتسييرها، وتماشيا مع هذه الإصلاحات تم إنشاء هيئتين مصرفيتين تتكفلان بتسيير البنوك ومراقبة وإدارة القروض، تعملان تحت وصاية وزارة المالية هما:

أ- مجلس القرض: أسندت له مهام عديدة نذكر منها: تقديم الآراء والتوصيات والملاحظات في مسائل النقد والقرض، ويهتم كذلك ببحث فرص إنماء الموارد المالية للدولة، واقتراح كافة التدابير التي تؤدي إلى توزيع مصادر الإدخار والتمويل للإقتصاد الوطني، كما يقوم بتقديم تقارير دورية لوزير المالية عن وضع النقد

<sup>1</sup> موسى مبارك أحلام ، مرجع سبق ذكره ، ص115.

والقرض وكافة الأمور المحتملة، والتي تنعكس على الوضع الإقتصادي في البلاد، مع تقديم الإقتراحات التي تخص هذا المجال<sup>1</sup>.

ب- اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية: أسندت لها هي أيضا مهام عديدة منها<sup>2</sup>:

- رفع التقارير إلى وزير المالية تتضمن كل الملاحظات والآراء والتوصيات ذات الطبعة المصرفية، وكل المهن التي ترتبط بها؛
- اقتراح طرق تنفيذ البرامج الاستثمارية بسرعة وبفعالية، كما يبحث أيضا في طرق خلق الانسجام بين المؤسسات المالية والمصرفية وتنسيق النشاطات فيما بينها؛
- توحيد طرق العمل المحاسبية والإدارية وكيفية جمع المعطيات أو حتى في دراسة منح القروض.

ولكن ابتداء من عام 1978 تم التراجع عن هذه الميادئ التي جاء بها إصلاح 1971، فقد تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل، وحلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل الإستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل، وقد أدت هذه السياسة غالبا الى اعتزال وظيفة البنوك ودورها في إطار محاسبي على الرغم من أنها جاءت لتخفيف من الضغوط الموجودة على خزينتها وأصبحت نشاطاتها تميز بالسلبية في توزيع القرض مع تعاظم دور الخزينة في هذا المجال، وقد أدى ذلك الى ضعف إرادتها في تعبئة الإدخار.

2- إصلاحات الثمانينات: عرفت هذه الإصلاحات ثلاث مراحل، تميزت المرحلة الأولى (1982- 1985) بإعادة هيكلة بعض المؤسسات المصرفية، ثم تليها مرحلة المصادقة على نظام البنوك والقروض في عام 1986، وأخيرا قانون استقلالية البنوك سنة 1988<sup>3</sup>.

أ- إصلاحات إعادة الهيكلة (1982- 1985): شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية في بداية الثمانينات إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقروض الشعبي لجزائري، انبثق عنهما بنكان تجاريان عموميان هما على التوالي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك التنمية المحلية.

<sup>1</sup> نفس المرجع ، ص 116.

<sup>2</sup> إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2009)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك ، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011، ص ص 147، 148.

<sup>3</sup> موسى مبارك أحلام، مرجع سبق ذكره، ص 120.

• **بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:** تأسس هذا البنك بتاريخ 13-03-1982 بمقتضى المرسوم (206/82) يتولى مهمة تجميع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ويقوم بمنح قروض للقطاع الفلاحي والحرفي وتمويل الأنشطة في الريف<sup>1</sup>.

• **بنك التنمية المحلية:** تأسس بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أبريل 1985 اذ تولى مهمة تجميع الودائع بالإضافة إلى تقديم القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية<sup>2</sup>.

ب- **قانون نظام القروض والبنوك لسنة 1986:** بموجب القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض الذي جاء بإصلاحات جذرية للمنظومة المصرفية، محددًا بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك، مع إعادة الإعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة، ومراقبتها تماشياً وتحقيق أهداف الس الاقتصادية الكلية، الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية والمرونة في تعديل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك، مع ضبط وتعديل إجراءات التعامل مع المؤسسات فيما يتعلق بشروط منح الإئتمان.

بالإضافة إلى ذلك أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخبزينة، إذ أصبحت القروض الممنوحة للخبزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقاً المخطط الوطني للقروض<sup>3</sup>.

ج- **قانون استقلالية البنوك المركزية 1988:** جاء هذا الإصلاح من خلال القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن استقلالية البنوك في إدارة مواردها المالية و منح القروض، وبذلك أصبحت البنوك مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح والمردودية،

يمكن إيجاز أهم المبادئ التي تضمنها هذا القانون في النقاط التالية<sup>4</sup>:

- إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات؛
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد؛
- يعتبر البنك شخصية معنوية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي؛

<sup>1</sup> شاكور القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 63.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 191.

<sup>3</sup> شاكور القزويني، مرجع سبق ذكره، ص ص 121، 122.

<sup>4</sup> المادة 02 من القانون (88-06) المتضمن علاقة النظام المصرفي بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادر بتاريخ 18 جانفي 1988.

- إمكانية توظيف نسبة من الأصول المالية للمؤسسات المالية غير المصرفية في إقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

وعليه فإن التنظيم الذي خرج به النظام المصرفي الجزائري بعد إصلاحات الثمانينات يركز على البنك المركزي الذي يقف في قمة هرم الجهاز المصرفي، والذي يعمل جنب إلى جنب مع هيئات الرقابة ( لجنة مراقبة البنوك والمجلس الوطني للقرض) التي تشرف على مراقبة البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية.

### المطلب الثالث: تطور الجهاز المصرفي بعد قانون النقد والقرض

من بداية التسعينات تحول مجرى الجزائر سياسيا واقتصاديا وذلك نحو الإنفتاح على الاقتصاد الرأسمالي، وبدأ التمهيد للإندماج في اقتصاد السوق، وتجسد هذا التحول في المجال النقدي والمالي، وذلك من خلال صدور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ 14 أفريل 1990، والذي مثل صدوره منعطفًا حاسمًا في إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية مع إبراز دور النقد والسياسة النقدية، وبهذا جاء بمجموعة من التدابير التي تنص على مايلي<sup>1</sup>:

- منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر، واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية، تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد؛
- تعديل مهام البنوك العمومية وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة، نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي.

<sup>1</sup> أحلام موسى مبارك، مرجع سبق ذكره، ص ص125، 126.

**أولاً: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض 1990**

**1- أهداف قانون النقد والقرض:** لقد جاء قانون النقد والقرض ليكسر أنماطا جديدة على المصارف لكي يتماشى مع التطورات العالمية، وجاء ليعطي نفسا جديدا لبنك الجزائر من خلال الوظائف التي حددت له ولعل أهم أهداف القانون تتمثل فيما يلي:

- رد الاعتبار لبنك الجزائر باعتباره بنك البنوك وبنك الدولة؛
- فتح المجال البنكي للقطاع الخاص والأجنبي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية؛
- تنويع مصادر تمويل المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات من خلال إنشاء سوق مالي؛
- إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبئ منح الائتمان ويرجع دورها كصندوق دولة؛
- جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه بإجراءات مسهلة وتمهيد الأرضية القانونية للاستثمار بصدور وإنشاء سوق قانونية.

**2- مبادئ قانون النقد والقرض:** يقوم قانون النقد والقرض على عدة مبادئ تصب في معظمها إلى إعطاء المنظومة المصرفية مكانتها كمحرك رئيسي للاقتصاد، كما تترجم هذه المبادئ الى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها النظام في المستقبل وسوف نحاول التطرق الى كل مبدأ من مبادئ قانون النقد والقرض، وهي كالتالي:

**أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية ومعنى ذلك أن القرارات النقدية لم تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط ولكن تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة للنقدية بناء على الوضع النقدي السائد<sup>1</sup>.

**ب- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:** لقد أبعد القانون 90-10 الخزينة من مهمة تقديم القروض للاقتصاد ليبقي دورها يقتصر على تمويل الإستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، حيث أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية وإنما يرتكز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 196.

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

ج- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:** لم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في اللجوء إلى عملة القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية ، بل أصبح يخضع لبعض القوانين ويسمح لهذا المبدأ بتحقيق مايلي<sup>1</sup>:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاطف للخزينة؛
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية وإلغاء الإكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية، وتحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته التي لا تتعدى نسبة 20% من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة.

د- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** كانت السلطة النقدية مشتتة في مستويات عديدة، وبمجيء قانون النقد والقرض ألغى هذا التعدد في تمثيل السلطة النقدية، وكان ذلك أنه أنشئ سلطة نقدية وحيدة مستقلة عن أي جهة كانت وقد وضع عقد هذه السلطة النقدية وبالذات في هيئة جديدة اسماها مجلس النقد والقرض، وجعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، ومستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف رغم أن هذه الاستقلالية تبقى نسبية.

هـ- **وضع نظام بنكي على مستويين:** ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك ويراقب نشاطها ويتابع عملياتها ويوظف مركزه ملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقتصادية للبنوك ويحدد القواعد العامة للنشاط البنكي، ومعايير تقسيم هذا النشاط بالكيفية التي تجعله يحقق أهداف السياسة النقدية، وقد أبطل قانون النقد والقرض مفعول القوانين المصرفية التي صدرت قبله.

#### ثانيا: تنظيم الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض

لقد أعطى قانون النقد والقرض مكانة هامة للسياسة النقدية في الاقتصاد فأدخل بذلك تعديلات وتغييرات مهمة في هيكل الجهاز المصرفي سواء تعلق الأمر بالبنك المركزي أو بمختلف البنوك، كما أتاح القانون امكانية اقامة فروع للبنوك أو المؤسسات الأجنبية، وسمح أيضا بإنشاء البنوك الخاصة وهذا ما سنقدمه باختصار فيما يلي:

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 187.

**1- بنك الجزائر:** يعرف قانون النقد والقرض بنك الجزائر في مادته 11 بأنه " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية"، ويخضع بنك الجزائر الى قواعد المحاسبة التجارية، وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 88-01 في 11 جانفي 1988.

كما يعتبر المسؤول عن تسيير السياسة النقدية في الجزائر، وقد منح القانون 90-10 للبنك استقلالية في التسيير والادارة عن طريق ارساء هيئات منحها المشرع صلاحيات محددة تمثلت في المحافظ ونوابه، مجلس النقد والقرض والمراقبين<sup>1</sup>.

**2- البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية:** لقد رخص قانون النقد والقرض لإنشاء بنوك ومؤسسات مالية، سواء كانت وطنية أو أجنبية، باعتبارها مؤسسات قرض بشرط أن تستجيب الى المقاييس والشروط التي تتحد خاصة بطبيعة النشاط والأهداف المحددة لها.

**أ- البنوك التجارية:** من المؤسسات المصرفية التي ظلت تنشط حتى بعد قانون 1990 نذكر بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، البنك الوطني الجزائري الخارجي، القرض الشعبي الجزائري.

**ب- المؤسسات المالية:** نذكر منها: صناديق القرض البلدي، شركات التأمين.

**3- البنك التجاري والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية:** سمح قانون النقد والقرض 90-10 بإنشاء مصارف ومؤسسات مالية خاصة وأجنبية في الجزائر شرط خضوعها لقواعد القانون الجزائري، وكذا حصولها على ترخيص من مجلس النقد والقرض، وذلك وفقا لشروط محددة، ومن أمثلة ذلك: بنك البركة، البنك الإتحادي، البنك التجاري والصناعي الجزائري.

### ثالثا: تعديل قانون النقد والقرض سنة 2001

لقد صادق المجلس الوطني الشعبي في 21 مارس 2001 على الأمر رقم 01-01 الصادر بتاريخ 27 فيفري 2001 من طرف رئيس الجمهورية، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض لسنة 1990، حيث ادخلت عليه التعديلات الأساسية التالية:

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 200.

- يتم تعيين المحافظ ونوابه بموجب مرسوم رئاسي غير محدد المدة، كما يتم عزلهم بموجب رئاسي أيضا في أي وقت تراه رئاسة الجمهورية مناسبا؛
- التأكيد على فصل مجلس ادارة بنك الجزائر عن مجلس النقد والقرض، حيث كان هذا الأخير يتمتع بصلاحيات سلطتين، باعتباره سلطة ادارية وسلطة نقدية؛
- توسيع تشكيلة مجلس النقد والقرض بصفته سلطة نقدية من سبعة أعضاء الى عشرة أعضاء معينين من المختصين في مجال الاقتصاد والقرض والنقد.

وتهدف هذه التعديلات الى السماح بالتنسيق بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر، بالإضافة الى فصل بين مجلس الادارة والسلطة النقدية، إلا أن النواب المعارضين اعتبروا أن ذلك سيؤدي الى تقليص استقلالية بنك الجزائر، وهذا راجع للصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية لإنهاء مهام وعزل المحافظ ونوابه في أي وقت، بعد ما كانت مدة تعيينه محددة بست سنوات للمحافظ وخمس سنوات لنوابه.

#### رابعا: قانون النقد والقرض سنة 2003

لقد تمت مراجعة قانون النقد والقرض نظرا للأوضاع الاقتصادية والمالية الجديدة التي عرفت الجزائر والتي تميزت فيما يلي<sup>1</sup>:

- النمو السريع لعدد المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب؛
- تنوع المجال البنكي والمالي، وذلك من خلال ظهور عدة بنوك ومؤسسات مالية؛
- الارتفاع السريع للمديونية الخارجية وضرورة تسييرها.

وتجدر الإشارة الى أن أحكام الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلقة بالنقد والقرض، قد أدخلت عليه تغييرات والتي تهدف الى مايلي:

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض؛
- تعزيز دور اللجنة المصرفية ودعم استقلاليتها؛
- انشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية، لتسيير الحقوق والدين الخارجي، الشديدي في العقوبات المفروضة على المخالفين والأنظمة التي تحكم النشاط المصرفي؛

<sup>1</sup> حورية حماني، مرجع سبق ذكره، ص ص16-18.



- منع تمويل المؤسسات التي تعود ملكيتها لمالكي ومسيري البنوك؛
- تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد.

### المبحث الثاني: تطور مسار السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات، والتي ترجع الى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج، الذي ينعكس أسلوب ادارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموما وعلى السياسة النقدية بصفة خاصة، ومن أجل ذلك نحاول إبراز مسار تطور السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض، وعليه نقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب لدراسة السياسة النقدية حسب ثلاث فترات كالتالي:

#### المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2000)

في سنة 1990 حدثت نقطة تحول هامة في السياسة النقدية خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض الذي وضع الاستقرار النقدي في صدارة الأولويات، وقد وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار جديد، وإبراز دور النقود والسياسة النقدية.

إن ما يميز هذه الفترة هو دخول الجزائر في مفاوضات جديدة مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على قروض ومساعدات على الرغم من أنها قد سبق وأن وقعت على اتفاقية الإستعداد الائتماني الأول في عام 1998، ثم الثانية في جوان 1991، وبعد فشل الإتفاقيتين السابقتين لجأت السلطات النقدية لإبرام إتفاقية في اطار برنامج الإتفاق الموسع عام 1995.

#### أولاً: الإتفاق الإستعدادي الائتماني الثاني، جوان 1991

تم الإتفاق على الإستعداد الائتماني الثاني بين الجزائر وصندوق النقد الدولي بتاريخ 3 جوان 1991، تحصلت الجزائر بموجبه على 3000 مليون وحدة سحب خاصة تم توزيعها على أربعة أقساط متساوية، حيث تم سحب القسط الأول في جوان 1991، ثم القسط الثاني في سبتمبر 1991، ثم القسط الثالث في ديسمبر 1991، غير أن الرابعة تم تجميدها لعدم احترام الحكومة آنذاك لبنود الإتفاقية.

وتتمثل أهم أهداف الإتفاق فيما يلي<sup>1</sup>:

- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق ضبط أسعار السلع والخدمات؛
- ترشيد التجارة الخارجية مدعم بقابلية أكبر لتحويل الدينار؛
- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والعمل على تنشيط هذه الأخيرة من خلال دور المؤسسات العمومية والخاصة في تنويع الصادرات بغرض تقوية الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية؛

ولقد اتخذت الجزائر مجموعة من الاجراءات النقدية في اطار هذا الإتفاق وهي<sup>2</sup>:

- العمل على الحد من تضاعف الكتلة النقدية M2 يجعلها في حدود 41 مليار دينار، أي 12% سنة 1991؛
- تخفيض قيمة الدينار في حدود 25% في الفترة الممتدة ما بين نهاية 1990 الى مارس 1991 قصد تقليص الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية واسعار الصرف في السوق الموازية؛
- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل اعادة الخصم في اكتوبر عام 1991 إلى 11.5% بدلا من 10.5% وكذلك رفع المعدل المطبق على السحب على المكشوف من طرف البنوك إلى 20% بدلا من 15% وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بـ 17% ؛
- تقليص الدعم الموجه للموارد الأساسية وتم تعويضه بالدعم المباشر من خلال المنح.

وهذه الإجراءات تتنافى مع شروط صندوق النقد الدولي مما دفعه الى تجميد القسط الرابع للإتفاق المقدر بـ 75 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، ولهذا لجأت الجزائر الى إتفاق جديد وهو الإستعداد الائتماني الثالث.

فيما يخص تطور الكتلة النقدية خلال هذا الإتفاق فسنوضحها من خلال الجدولين المواليين:

<sup>1</sup> فريدة ملحق، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماستر، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2014، ص 83.

<sup>2</sup> خلفي فايزة، شنافي خديجة، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند او لحاج، البويرة، 2014، ص 64.

## الجدول رقم(04): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها بعد الإتفاق الإستعدادي الثاني

الوحدة: مليار دج

البيان السنوات	النقود القانونية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود $M_1$	أشباه النقود	الكتلة النقدية $M_2$	الناتج الوطني PIB	سيولة الاقتصاد $M_2/PIB$
1991	157.5	168.7	325	90.27	415.27	862.13	48.16
1992	184.85	184.9	369.7	146.18	515.93	1074.7	48.00
1993	211.31	231.9	446.9	180.52	627.42	1189.72	52.73

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2012.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك نمو مستمر للعرض النقدي  $M_1$ ، وهذا راجع الى نمو النقود القانونية أو العملة في التداول من 325 مليار دج إلى 446.9 مليار دينار سنة 1993 ، والملاحظ أيضا ارتفاع النقود في التداول من 157.5 مليار دج الى 211.31 مليار دج أي بفارق 53.81 مليار دج. أما فيما الودائع تحت الطلب فقد ارتفعت هي أيضا من 168.7 مليار دج إلى 231.9 مليار دج أما العرض النقدي  $M_2$  فقد عرف خلال الفترة 1991-1993 ارتفاع مستمر نتيجة لإرتفاع أشباه النقود بحيث حققت 90.27 مليار دج لتصل 180.52 مليار دج، في حين الناتج الوطني قد عرف أيضا ارتفاعا ملحوظا من 862.13 مليار دج في سنة 1991 الى 1189.72 مليار دج في سنة 1993، وهو ما نتج عنه ارتفاع في سيولة الاقتصاد من سنة إلى أخرى.

## الجدول رقم(05): تطور مقابلات الكتلة النقدية بعد الإتفاق الإستعدادي الثاني

الوحدة: مليار دج

البيان السنوات	صافي أصول الخارجية	نسبة التغير	قروض للحكومة	نسبة التغير	قروض الاقتصاد	نسبة التغير
1991	24.28	-	158.97	-	325.85	-
1992	22.64	- 6.75	226.93	42.75	412.31	26.53
1993	19.61	-13.38	527.83	132.6	220.25	-46.58

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية من 2003 الى 2012.

الملاحظ من خلال الجدول أن الأصول الخارجية قيمتها متذبذبة ففي سنة 1991 قدرت قيمتها 24.28 مليار دج، إلا أنها انخفضت سنة 1992 و1993 على التوالي 22.64 مليار دج و19.61 مليار دج، أما القروض المقدمة للاقتصاد ارتفعت سنة 1992 لتبلغ 412.31 مليار دج، مقابل 325.85 مليار دج سنة 1991، أي نسبة قدرها 26.53% لتتخض قيمتها إلى 220.25 مليار دج سنة 1993، أما القروض الموجهة للحكومة فقد عرفت هي الأخرى تذبذبا في قيمتها لتشهد سنة 1993 أكبر قيمة لها بمبلغ 527.83 مليار دج.

## ثانيا: الإتفاق الاستعدادي الائتماني الثالث، أبريل 1994

تم الإتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في 12 أبريل 1994 على برنامج الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة واحدة، وعلى العموم استهدفت السياسة النقدية في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي، تصحيح الاختلالات التي عرفتھا 1991، 1993 فكانت هذه الأهداف كالتالي<sup>1</sup>:

- تخفيض معدل إعادة الخصم من 15% الى 11.5%؛
- أن يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية بمعدل محوري يقدر ب20% بعد أن كان 17%؛
- رفع المعدل المطبق على السحب على المكشوف في حسابات البنوك لبنك الجزائر من 20% الى 24%؛

<sup>1</sup> فوزية بلحنوف، راضية بن رباي، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2015، ص 115.

- تمنح الخزينة العمومية معدل فائدة بـ 16.5 % على سندات التجهيز الجديدة؛
- يطبق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط معدلات فائدة بـ 10% على حسابات الادخار والسكن، و 14% على الدفاتر الأخرى؛
- الحفاظ على سعر الصرف الجديد بعد تخفيض الدينار بـ 40.17% في أبريل 1994 والحد من الضغوط التضخمية.

ومن أهم النتائج المحققة جراء هذا الإتفاق نجد:

- ارتفاع معدل التضخم حيث وصل إلى 29%؛
- تخفيض إجمالي النفقات بمبلغ 25.7% مليار دولار، وهذا ما أدى إلى انخفاض عجز الميزانية؛
- ارتفاع الإئتمان المحلي بنسبة 10% سنة 1994؛

أما فيما يخص تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث لعام 1994؛

الجدول رقم (06): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الاتفاق الاستعدادي الثالث لعام 1994.

الوحدة: مليار دج

البيان	نقود القانونية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود $M_1$	أشباه النقود	الكتلة النقدية $M_2$	الناتج الوطني PIB	سيولة الاقتصاد $M_2/PIB$	السنة
	223	252.9	575.83	247.68	723.51	1487.4	48.64	1994

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية من 2003 الى 2012.

الملاحظ من الجدول أن توسع الكتلة النقدية بدأ في الانخفاض خلال هذه السنة مقارنة بالسنوات الأخرى حيث قدرت نسبة التغير 15.31% خلال 1994 وهذا لاعتماد سياسة تقشفية في حين انخفض الناتج الوطني حيث بلغ قدره 1487.4 مليار دينار وهذا دليل السيطرة على الركود الاقتصادي.

**الجدول رقم(07): مقابلات الكتلة النقدية خلال الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثالث لعام 1994**

الوحدة : مليار دج

البيان	قروض الاصول الخارجية	نسبة التغير	قروض الحكومة	نسبة التغير	قروض الاقتصاد	نسبة التغير
السنة	60.4	208.16	468.53	-11.23	305.84	38.86
1994						

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي ، التقارير السنوية من 2003 الى 2012.

نلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع في قيمة الأصول الخارجية حيث بلغت 60.4 مليار دج أي بزيادة قدرها 208.16% في حين بلغت قروض الحكومة 468.53 مليار دج، فقد عرفت انخفاضا ملحوظا مقارنة بسنة 1993 حيث انخفضت بنسبة 11.22- % ، أما القروض المقدمة للاقتصاد في سنة 1994 حيث قدرت 305.84 مليار دج مقابل السنة السابقة بمبلغ 220.25 مليار دج وهذا نتيجة استمرار الخزينة في دفع ما عليها من ديون.

**ثالثا: اتفاق التمويل الموسع، ماي 1995-1998**

بعد زوال برنامج الاستقرار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق موسع في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي ويمتد هذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات وقد تحصلت الجزائر بموجبه على مساعدة قدرها 1.8 مليار دولار أمريكي.

تتمثل أهداف هذا الاتفاق في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- التحفيف من الاجراءات الجمركية والضريبية لاستمرار تحرير التجارة الخارجية، حيث سيتم تخفيض الرسوم الجمركية الى نسبة 50% كحد اقصى؛
- العمل على ارساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع احداث مكاتب للصرف ابتداء من 1996/01/01 والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية؛
- مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي خلال الفترة 1998/1994

<sup>1</sup> فريدة ملحق، مرجع سبق ذكره، ص 69.

والسماح للمشاركة الاجنبية بالاستثمار في البنوك الجزائرية؛

- احداث نمو اقتصادي يعادل النمو السكاني على الأقل؛
- التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي بحيث سينخفض العجز من 6.9% من الناتج الوطني في 1994 و 1995 إلى 2.2% من الناتج الوطني خلال 1997 و 1998؛

كما اتبعت السياسة النقدية اجراءات في هذا الاتفاق تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- الاعتماد على سياسة معدلات اعادة الخصم مع ادخال نظام المزايدة على القروض؛
- ادخال عمليات السوق المفتوحة؛
- الغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة؛
- اعتماد معدلات فائدة حقيقية موجبة مقاسة على أساس اتجاهات التضخم المقدرة للثلاثي الرابع لسنة 1995.

وما يمكن ملاحظته فيما يتعلق بنتائج هذا الاتفاق، الانخفاض الكبير لمعدلات التضخم، فبعد ما كانت 29.8% سنة 1998، وهذا دليل على الآثار الإيجابية لهذا الاتفاق على أهداف السياسة النقدية.

أما فيما يخص تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال هذا الاتفاق، فيمكن توضيحها من خلال الجدولين المواليين:

<sup>1</sup> خليفي فايزة، شفاقي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 87.

## الجدول رقم(08): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال اتفاق التمويل الموسع (1995-1998)

الوحدة: مليار دج

البيان السنوات	النقود القانونية	الودائع تحت الطلب	النقود M <sub>1</sub>	أشباه النقود	الكتلة النقدية M <sub>2</sub>	الناتج الوطني PIB	سيولة الاقتصاد M <sub>2</sub> /PIB
1995	249.76	269.3	519.1	280.45	799.56	2004.9	39.88
1996	290.88	304.6	589.1	325.95	915.05	2570.00	35.6
1997	337.62	333.9	671.57	409.94	1081.5	2771.3	39.02
1998	390.42	422.9	826.37	766.09	1592.46	2803.1	56.81

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2012.

الملاحظ من الجدول أن عرض النقود شهدت ارتفاعا منذ عام 1995 نتيجة ارتفاع النقود القانونية والودائع تحت الطلب حيث انتقلت من 519.1 مليار دج سنة 1995 إلى 826.37 مليار دج سنة 1998، أما تفسير النقود القانونية كانت تأخذ حصة كبيرة حيث أصبحت العملة في التداول أكبر من الودائع الجارية وهذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز المصرفي، ويمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز المصرفي من جهة أخرى في جلب السيولة، وقد سجل العرض النقدي M<sub>2</sub> خلال الفترة (1995-1998) تباطؤ في النمو باستثناء سنة 1998 لتنتقل من 799.56 مليار دج سنة 1995 إلى 1592.46 مليار دج سنة 1998، كما أن أشباه النقود أصبحت تمثل حصة من الكتلة النقدية ويرجع ذلك إلى زيادة معدلات الفائدة، واستقرار سعر صرف الدينار، أما الناتج الوطني فقد عرف هو الآخر ارتفاعا ملحوظا من سنة إلى أخرى وهو ما أدى إلى زيادة السيولة للاقتصاد.



**الجدول رقم (09): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال اتفاق التمويل الموسع (1995 - 1998).**

الوحدة:مليار دج

البيان السنوات	قروض الاقتصاد	نسبة التغيير	قروض الحكومة	نسبة التغيير	صافي الأصول الخارجية	نسبة التغيير
1995	565.64	84.94	401.58	-14.28	26.3	-56.46
1996	776.84	37.33	280.54	-30.14	133.9	109.13
1997	741.28	-4.48	423.65	51.01	350.3	161.84
1998	906.18	22.24	723.18	70.7	280.7	-17.4

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2012.

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب في قيمة الأصول الخارجية خلال الفترة 1995 - 1998 والتي انتقلت من 26.3 مليار دج الى 280.7 مليار دج، أما القروض الممنوحة للحكومة فقد انخفضت خلال المدة (1995 - 1996) مسجلة نسبة نمو سالبة بسبب سياسة تخفيض الدينار وما انجر عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار، غير أن القروض المقدمة للاقتصاد عرف ارتفاع مستمر طول فترة الاتفاق حيث بلغ الحد الأقصى لهذه القروض في سنة 1998 بمبلغ 906.18 مليار دج ويعود ذلك إلى السياسة المالية الصارمة واستمرار الخزينة في دفع ما عليها من ديون اتجاه الجهاز المصرفي خاصة ديون البنك المركزي.

**المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2010)**

تعتبر الفترة 2001 - 2010 هي مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطات النقدية سياسة نقدية توسعية من خلال انتهاج الدولة سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها ( في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 - 2009 إذ تعززت مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل ايجابي خلال هذه الفترة وقد قدر مبلغ لاستثمار فيه ب 9000 مليار دج.

**أولاً: برنامج الانعاش الاقتصادي (2001 - 2004)**

يعتبر هذا البرنامج أداة من أدوات السياسة الاقتصادية في الجزائر والمتمثلة في سياسة الانفاق العام والذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج من أجل دفع عجلة النمو في الجزائر. في حين يتمحور حول الأنشطة موجهة لدعم المؤسسات، و الأنشطة الانتاجية الفلاحية، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة، النقل والمنشآت، تحسين المستوى المعيشي، وطبقا لهذا البرنامج الحكومي فإنه يدفع الأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا. كما ترمي تلك الأنشطة الى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية فهي تتدرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص التوازن الداخلي<sup>1</sup>.

**ثانياً: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009)**

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي تكملة لبرنامج دعم الانعاش، حيث لا يوجد أي اختلاف بينهما في الجوهر الفكري، أما من حيث التنفيذ نجد وجود تشابه بين البرنامجين هو أن الهدف الرئيسي لبرنامج دعم النمو هو العمل على استدامة معدلات نمو مرتفعة تسمح بتحقيق انعاش حقيقي للاقتصادي، وفيما يخص الاختلاف فنجد أن المشاريع المسطرة والمسجلة في اطار برنامج الاقتصادي الذي كانت مشاريعه كلها مسبقة التحديد للمناطق التي يتم التنفيذ فيها<sup>2</sup>.

من خلال هذان البرنامجان نجد أن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي مكمل لبرنامج دعم النمو الاقتصادي، وبالتالي نجد أن سنة 2009 تميزت بتدعيم الاطار التنظيمي المتضمن وسائل ادارة السياسة، حيث أصدر مجلس النقد والقرض العام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها بوضع على وجه الخصوص عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية وقد تضمن هذا النظام بشكل خاص<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> بلحجار ريمية، ربيع سليمة، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند اولحاج، البويرة، 2014، ص 77.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 78.

<sup>3</sup> خليفي فايزة، شنافي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 69.

- عمليات السياسة النقدية وبشكل خاص العمليات التي يكون بنك الجزائر مدعو للقيام بها في السوق النقدية؛
  - إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية التي تم تحصيلها، والتي تتمثل في اجراءات المناقصة الدورية المسماة "العادية" وتلك المتعلقة بالمناقصات السريعة او عن طريق العمليات الثنائية؛
  - اجراءات حركة الاموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية التي تم حصرها عبر نظام الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعملة قيد التشغيل منذ فيفري 2006.
- تتمثل أهم نقاط تكيف السياسة النقدية في الجزائر على أثر تجاربها السابقة مع برامج الاصلاح المالي فيما يلي<sup>1</sup>:

- غياب سياسة السوق المفتوحة مما يدل على ضعف السوق ما بين البنوك؛
- التحكم في معدلات التضخم، حيث شهدت انخفاضا ملحوظا في السنوات الأخيرة؛
- التخلي على أداة انتقائية القروض لصالح المشروعات العامة والتخلي عن فكرة تمويل القطاع العام فقط، بحيث أصبح الجهاز المصرفي الوطني يمول القطاع الخاص بشكل كبير.

### الجدول رقم (10) : تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة (2000 - 2009)

الوحدة: مليار دج

البيان السنوات	نقود القانونية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M <sub>1</sub>	أشباه النقود	الكتلة النقدية M <sub>2</sub>	الناتج الوطني	سيولة الاقتصاد M <sub>2</sub> /PIB
2000	484.52	563.7	1048.18	974.35	2022.5	4123.5	49.04
2001	577.15	661.3	1238.5	1235.5	2473.5	4257.00	58.1
2002	664.68	751.6	1416.34	1485.2	2901.53	4541.90	63.88
2003	781.40	849.0	1630.38	1724.04	3354.42	5266.82	63.68
2004	874.34	1291.3	2160.6	1577.50	3644.3	6127.5	61

<sup>1</sup> رمضان محمد، الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي وقضايا الاصلاح الاقتصادي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 1، جامعة مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية، جوان 2001، ص 42.

55	7564.6	4157.6	1636.20	2421.4	1516.5	921.00	2005
58	8512.2	4933.7	1766.1	3167.6	2096.4	1081.4	2006
63.7	9408.3	5994.6	1761	4233.6	2949.1	1284.5	2007
63	11042.8	6955.9	1991	4964.9	3424.9	1540	2008
71.5	10034.3	7173.1	2228.9	4944.2	3114.8	1829.4	2009

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقارير السنوية من 2003 الى 2012.

الملاحظ من الجدول أن عرض النقود **M1** شهدت ارتفاعا متواصلا خلال الفترة المدروسة، حيث يبلغ 1048.18 مليار دج سنة 2000 ليواصل ارتفاعه إلى 4944.2 سنة 2009، أما بالنسبة للعرض النقدي **M2** عاد للنمو الجديد سنة 2002، وهذا راجع إلى تحسن أسعار النفط، كما انتقلت من 2022.5 مليار دج سنة 2000 إلى 7173.1 مليار دج سنة 2009 ويعود هذا الارتفاع الى سببين هما:

- الزيادة في الارصدة النقدية الصافية الخارجية والتي تعكس بدورها ارتفاع احتياطي الصرف؛
- الانطلاق في تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية المتعلق بالانعاش الاقتصادي الذي أقره في سنة 2001.

والملاحظ أيضا ارتفاع في قيمة أشباه النقود منذ سنة 2000 حيث قدرت 974.35 مليار دج لتصل 1766.1 مليار دج و 1761 مليار دج سنتي 2007 و 2008 على التوالي، وتعود للارتفاع سنة 2009، أما فيما يخص سيولة الاقتصاد ف لوحظ وجود تذبذب في قيمته خلال سنة 2000 حيث بلغ نسبة 49.04% ليصل الى 71.5% عام 2009، مما يدل على أن المتعاملين انتهجوا سلوكا جديدا اتجاه السياسة النقدية، ويمكن القول أن البنك المركزي استطاع التحكم في الكتلة النقدية .

## الجدول رقم (11): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2009)

الوحدة : مليار دج

السنة	البيان	قروض الاقتصاد	نسبة التغير	قروض الحكومة	نسبة التغير	صافي الأصول الخارجية	نسبة التغير
2000		993.7	-	677.5	-	775.9	-
2001		1078.4	8.52	569.7	-15.9	1310.8	68.94
2002		1266.8	17.5	578.6	-1.67	1755.7	33.94
2003		1380.2	9.00	423.4	-26.83	2342.6	33.42
2004		1535	11.2	-20.6	-104.8	3119.2	33.15
2005		1779.8	15.9	-933.2	-44.30	4179.7	33.98
2006		1905.4	7.1	-1304.1	-29.7	5515	31.95
2007		2205.2	15.7	-2193.4	-67.41	7415.5	34.22
2008		2615.5	18.6	-3627.3	-65.4	10246.9	38.18
2009		3086.5	18	-3488.9	-3.81	10885.7	6.23

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقارير السنوية 2003-2012،

يوضح الجدول أعلاه خلال الفترة 2000-2009 أن القروض المقدمة للاقتصاد في تزايد مستمر، والسبب هو دخول الجزائر إلى برنامج الانعاش الاقتصادي والدخول في برنامج دعم النمو الاقتصادي، أما فيما يخص قروض المقدمة للحكومة خلال 2001-2003 فهي متذبذبة، حيث قدرت سنة 2001 بمبلغ 569.7 مليار دج لتحقيق 423.4 مليار دج وابتداء من الفترة 2004-2007 فقد حققت قيم سالبة، وهذا راجع إلى انخفاض تدريجي لمديونية الخزينة العمومية<sup>1</sup>.

أما فيما يخص صافي الأصول الخارجية فقد عرفت زيادة معتبرة في قيمة الأرصدة النقدية من 775.9 مليار دج سنة 2000 إلى 2342.6 مليار دج سنة 2003، وتفسير ذلك يعود إلى التحسن في

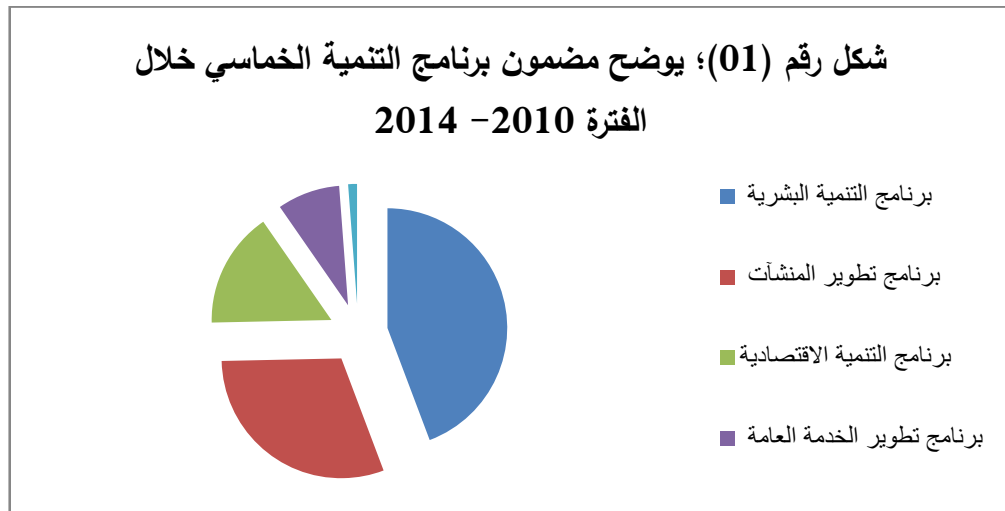
<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008.

احتياطي الصرف نتيجة التحسن المستمر في اسعار البترول الذي أدى الى زيادة صافي الاصول الخارجية الاجنبية التي عرفت تصاعدا مستمرا كما هو موضح في الجدول السابق.

### المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2010 - 2013)

مرت السياسة النقدية بوتيرة متقلبة تميزت بالتوسع تارة والنقلص تارة أخرى مما يعرضها لعدم الاستقرار المالي حيث قامت بتبني برنامج التنمية الخماسي الممتد من 2010 إلى 2014، إذ يعتبر امتداد لبرنامج دعم الانعاش والنمو الاقتصادي، فهو برنامج متوسط الأجل ، حيث رصد لتمويله غلafa ماليا ضخما عن سابقه إذ قدر ب 21241 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار، وذلك يرجع إلى الإرادة القوية التي تجذو بها الدولة الجزائرية من أجل الاستفادة من المداخيل المعتبرة للبترول، والتي تصل حوالي 55 مليار دولار سنويا، من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يشمل مضمونه على خمسة محاور رئيسية<sup>1</sup>، كما يظهر في الشكل التالي:

#### الشكل رقم (01): يوضح مضمون برنامج التنمية الخماسي من خلال الفترة 2010 - 2014



المصدر: موساوي وردة، عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية 2013، ص 121.

<sup>1</sup> موساوي وردة، عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية 2013، ص 121.

يتضح من خلال الشكل أن الدولة تولي أهمية كبيرة لبرنامج التنمية البشرية، إذ خصصت له مقدار 6447 مليار دج لتطوير المنشآت القاعدية، في حين خصصت لبرنامج تطوير الخدمة العامة والتكنولوجيات الجديدة للإتصال ما نسبته 8.48%، 1.18% على التوالي من إجمالي مخصصات برنامج التنمية الخماسي والملاحظ من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج التنمية الخماسي، هو عودة السياسة المالية بقوة لتكون لها الأفضلية على السياسة النقدية ابتداءً من تطبيق البرنامج، وحتى السياسة النقدية بعدما كانت انكماشية خلال فترة التسعينات، أصبحت توسعية لضمان تحقيق أهداف البرنامج، كان هذا احد أسباب تغيير القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض واستبداله بالأمر 01-01 والأمر 03-11 والأمر 10-04.

### الجدول رقم (12): تطور الكتلة النقدية و مكوناتها خلال الفترة (2010 - 2013)

الوحدة : مليار دج

البيان السنوات	النقود القانونية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M <sub>1</sub>	أشباه النقود	الكتلة النقدية M <sub>2</sub>	الناتج الوطني PIB	سيولة الاقتصاد M <sub>2</sub> /PIB
2010	2098.6	3657.8	5756.4	2524.3	8280.7	12049.5	68.7
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	14384.8	69
2012	2997.2	4776.34	7681.86	3329.8	11067.6	16160	68.48
2013	3247.64	2005.21	8252.85	3692.96	11945.81	19089.4	62.57

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقارير السنوية من 2003 الى 2012.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن عرض النقود M<sub>1</sub> تواصل في الارتفاع خلال الفترة المدروسة حيث كان يبلغ 5756.4 مليار دج سنة 2010 ليستمر في الارتفاع ليصل إلى سنة 2013 8252.85 مليار دج وذلك نتيجة ارتفاع لحجم ودائع تحت الطلب. ونفس الشيء بالنسبة لعرض النقود M<sub>2</sub> بالرغم من تراجع في قيمة الودائع، كما لوحظ أيضا ارتفاع مستمر في قيمة أشباه النقود حيث قدرت سنة 2010 بمبلغ 2524.3 مليار دج وصولا إلى 3692.96 مليار دج سنة 2013.

## الجدول رقم(13): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2010 - 2013)

الوحدة : مليار دج

البيان السنة	قروض للاقتصاد	نسبة التغير	قروض للحكومة	نسبة التغير	صافي اصول الخارجية	نسبة التغير
2010	3268.1	05.88	-3392.9	-2.75	11996.5	10.2
2011	3726.51	14.02	-3406.6	-0.40	13922.41	16.05
2012	4297.46	15.32	-3289.7	-3.43	14940.4	7.31
2013	5154.24	16.62	-3216.4	-2.28	15218.16	1.82

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية من 2003 الى 2012

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن صافي الأصول الخارجية في تزايد مستمر خلال 2010 و 2011 بحيث قدر بمبلغ 11996.5 مليار دج، 13922.41 مليار دج على التوالي، و بمعدل 10.20% و 16.05% على التوالي، ثم ينخفض خلال السنوات الموالية بسبب ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد نتيجة الدعم المالي المقدم من قبل الدولة لتحفيز القروض المتوسطة الأجل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما ساهم في ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات<sup>1</sup>، واستمرار انخفاض في قروض الحكومة بالقيم السالبة وذلك لنفس الأسباب.

## المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية

يستعمل بنك الجزائر مجموعة من أدوات السياسة النقدية للوصول او تحقيق مجموع من الاهداف الاقتصادية، وذلك انطلاقا من التحكم في المعروض النقدي، وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث مع القاء الضوء على الفترة المحددة ولذلك جاء عنوان المطلب الاول بأهداف السياسة النقدية في الجزائر والمبحث الثاني خصص لأدوات السياسة النقدية في الجزائر، وأخيرا نستعرض المعروض النقدي للفترة (2000-2013).

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2012-2013 ، ص 184.



**المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر**

سنناقش في هذا الموضوع أهداف السياسة النقدية في الجزائر، ومدى تحققها خلال فترة التسعينات، ونظرا للاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فإن السياسة النقدية تعتبر أداة هامة بيد السلطات لتحقيق استقرار الاسعار، تحقيق النمو، وتوازن في ميزان المدفوعات.

وهذا ما سنبيته تباعا:

**أولا: استقرار الأسعار**

يعتبر هدف استقرار الاسعار من أهم أهداف السياسة النقدية في الجزائر لأن البنك المركزي أعطى أولوية لهذا الهدف من خلال التقارير السنوية التالية:

**الجدول رقم (14): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2013)**

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التضخم	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3

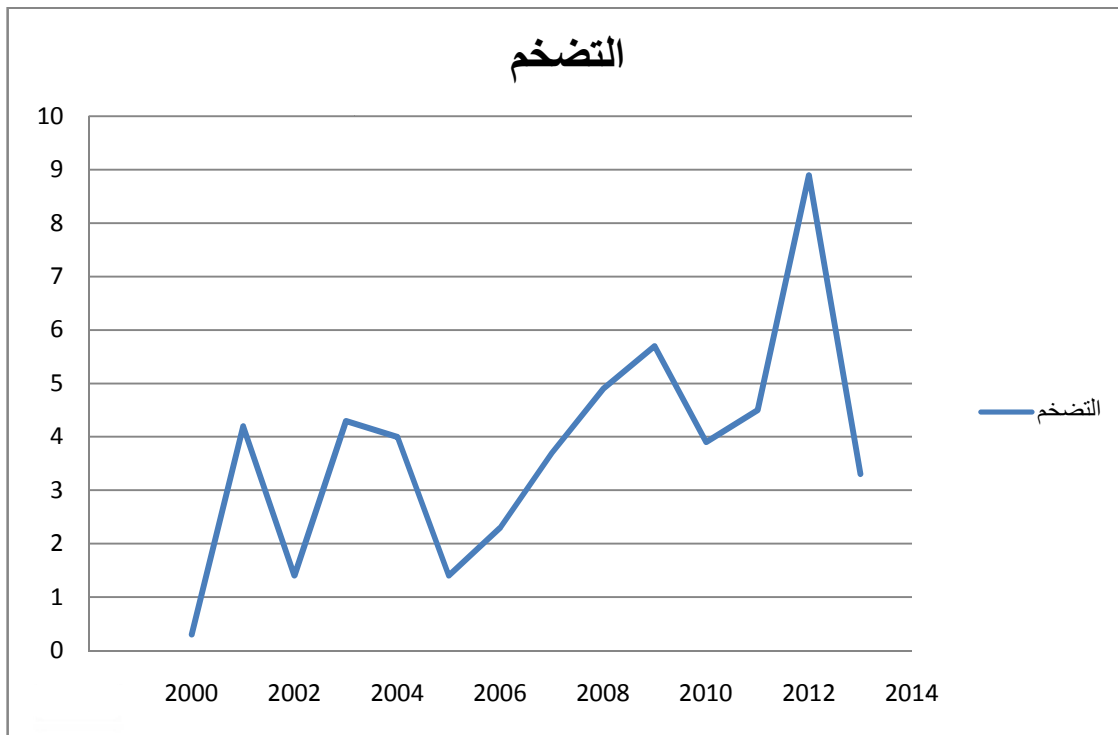
المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقارير السنوية 2003-2012.

نلاحظ بوضوح أن معدلات التضخم خلال هذه العشرية سجلت مستويات منخفضة مقارنة مع عشرية التسعينات إلا أن تطورها كان متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، حيث عرفت الجزائر أدنى مستوى لمعدل التضخم ولأول مرة سنة 2000 بمعدل 0.3% ويرجع ذلك أصلا إلى الاجراءات المتشددة التي اتخذتها الحكومة، إلا أن معدل التضخم عرف ارتفاعا ملحوظا سنة 2001 ليصل الى 4.2% ليميل نحو الانخفاض خلال سنتي (2002 - 2003) في ظل ظروف اقتصادية جديدة، وهذا راجع لضعف فائض في السيولة المصرفية، وقد استطاع البنك التحكم في هذا المشكل باستعمال أداة استرجاع السيولة، وعلى الرغم من ذلك ظل معدل التضخم مرتفعا في سنتي 2008، 2009، وهذا راجع لارتفاع معدلات التضخم المستورد نتيجة للأزمة المالية في حين نلاحظ تذبذب خلال سنتي 2010، 2011، حيث بلغ معدل التضخم نسبة 3.9%

و4.5% على التوالي ليرتفع بنسبة كبيرة سنة 2012 حيث بلغ 8.9%، وهذا راجع لزيادة المعروض النقدي بسبب الارتفاع في النفقات العمومية (زيادة الأجور وزيادة التشغيل) بهدف ضمان السلم الاجتماعي، وفي الآونة الأخيرة فإن معدل التضخم في حدود 3.3%، وتعود هذه النتائج الى وجود سيولة مفرطة في السوق النقدية.

### الشكل رقم(02): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07

### ثانيا: تحقيق توازن ميزان المدفوعات

يقصد بتوازن ميزان المدفوعات توازن الميزان الخارجي، إذ يعكس المعادلات الاقتصادية بين الدول المرتبطة بالصادرات والواردات السلعية والخدماتية، وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، ومن هنا كان ملزم على هذه الدول معرفة الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه العمليات بغرض إحداث السيولة لميزان المدفوعات أو زيادة على الحقوق وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

كما يعتبر هذا الهدف من الأهداف التي نص عليها قانوني رقم 09-10 والأمر رقم 03-11 ، وبعد بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين في ميزان المدفوعات لفترة 2000-2013 ، والجدول التالي يوضح تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة (2000-2013).

### الجدول رقم (15): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)

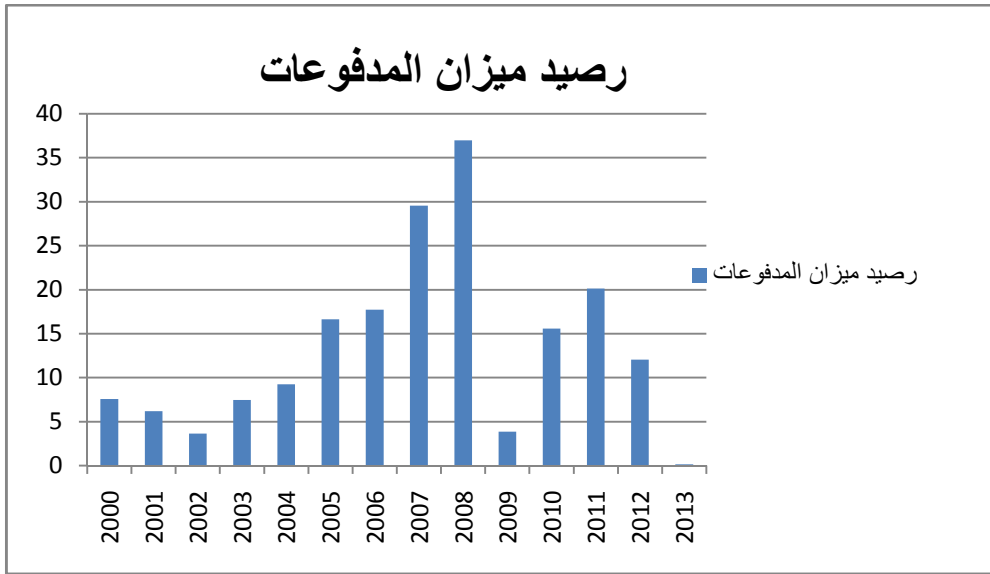
الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.95	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14	12.05	0.13

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنوات 2010-2014.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل فائضا منذ سنة 2000 ليلغ ذروته سنة 2008 حيث بلغ 36.99 مليار دولار ، هذا دليل على فعالية البرامج التي طبقتها الجزائر خلال هذه الفترة، في حين تراجع هذا الفائض سنة 2009 وأصبح يقدر بنسبة 3.86 مليار دولار بسبب الأزمة المالية وتراجع أسعار البترول ، ثم بدأ في تحسن بعد ذلك ليلغ سنة 2010 فائض في ميزان المدفوعات 15.58 مليار دولار، ثم بدأ في الارتفاع سنة 2011 حيث قدر بنسبة 20.14 مليار دولار ليعود الانخفاض مرة أخرى سنة 2013 ليصل الى 0.13 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار البترول.

الشكل رقم(03): تطور رصيد المدفوعات في الجزائر (2000 - 2013).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ثالثا: هدف التشغيل

إن هدف التشغيل يعتبر أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية، حيث يرتبط ارتباطا وطيدا بهدف النمو الاقتصادي لذلك نخذ عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس سلبا على الهدف الأول، مما يجعل السياسة النقدية عبئا آخر على عاتقها من خلال تزايد معدلات البطالة.

الجدول رقم (16): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2013).

الوحدة : نسبة مئوية

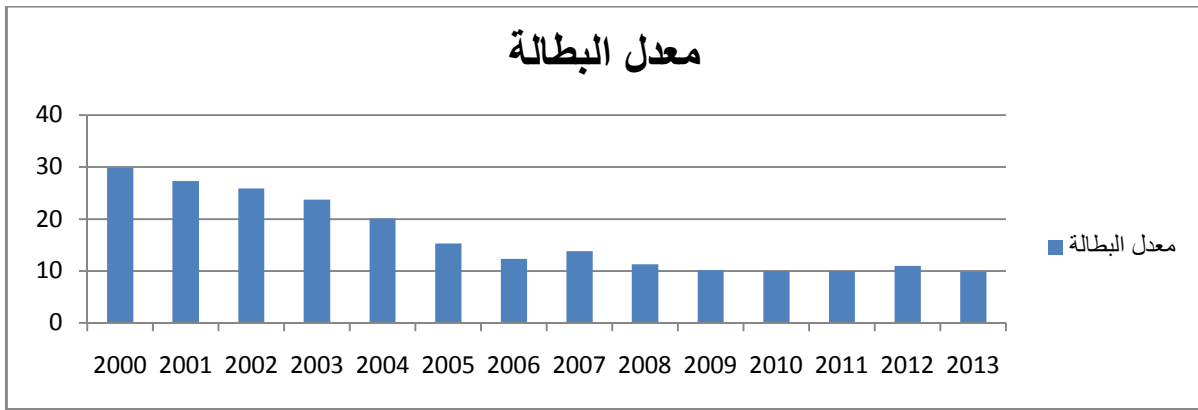
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة	29.8	27.3	25.9	23.7	20.1	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2007، طبع في نوفمبر 2008، ص262.

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2013، طبع في أبريل 2014، ص218.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في معدل البطالة سنة 2000، حيث قدرت بنسبة 29.8% وهذا الارتفاع عائد إلى السياسة الانكماشية المتبعة مما ينعكس سلبا على الطلب الكلي والاستثمار والعمالة، الى جانب وجود تفاوت بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي، وتبقى هذه السياسة متبعة (2001-2003) هذا دليل على أن هذه السياسة لم توفق في تحقيق أهدافها المرجوة، وهذا راجع الى عدم توفر المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم تشجيع الاستثمار الخاص، ثم بدأ هذا المعدل في الانخفاض سنة 2012 وهذا راجع الى اعتماد الدولة على برامج اقتصادية تهدف الى تحسين مستوى المعيشة وزيادة مناصب الشغل.

الشكل رقم(04): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2013).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

#### رابعا: تحقيق النمو الاقتصادي

باعتبار أن معدل النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، فقد عرفت الفترة (2002-2004) نمو منتظم للاقتصاد وذلك بسبب قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 8.8%، و 5.8%، و 17.5% وذلك للسنوات 2002، 2003، و 2004، كما سيعمل النمو خارج المحروقات تقدما نسبته 6.2% في المتوسط لنفس الفترة، وقد برزت الصفة الأساسية لهذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والاشغال العمومية. ولكن يبقى قطاع المحروقات هو الحلقة الاولى للنمو الاقتصادي، ومن احصائيات 2006 فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي الى 2% في حين ارتفعت درجة المساهمة في قطاعات خارج المحروقات

ارتفاعا ملحوظا خاصة قطاعي البناء والاشغال العمومية، كذلك قطاع الصناعة الذي نمت بـ 4.4% سنة 2008 مقابل 0.8% سنة 2007<sup>1</sup>، في حين بدأت معدلات النمو في التذبذب سنة 2009 الى 2.4%.

ونلاحظ انخفاض نسبي في معدل النمو الاقتصادي الى أن وصل سنة 2013 الى 2.7% والذي سببه تراجع مستويات النفط في الجزائر.

وبالرغم من هذا كله فقد استمر انخفاض الانتاج في قطاع الصناعات التحويلية لاسباب من بينها تحرير الواردات، وهو ما أدى الى المنافسة الاجنبية للمنتجات الجزائرية بالاضافة الى تأثير السياسات الاقتصادية الكلية التي حفظت الطلب المحلي.

ويبقى هذا النمو في الناتج المحلي الاجمالي غير كاف للتخفيف من حدة البطالة وزيادة الصادرات لكسب عملات جديدة لزيادة احتياطات الصرف وعودة الثقة في العملة الوطنية، الامر الذي سيرفع من قوتها الشرائية.

وهكذا ينخفض دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي نظرا لعدة عوامل أخرى مهمة تتحكم في عملية النمو الاقتصادي من بينها الصدمات والتقلبات الداخلية والخارجية<sup>2</sup>، والجدول التالي يوضح تطور النمو الاقتصادي من 1995-2000.

#### الجدول رقم (17): تطور معدل الناتج الاجمالي بالأسعار الثابتة

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	1995	1998	1999	2000
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة	3.8	5.1	3.3	3.8

المصدر: التقرير العربي الموحد صندوق النقد العربي ، سبتمبر، 2000، ص15.

<sup>1</sup> اكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 181.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2000)، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004.

نلاحظ من خلال الجدول أن نمو الناتج المحلي الاجمالي مرتبط بتحسين أسعار النفط وليس نشاطات أخرى في قطاعات اقتصادية.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

نتناول في هذا المطلب أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر لضبط المعروض النقدي، كما نعلم بأن السلطات النقدية وضعت دعائم تطبيقها عام 1994، ولتفادي عجز الأدوات غير المباشرة المتمثلة أساسا في سعر إعادة الخصم، وسياسة الاحتياط الاجباري، وعمليات السوق المفتوحة، استحدث بنك الجزائر أدوات جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية، وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل فيما يلي:

#### أولاً: معدل إعادة الخصم

يعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير على مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، إذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض، بتطبيق معدل إعادة الخصم في كل قطاع، ولكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التجديد الموحد لمعدل إعادة الخصم، والذي يتم تغييره كل شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بوضع كفاءات وشروط تحديده، في بداية كل سنة يقدر بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية لبلوغ الهدف النهائي، في بداية كل ثلاث يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم<sup>1</sup>.

#### الجدول رقم(18): معدلات إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2013)

المعدل (%)	الى غاية	ابتداء
7.5	2000/10/21	2000/01/27
6.5	2002/01/19	2000/10/22
5.5	2003/05/31	2002/10/20
4.5	2004/03/06	2003/06/01
4	إلى يومنا هذا	2004/03/07

المصدر: بنك الجزائر، النشر الاحصائية الثلاثية، رقم 21، مارس 2013، ص 19.

<sup>1</sup> وليد عمران، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، تخصص مالية التأمينات وتسيير مخاطر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص 96.

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي، حيث كان في سنة 2000 يقدر بنسبة 7.5% لينخفض الى 6.5% سنة 2002، وذلك بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر، وقد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية، ونفس الشيء حدث في سنتي (2003-2004) حيث انخفض معدل إعادة الخصم إلى 4.5% و 4% على التوالي، ويعبر هذا المؤشر عن التحسن في مستويات التضخم، وانعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، والتي أصبحت لا تلجأ إليه البنوك منذ سنة 2002، بسبب السيولة الزائدة التي أصبحت تتوفر لديها، وهذا دليل على فعالية هذه الأداة.

### ثانياً: الاحتياطي الاجباري

إن الاحتياطات تطبق على مجموع الودائع بالدينار مهما كانت طبيعتها ( ودايع تحت الطلب، ودايع لأجل، دفاقر الاحتياط، سندات الصندوق...)، البنوك والمؤسسات المالية.

وقد تم تطبيق هذه الأداة واستعملت لأول مرة سنة 1994 بنص المادة 93 من قانون النقد والقرض 90-10 من خلال التعليمية 16-94 والتي تلزم البنوك والمؤسسات المالية بتشكيل مبلغ أدنى من الاحتياطات الإجبارية في شكل ودايع لدى بنك الجزائر حسب الظروف الاقتصادية السائدة، أي استخدامها للحد من التضخم أو مكافحة الانكماش، والجدول الموالي يوضح تطورات الاحتياطي الإلزامي للفترة المختارة.

### الجدول رقم(19): تطورات الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الاحتياطي الاجباري	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8	9	9	11	12

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 21، مرجع سبق ذكره، ص19.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه الأداة دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من 2001، حيث كانت نسبتها في هذه السنة 3%، وانتقل معدلها الى 4.25%، 6.25%، 6.5% في السنوات 2002،

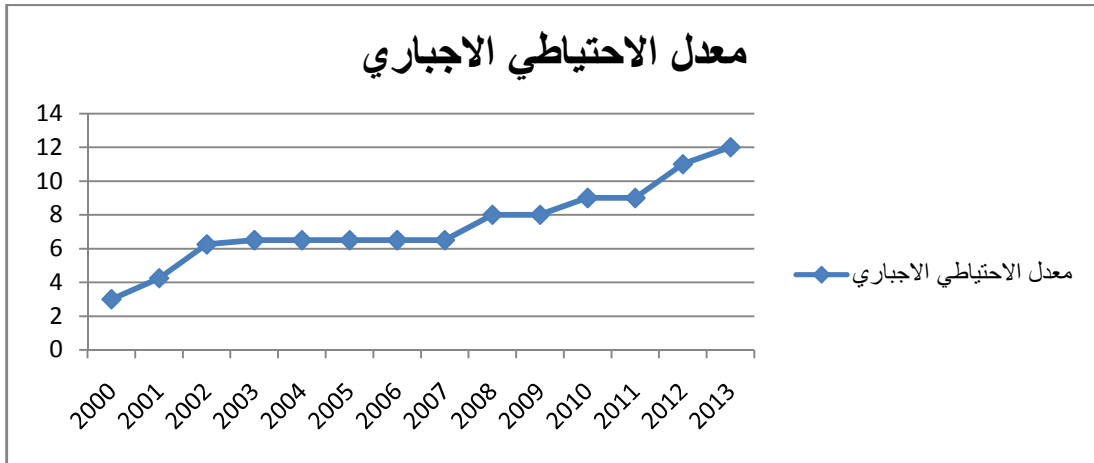


2003، 2004 على التوالي<sup>1</sup>، في حين بقيت هذه النسبة الأخيرة ثابتة في السنوات الثلاث الموالية، وذلك إلى غاية 2007، حيث ارتفعت هذه النسبة من 6.5% إلى 8% بموجب التعليم رقم (07-13) المتعلقة بنظام الاحتياطي الاجباري، وذلك بهدف تقليص فائض السيولة<sup>2</sup>.

أما سنة 2013 فقد تم رفع معدل تكوين الاحتياطيات الاجبارية الدنيا في ماي 2013 إلى 12%، بعد رفعه قبل ذلك من 9% سنة 2010 إلى 11% سنة 2012، بهدف تعزيز أدوات السياسة النقدية وهذا ما أدى إلى تعزيز فعالية السياسة النقدية في الامتصاص الفعلي لفائض السيولة في السوق النقدية.

تساهم هذه الأداة بشكل فعال في امتصاص الفائض من السيولة، بحيث يمثل حجم الاحتياطيات الالزامية بين 18% و 20% من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر<sup>3</sup>.

الشكل رقم (05): تطور معدل الاحتياطي الاجباري خلال الفترة (2000 - 2013)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2005، طبع في أبريل 2006، ص 175.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2007، طبع في نوفمبر 2008، ص 162.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2013، طبع في نوفمبر 2014، ص 163.

### ثالثا: عمليات السوق المفتوحة

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية، والتي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض، وقد حدد القانون 90-10 القيمة الاجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات، بشرط لا يتجاوز سقف 20% من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقروض، رغم فعالية هذه الأداة، غير أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1993، وشملت مبلغا يقدر ب 4 ملايين دج بمعدل فائدة 14.94% منذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناس السيولة الفائضة<sup>1</sup>، مما جعل هذه الأداة غير فعالة في امتناس السيولة.

### رابعا: أداة استرجاع السيولة بالمناقصة

تعتبر أداة استرجاع السيولة بالمناقصة إحدى التقنيات التي قام بنك الجزائر بإدراجها كأداة جديدة لسحب فائض السيولة في أبريل 2002، وتعتمد هذه الآلية على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية أن تضع اختيارا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لسبعة أيام أو لثلاثة أشهر، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر، وما يميز هذه الأداة أنها أكثر مرونة من الاحتياطات الاجبارية، حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم، وليست اجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك امكانية تسيير سيولته، وقد ساهمت هذه الأداة في امتناس كمية هائلة من السيولة النقدية الفائضة<sup>2</sup>. وبالتالي سمحت بمراقبة سحب فائض من السيولة، والتي قدرت ب 100 مليار دج سنة 2002، 250 مليار دج سنة 2003 بعد انخفاض نسبة استرجاع السيولة من 2.5% إلى 1.75% في سنة 2003، ثم 0.75% سنة 2004، حيث تم سحب 400 مليار دج باسم السيولة

<sup>1</sup> بشرى جبار، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي (حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013، ص 70، 71.

<sup>2</sup> رابح فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000 - 2011)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 21 - 22، شتاء-ربيع 2013، ص ص 200، 201.

المسترجعة، ثم 450 مليار دج سنة 2005، ليستقر عند هذا المبلغ حتى نهاية 2006، ومقابل هذا فإن بنك الجزائر لم يحدث تغيير على نسبة الفائدة على السيولة المسترجعة في سنتي 2005، 2006 والمقدرة ب 1.25%<sup>1</sup>، ثم ارتفعت نسبة استرجاع السيولة في المجموع إلى 1100 مليار دج، والتي بقيت ثابتة إلى نهاية 2009، حيث ارتفعت نسبة السيولة المسترجعة بفضل ارتفاع نسبة الفائدة من 1.25% سنة 2006 إلى 1.75% في نهاية 2007، وهذا حافز يشجع البنوك على وضع الفوائض لدى بنك الجزائر، أما بالنسبة لنسبة استرجاع السيولة ل 3 أشهر انخفضت من 81.7% إلى 23% سنة 2007، ثم ارتفعت إلى 25% نهاية 2008 أي انخفض مبلغ السيولة المسترجعة ل 3 أشهر من 367.65 مليار دج إلى 247.8 و 175 مليار دج سنتي 2007 و 2008 على الترتيب، وبالتالي هذا يحفز البنوك على وضع الفوائض لدى بنك الجزائر لمدة 3 أشهر<sup>2</sup>.

واصل البنك امتصاص فائض السيولة من خلال استرجاع السيولة لسبعة أيام وثلاثة أشهر بإجمالي قدره 1100 مليار دج خلال سنة 2011<sup>3</sup>، وفي نهاية ديسمبر 2013 تم امتصاص فائض السيولة بشكل فعال بواسطة استرجاع السيولة 1350 مليار دج، وبالتالي تعتبر أداة استرجاع السيولة بالمناقصة عنصر التنظيم الأكثر فعالية خلال السنوات الأخيرة، وسمحت لبنك الجزائر بتوظيف موارد للتحكم أفضل في المعروض النقدي، وقد استخدمت هذه الاداة بشكل كثيف ودائم، وكأداة تنظيم لمساندة أداة الاحتياطي الاجباري و أداة اعادة الخصم.

#### خامسا: مزادات القروض باعلان العروض

تم استخدام هذه الأداة في ماي 1995 بهدف توفير السيولة في الاقتصاد، وأحدثت هذه الأداة لتحل محل معدل إعادة الخصم باعتباره أداة رئيسية لتحصيل السيولة، وهي تمثل عملية شراء بنك الجزائر لسندات عمومية أو خاصة، وطبقا لهذا النظام يقوم بنك الجزائر بالإعلان عن سعر أدنى قبل المزاد، وتتقدم بعد ذلك البنوك والمؤسسات المالية بإعطاء أسعار الفائدة وحجم الائتمان، وكانت في البداية تعقد كل 06 أسابيع ومنه عام 1996 أصبحت كل 03 أسابيع، نظرا لفعاليتها في إعادة التمويل في السوق النقدية، وتتم هذه المناقصات عن طريق الفاكس.

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2005، مرجع سبق ذكره، ص 177.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2009، طبع في أكتوبر 2010، ص 148.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2005، مرجع سبق ذكره، ص 179.

وقد عرف السعر المرجعي الذي يحدده بنك الجزائر تراجع من 5.25% إلى 4.25% سنة 2005، حيث استقر لمدة 3 سنوات عند المعدل 8.25% أي في السنوات 2000، 2001، 2002 وانخفض سنة 2005 إلى 4.25% بعدما كان 4.5% سنة 2004<sup>1</sup>، مع العلم أن هذه الأداة لم تستخدم منذ سنة 2005، نظرا للموجودات التي تبدل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة.

#### سادسا: عمليات الأمانة

هي عمليات مضمونة تعتمد على تسليم أو التنازل مؤقتا عن سندات مقابل دين، أي قروض ممنوحة لمدة معينة منذ يوم إجراء العملية، وتكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض، وعند انقضاء أجل القرض يرجع البنك المقرض السندات للمقرض، حيث أنه لم يتم استعمال عمليات الأمانة إلا في شكل ضخ للسيولة رغم أنها ذات اتجاهين، ولذلك عرف النظام المصرفي فائضا في السيولة فهي لم تستخدم<sup>2</sup>.  
تستخدم<sup>3</sup>.

#### سابعا: تسهيلات الودائع المغلة للفائدة

أنشئت هذه الأداة في أوت 2005، جاء تطبيق هذه الاداة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، والتي تسمح للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر في شكل عملية تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك للبنك الجزائري، وتستحق فائدة تحسب على أساس فترة الاستحقاق ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر، تتمح هذه الوسيلة للبنوك مرونة واسعة في مجال تسيير الخزينة في المدى القصير<sup>4</sup>.

تساهم هذه الأداة في امتصاص فائض السيولة بنسبة تزيد عن 40% من اجمالي فائض السيولة، بلغت هذه التسهيلات قيمة 49.7 مليار دج في نهاية 2005، ثم ارتفعت قيمتها لتصل إلى 456.7 مليار دج سنة 2006، حيث أن قيمة تسهيلات الودائع تجاوزت قيمة استرجاع السيولة بالمناقصة التي بلغت 450 مليار دج في نفس السنة<sup>5</sup>، كما انتقلت فوائض البنوك الموظفة في هذه التسهيلات من 483.11 مليار دج نهاية ديسمبر 2007 إلى 1031.75 مليار دج نهاية جوان 2008 لتصل إلى 1400.4 مليار دج نهاية

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2005، مرجع سبق ذكره، ص 179.

<sup>2</sup> وليد عمران، مرجع سبق ذكره، ص 102.

<sup>3</sup> وليد عمران، مرجع سبق ذكره، ص 102.

<sup>4</sup> التعليم رقم (04-05) المؤرخة في جوان 2005، المتعلقة بأداة تسهيلات الودائع.

<sup>5</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2005، طبع في أبريل 2006، ص ص 143، 144.

ديسمبر 2008، وقد بقيت تسهيلة الودائع المغلة للفائدة أداة نشطة للسياسة النقدية على مدار سنة 2012، مما يتماشى مع طبيعة السيولة بعد تقلصها بسبب الصدمة الخارجية، بحيث تقدر الحصة النسبية لهذه الاداة بنسبة 38.3% في ديسمبر 2012، مقابل 29.2% نهاية<sup>1</sup> 2012، ثم استقرت تسهيلات الودائع الى متوسط السنوي بلغ 461 مليار دج في 2013 مقابل 834


<sup>1</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 199.

## خلاصة الفصل

في هذا الفصل تطرقنا الى دراسة لأثر السياسة النقدية على ضبط المعروض النقدي وذلك من خلال التعرف على تكوين النظام المصرفي الجزائري على رأسه البنك الجزائري، كما شهدت هذه الأخيرة عدة اصلاحات اهمها قانون النقد والقرض 1990، بالإضافة الى التعديلات التي تبعتها خاصة في مجال السياسة النقدية وإبراز ادواتها و أهدافها.

أما عن مسار هذه الأخيرة، فيمكن القول أنه قبل صدور قانون النقد والقرض لم تكن معالم السياسة النقدية واضحة في الجزائر غير أنه بعد سنة 1990 وضحت معالم السياسة النقدية بشكل أفضل وبالتالي فقد نجحت في تحقيق اهدافها المسطرة.

وقد اعتمدت الجزائر خلال الالفيه ادوات غير مباشرة لتكون اكثر فعالية لتحقيق اهدافها، ويمكننا القول بأنها نجحت في امتصاص السيولة الفائضة التي عرفتها خلال هذه الفترة وبذلك تكون قد حققت الاستقرار النقدي، ولكن تبقى الجزائر تعاني من تبعيتها لقطاع المحروقات وعدم إدراكها لأهدافها الاجتماعية.



الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع نستنتج بأن السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات، وعليه تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول انطلاقاً من فرضيات، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للسياسة النقدية، وعبر مباحثه تمكنا من التحليل النظري من خلال التعرف على ماهيتها، أدواتها، أهم قنواتها، وبالتالي استنتجنا أنه بالرغم من اختلاف مفاهيمها، إلا أنها تمثل مجموعة من الأعمال التي يقوم بها المصرف للتأثير على حجم المعروض النقدي، حيث كان من الضروري استعراض أهم العناصر الخاصة بالسياسة النقدية، ثم تطرقنا إلى أدوات السياسة النقدية المتمثلة في الأدوات الكمية وأخرى كيفية، فالأولى تنحصر في معدل الخصم، عمليات السوق المفتوحة، و سياسة الاحتياطي الإجباري، أما الثانية فتتمثل في الإقناع الأدبي، سعر الصرف، وسعر الفائدة.

كما وللسياسة النقدية جملة من الأهداف تطمح لتحقيقها، شأنها شأن السياسة المالية، فهي احد أهم العناصر الأساسية المكونة لها، كما توجد مجموعة من القنوات لانتقال هذه السياسة والتي تتمثل في قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة القروض، وقناة أسعار السندات.

وللحديث عن إصدار النقود وآليات التحكم في المعروض النقدي، نستعرض أولاً أساسيات النقود والمتمثلة في نشأة النقود، مفهومها، أنواعها ووظائفها.

أما فيما يخص المعروض النقدي وهو يمثل كمية النقود المتداولة خلال فترة زمنية، وبالتالي فالبنك المركزي هو المسؤول على عملية إصدار النقود، غير أن عملية خلق وعرض النقود هي مهمة البنوك التجارية، حيث أننا برهنا أنه لقياس خلق وعرض النقود نعتمد على مضاعف الائتمان في حالتين، وجود تسرب نقدي، وعدم وجوده، ومضاعف نقدي الذي يوضح مقدار التغير في العرض النقدي.

أما عن محدداته فهي تتمثل في البنوك المركزية كعامل أساسي ومحددات أخرى مثل البنوك التجارية، الأفراد، كما توجد هناك مقابلات للكتلة النقدية تتمثل في الذهب والعملات الأجنبية، قروض مقدمة للدولة، قروض مقدمة للاقتصاد، أضفنا أيضاً الأنظمة النقدية التي تعتبر مهد تطور النقود، نذكر نظام المعدنين، المتمثل أساساً في اعتماد الحكومة على معدنين ( الذهب، الفضة ).



نظام المعدن الواحد بحيث تتمثل في معدن واحد فقط إما الذهب أو الفضة، والنظام الثالث هو نظام النقد الورقي وهو الأكثر شيوعاً، حيث تعتمد عليه الكثير من الدول، ثم بعدها توجهنا إلى حالة الجزائر، حيث تطرقنا فيه إلى تطور الجهاز المصرفي الجزائري، كما قدمنا لمحة تاريخية عن النظام المصرفي والذي يتضمن شبكة هامة من البنوك، ففي بداية السبعينات كانت هناك مجموعة من الإصلاحات على رأسها الاصطلاح المالي سنة 1971، إصلاح 1986، ثم يليها 1988، ومنذ سنة 1990 بدأت تظهر ملامح السياسة النقدية خاصة فيما يتعلق بأدوات وأهداف السياسة النقدية، حيث لم تطبق سياسة الاحتياطي الإجمالي إلا منذ سنة 2001 وفيما يخص تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر 2000-2013، فقد تميزت بعدة تعديلات نذكر منها ما جاء في الأمر 03-01 إضافة إلى البرامج الاقتصادية المنتهجة.

كما استعرضنا أهداف السياسة النقدية التي تتلخص في هدف تحقيق النمو الاقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار، إضافة إلى أدوات السياسة النقدية في الجزائر؛ معدل إعادة الخصم الذي يستعمله بنك الجزائر في التأثير على منح القروض بالزيادة أو بالنقصان، وكميات السوق المفتوحة من خلال تدخل البنك المركزي بيعا وشراء لسندات الحكومة، أما فيما يخص علاقة البنك المركزي بالسياسة النقدية فيمكن الحديث عن مفهوم البنك المركزي ووظائفه المتمثلة أساساً في كيفية إدارة السياسة النقدية ...

ويمكن القول أن دراستنا هذه استهدفت أثر السياسة النقدية على ضبط المعروض النقدي ومعرفة مدى فعاليتها في ضبط المعروض النقدي، 2000-2013.

### نتائج اختيار الفرضيات

- يمثل الإطار النظري للسياسة النقدية في مفهومه الشامل، مشتقاً عن تعريفها مروراً بأدوات وأهداف السياسة النقدية، وصولاً إلى قنوات إبلاغ هذه السياسة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛
- تعبر السياسة النقدية عن مجموع التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي وتحقيق الأهداف المرجوة باستخدام مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
- البنك المركزي يقوم بإصدار النقود القانونية وفق قيود وقوانين تنظم هذا الإصدار، والتي تتمثل أساساً في مقابلات الكتلة النقدية، وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة؛
- انتهجت الحكومة منحى مغاير في السياسة الاقتصادية الكلية من خلال تشجيع الاستثمار، وتوفير الموارد المالية لتحقيق أهداف برنامجي الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو الاقتصادي، مما جعل السياسة النقدية أداة

ثانوية مساعدة لسياسة المالية على طول الفترة ( 2000 - 2013 ) مع منح صلاحيات أوسع للوزارة المالية لجعل السياسة تتناسب مع متطلبات الإنعاش الاقتصادي؛

• شهد النظام المصرفي الجزائري إصلاحات هامة، ولعل أهمها قانون النقد والقرض الذي أعطى للسياسة النقدية نوع من الاستقلالية، بالإضافة إلى إبراز وتعزيز الأدوات غير المباشرة لاستغلالها من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، ( وقد عرف هذا القانون تعديلين لسد النقص )، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة. لقد نجحت السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة من تحقيق الأهداف المسطرة حسب الإحصائيات المقدمة، بحيث تمكنت من تحقيق استقرار الأسعار مع معدلات التضخم، ولكن بالرجوع إلى الأدوات المستخدمة من قبل بنك الجزائر، نجد هناك قصور وغياب تنويع أدوات السياسة النقدية، مثلا أداة السوق المفتوحة فهي لم تطبق إلا مرة واحدة، وعليه فإن السياسة النقدية في الجزائر لها دور في التحكم في المعروض النقدي.

### نتائج الدراسة

لقد قادتنا هذه الدراسة للوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي؛
- مجلس النقد والقرض هو المشرف على صياغة السياسة النقدية في الجزائر؛
- تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود الورقية، النقود الكتابية وأشباه النقود، حيث عرفت نسب مساهمتها في الكتلة النقدية M2 تذبذب بين الارتفاع والانخفاض؛
- ضعف القطاع البنكي في الجزائر يعيق السياسة النقدية واستخدام بنك الجزائر للأدوات غير المباشرة للتحكم في المعروض النقدي؛
- لا وجود لسياسة نقدية حقيقية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض خاصة منذ 1994، حيث شرعت الجزائر في تنفيذ عدة برامج؛
- بروز دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم وكذا ظهور العديد من الإصلاحات من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وكذا ظهور قانون النقد والقرض والتعديلات التي طرأت عليه، والتي أصبحت من خلالها يطلق على البنك المركزي ببنك الجزائر.

## التوصيات والإقتراحات

بناء على النتائج المتوصل إليها، ارتأينا إلى وضع بعض التوصيات والتي تساهم في شكل كبير في تفعيل أثر السياسة النقدية على ضبط المعروض النقدي في الجزائر والمتمثلة أساسا في:

- تقليص درجة تدخل الدولة في عمل النظام المصرفي؛
- تفعيل أدوات السياسة النقدية خاصة فيما يتعلق بمعدل إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة، واتخاذ الدولة الجزائرية لكل الإجراءات لضمان اقتصاد مندمج في الاقتصاد العالمي؛
- محاولة ضبط معدلات نمو الكتلة النقدية بشكل يتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- تطوير الجهاز المصرفي مع نشر الوعي المصرفي لدى الجمهور؛
- إدراج النقود الالكترونية بغرض تسهيل المعاملات والتي بدورها تصعب من مهمة السلطة النقدية من التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة؛
- اعتماد مبدأ تخصص هدف معين لكل سياسة اقتصادية على حدا.

## آفاق البحث

أهمية الموضوع يستدعي الإلمام بمختلف جوانبه، وإدراكا منا صعوبة تحقيق هذا الهدف فإننا نعلم أن هناك جوانب لم نتعرض إليها أو لم نعطيها حقا لأسباب لا يسعنا المجال لذكرها، هذه النقائص يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة في هذا المجال، نذكر منها:

- أثر السياسة النقدية على السياسات الاقتصادية الأخرى؛
- فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؛
- دراسة مقارنة للإصلاحات النقدية ما بين الدول النامية والدول المتقدمة؛
- تحديات السياسة النقدية في ظل التغيرات الدولية؛

وفي نهاية بحثنا هذا، نقول أن المجال لازال واسعا لدراسات أخرى في الموضوع، واستكمال له لا يعني أننا استوفينا حقه وملأنا وعاءه، فكل وعاء يضيق لما وضع فيه إلا وعاء العلم فإنه يتسع.



# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، النقود و البنوك و الاقتصاد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000.
- 2- أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2009 .
- 3- أسامة محمد الفولي، محمد محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.
- 4- إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1997.
- 5- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2004.
- 6- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 7- إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005.
- 8- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- 9- إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار للنشر و التوزيع، عمان، 2013.
- 10- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
- 11- بخراز يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 12- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.
- 13- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 14- تحسين التاجي الفاروقي، قاموس مصطلحات المصارف و المال و الاستثمار، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2008.
- 15- توماس مايرو و آخرون، النقود و البنوك و الاقتصاد، الطبعة الإنجليزية، دار المريخ للنشر، 1996.
- 16- جمال خريس و آخرون، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر و التوزيع، 2002.
- 17- حسين بن هاني ، اقتصاد النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان.

## قائمة المراجع

- 18- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2011.
- 19- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
- 20- خبابة عبد الله، تطور النظريات و إستراتيجية التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
- 21- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، النقود والمصارف، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 22- رحيم حسين، النقد و السياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- 23- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
- 24- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007.
- 25- سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2013.
- 26- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
- 27- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.
- 28- شاكِر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 29- شعيب بوخوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 30- صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.
- 31- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 32- ضياء مجيد الموسوي، وظائف النقد في النقد الإسلامي، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011.
- 33- ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2008.

## قائمة المراجع

- 34- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 35- عادل أحمد الحشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة الجديدة، الأزريطة، 2004.
- 36- عبد الله الطاهر، **موفق علي خليل**، النقود و البنوك، الطبعة الثانية، مركز بريد للنشر، 2006.
- 37- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 38- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 39- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات النقدية و استقلالية البنك المركزي**، الطبعة الأولى، دار الجامعة، الإسكندرية، 2013.
- 40- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 41- عبد المنعم السيد علي، نزار أسعد الدين العيسى ، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، الطبعة الأولى ، دار حامد، عمان، 2003.
- 42- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **اقتصاد جزئي والكلي**، الطبعة العربية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 43- عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 44- عقيل جاسم عبد الله، **النقود و المصارف**، الجامعة المفتوحة، عمان، 1994.
- 45- عمار بوزعرور، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.
- 46- فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2007.
- 47- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 48- كامل كبرى، إيمان محمد محب زكي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 1995.

## قائمة المراجع

- 49- متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون و موزعين، عمان، 2009.
- 50- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، 2004.
- 51- محمد الشريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994.
- 52- محمد ألمان الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 53- محمد عزت محمد غزلان، محمد احمد السريتي، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.
- 54- محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنيينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002.
- 55- محمد فوزي أبو سعد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- 56- محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 311.
- 57- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر، الأردن، 2009.
- 58- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- 59- محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003.
- 60- محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق العالمية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
- 61- مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989.
- 62- منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، نقود و بنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2011.



## قائمة المراجع

63- موسى لحو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية لآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010.

64- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2007.

65- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر، الأردن، 2006.

66- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2000.

67- هيثم الزغبى، حسين أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.

68- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود و المصارف و النظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2009.

69- وسام ملاك، النقود و السياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000.

### ب- المداخلات:

1- صالح مفتاح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبل الاستقلال الى فترة الاصلاحات (مداخلة)، الملتقى الوطني الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09/03/2005

### ج- المجلات:

1- رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000 - 2011)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 21 - 22، شتاء-ربيع 2013.

2- رمضان محمد، الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي وقضايا الاصلاح الاقتصادي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 1، جامعة مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية، جوان 2001.

3- صالح مفتاح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2000)، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004.

## قائمة المراجع

د- المذكرات:

- 1- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011.
- 2- بشرى جبار، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي (حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013.
- 3- بلحجار ريمة، ربيع سليمة، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند اولحاج، البويرة، 2014.
- 4- بناني فتحية، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.
- 5- حورية حماني، آليات مراقبة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
- 6- خلفي فايزة، شنافي خديجة، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند اولحاج، البويرة، 2014.
- 7- فريدة ملحق، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماستر، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2014.
- 8- فلة بوكروس، عائشة شعلال، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2003.

## قائمة المراجع

- 9- فوزية بلحنوف، راضية بن رباعي، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2015.
- 10- موساوي وردة، عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2013.
- 11- موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005.
- 12- وليد عمران، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، تخصص مالية التأمينات وتسيير مخاطر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

### هـ- التقارير:

- 1- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2005، طبع في أبريل 2006.
- 2- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2007، طبع في نوفمبر 2008.
- 3- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2009، طبع في أكتوبر 2010.
- 4- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2013، طبع في أبريل 2014.
- 5- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2013، طبع في نوفمبر 2014.
- 6- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2007، طبع في نوفمبر 2008.
- 7- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقارير السنوية من 2003 إلى 2012،.
- 8- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008.
- 9- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2012 إلى 2013.
- 10- بنك الجزائر، النشر الإحصائية الثلاثية، رقم 21، مارس 2013.
- 11- تقرير بنك الجزائر لسنوات 2010-2014.

## قائمة المراجع

و-المواد والتعليمات:

المادة 02 من القانون(88-06) المتضمن علاقة النظام المصرفي بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية،العدد02،الصادر بتاريخ 18 جانفي 1988.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- 1- Ammour Benhalima, **le systeme bancaire Algérien text et réalité**,2<sup>eme</sup> editions Dahlab,Alger ,2001.

## الملخص

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع أثر السياسة النقدية على ضبط المعروض النقدي - حالة الجزائر - خلال الفترة (2000-2013)، والمندرجة تحت التساؤل الرئيسي: "ما هو أثر السياسة النقدية على ضبط المعروض النقدي؟" هادفة إلى إبراز ملائمة السياسة النقدية والمعروض النقدي، مع إمكانات الاقتصاد الإنتاجية، وقد استعنا بحالة الجزائر لإسقاط الجوانب النظرية على هذه الحالة، محاولين فيها التعرف على الجهاز المصرفي، وظهور قانون النقد والقرض، وبالتالي سمح بإعطاء بنك الجزائر مكانة أساسية في الجهاز المصرفي، الذي بموجبه تم الفصل بين الخزينة العمومية والبنك المركزي، كما تضمن أيضا توضيح معالم السياسة النقدية لبنك الجزائر، فيما يتعلق بالأهداف والأدوات، بالرغم من عدم فعالية بعض الأدوات كأداة معدل الخصم والسوق المفتوحة، إلا أن بنك الجزائر تمكن من استعمال أدوات جديدة، كأداة تسهيلات الودائع، بغرض التحكم في فائض السيولة، كما بينت هذه الدراسة كيفية تأثير السياسة النقدية على ضبط المعروض النقدي، وبالتالي على بعض المتغيرات الاقتصادية من خلال أبرز أهم المحطات التي جاءت بها.

## الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، المعروض النقدي، النقود، البنك المركزي، الجهاز المصرفي.

## Summary :

This study has addressed the subject of the impact of the monetary policy to control the supply of money - The Case of Algeria - during the period (2000-2013), falling under the main question: "What is the impact of monetary policy to control the supply of money"? Appropriate and meaningful to highlight the monetary policy of the monetary supply, with the economy's productive potential, Algeria has hired a situation to topple the theoretical aspects of this situation, trying to learn about the banking system, the emergence of the Code of Money and Credit, and thus allowed to give the Bank of Algeria has an essential place in the banking system, to which the separation between the public treasury and the central bank, it also includes clarifying the features of the monetary policy of the Bank of Algeria, in relation to the goals and tools, despite the lack of effectiveness of some of the instruments as a tool for the discount rate and the open market, the Bank of Algeria was able to use new tools, as a tool for the facilitation of deposits and to control the surplus liquidity, this study also showed how the impact of monetary policy to control the money supply, and thus some Economic variables, highlighting the most important stations that came in.

## Keywords :

Monetary policy, money supply, money, the central bank, the banking system.